المشروع الأمريكي
لتفعيل الوظيفية البحثية
للجامعة
في تنمي المجتمع المصري

د/ نصر الدين شهاب

اسم الكتاب: المشروع الأمريكي لتفعيل الوظيفية البحثية للجامعة في تنمي المجتمع المصري

اسم الكاتب: د/ نصر الدين شهاب

تصميم الغلاف: أسماء نصر

رقم الإيداع: 2024-14158

الترقيم الدولي: 978-977-8791-28-0

كافة الحقوق محفوظة للناشر والمؤلف

لا يُسمح بإعادة طبع أو توزيع أي جزء بأي طريقة، بما يشمل ذلك التصوير أو الطباعة أو التسجيل الصوتي أو أي وسيلة أخرى إلكترونية أو غير إلكترونية، دون إذن كتابي مسبق من الناشر، ويسمح فقط في حال الاستعانة ببعض الفقرات لغرض النقد والدراسة، طبقًا لما تحدده قوانين واتفاقات حقوق الملكية الفكرية.

المشروع الأمريكي
لتفعيل الوظيفية البحثية
للجامعة
في تنمي المجتمع المصري

مؤسسة
الكاتب
العربي
The Writer Operation

الفصل الخامس

مجهودات تطوير وظيفتى الجامعة في تنمية المجتمع والبحث العلمى

الفصل الخامس

جهود تطوير وظيفتى الجامعة المصرية في تنمية المجتمع والبحث العلمي

تناول القسم السابق جهود تطوير الوظيفية التعليمية للجامعة المصرية مع التركيز على إقرار التعليم المفتوح من خلال نشأته وتطوره، وفلسفته، وأهدافه، ووظائفه، وإدارته، ونظام الدراسة به، وبرامجه، وفئات الدارسين به في فترة الدراسة والبحث ويتناول هذا الفصل مجهودات التطوير من خلال

1 - الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعات المصرية

2 - مشروع ترابط الجامعات المصرية والأمريكية

ذلك أن هذه الوحدات ذات الطابع الخاص تؤدى خدمات تعليمية وتدريبية وبحثية وإنتاجية أيضا تخدم الجامعة والمجتمع وتنمى البيئة، وفي ذات الوقت فإن مشروع الترابط بين الجامعات المصرية والأمريكية بالمشروعات البحثية المختلفة، وهى مشروعات تخدم وظيفة البحث العلمى بالجامعة وتنميها، كما أنها تهتم - حسبما نصت الوثائق الرسمية بالبحوث التي تخدم التنمية - بل تتمشى مع الخطة الخمسية للتنمية فى مصر: ويعنى هذا أن هناك ارتباطا وثيقا بين وظائف هذه الوحدات وأهدافها، ووظائف مشروع الترابط وأهدافه

وفي ضوء ذلك يتناول الفصل الوحدات ذات الطابع الخاص في إطار وظيفة الجامعة نحو تنمية المجتمع، من حيث أساسها التشريعي، وتوزيعها بين الجامعات المصرية، وعرض نماذج لها، روعي في اختيارها أن يكون معظمها لا نظير له في الجامعات الأخرى

كما يتناول الفصل مشروع الترابط الجامعي في إطار وظيفة الجامعة نحو البحث العلمي ووظيفتها في *تنمية* المجتمع، من حيث أصولها التشريعية والمحددات القانونية لها ماليا وإداريا وإعلاميا ودور وكالة الولايات المتحدة الامريكية للتنمية الدوليةUSAID ، فى المشاركة في الإدارة بعامة، والتمويل بخاصة، ثم مجالات البحوث المشتركة بين الجامعات المصرية والأمريكية، ودور هذه البحوث والمشروعات في رفع كفاءة أنشطة البحث والتنمية المجتمعية، وبعض المعوقات التي تواجه المشروعات البحثية .

أولا الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعات المصرية

تعددت المصطلحات المعبرة عن الوظيفة المجتمعية للجامعة .كما تباينت وسائل تنفيذ هذه الوظيفة وأدواتها، وتنوعت أنشطتها ومجالاتها، والفئات المنتفعة بها فهناك البرامج الخاصة، والخدمة العامة، والخدمات الممتدة، وتنمية البيئة، وخدمة المجتمع وتنميته وترقيته، وذلك عن طريق التعليم والتثقيف وبرامج التدريب والترفيه، وإجراء البحوث التطبيقية

وقد تحددت وسائل تحقيق هذه الوظيفة فيما يلى:

1 - تقديم المشورة وتوفير المعلومات، والمساعدة الفنية للأفراد والجماعات ولرجال الدولة وللحكومة في مواجهة المشكلات التي يمكن للجامعة حلها

2 - توجيه البحوث نحو حل المشكلات المتعلقة بالسياسة العامة سواء عن طريق الأقسام الجامعية الرسمية، أم المراكز العلمية بها، أم عن طريق أعضاء هيئات التدريس أفراداً أو جماعات.

3 - عقد المؤتمرات، والندوات، واللقاءات، وورش العمل وغير ذلك من برامج التنمية، وتدريب موظفي الحكومة والعاملين بالخدمات الاجتماعية، ومختلف الهيئات الفنية ورجال الأعمال [1]وامتداد نشاط الجامعة إلى كل مجالات الخدمة العامة ينقل وظيفة الجامعة إلى نطاق مفهوم جديد، يسمى بنظام الجامعة متعددة الأغراضMultiversity ، ويذهب تقرير المجالس القومية المتخصصة إلى. أن هناك ثلاثة أبعاد فيما يختص بهذه الوظيفة، وهى أبعاد ليست دائما كاملة الوضوح، ولكن لكل منها فلسفته الخاصة، وهى كما يلي[2]

1 -البعد الجغرافي:

وهو يرتبط بالتعليم بغرض خدمة البيئة المحيطة خارج جدران الجامعة، عن طريق عقد فصول دراسية، أو مسائية، أو الدراسة بالمراسلة، أو بالإذاعة والتليفزيون، حيث يمكن للدارس بعدها الحصول على درجة جامعية، بعد دراسة المناهج النظامية خارج جدران الجامعة

2 - البعد الزمني:

ويسمى أحيانا التعليم المستمر، أو التعليم العالى للراشدين، وذلك يتم بإتاحة الفرصة لمن أتم تعليمه الرسمى لتحسين مستواه، وزيادة كفاءته المهنية كمواطن، وذلك عن طريق إنشاء الفصول الدراسية، وإلقاء المحاضرات، والتعليم بالمراسلة، وتدريس المناهج والمقررات القصيرة، وعقد ندوات البحث، وإعداد البرامج الإذاعية والتليفزيونية

---

[1] Patricia H. Crosson, Public Service in Higher Education-Practices and Priorities. SHE - ERIC, High- er Education Reseach Report, No. 7 Washington, D, C 1983 pp. 6-7

[2]رئاسة الجمهورية - المجالس القومية المتخصصة :تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة العاشرة الكتاب رقم ٥١ أكتوبر ١٩٨٢ / يوليو ١٩٨٣ من مطبوعات المجالس القاهرة، ١٩٨٣، ص ص ٩١ - ٩٢

3 - البعد الوظيفي والخدمي:

ويشتمل هذا النوع على ما يسمى " بالخدمات التعليمية والبحوث التطبيقية، ويقوم بتقديم الاستشارات للهيئات والأفراد، وتطوير الموارد الجامعية، واستغلالها لمقابلة احتياجات الشباب غير الجامعي والراشدين، ولتعميق دور البحث العلمي في خدمة المجتمع ويتم ربط الجامعة بالبيئة والمجتمع بطرق من أبرزها

اولا : الربط بين السياسة التعليمية والسياسة العامة للدولة

ثانيا: إجراء مشروعات بحوث مشتركة بين أعضاء هيئة التدريس والباحثين في مراكز البحوث في مختلف الجهات الاخرى

ثالثا: دعوة أعضاء هيئة البحوث للمعاونة فى التدريس بالجامعات بين فترة وأخرى رابعا: إتاحة الفرصة لطلاب السنـ وات المنتهية والدراسات العليا للعمل في مشروعات البحوث[1]

وتعميقاً لذلك أعادت كثير من الدول النظر في إستراتيجياتها لتطوير التعليم الجامعي بطريقة تضمن تحقيق التفاعل المطلوب بين الجامعة - بمواردها البشرية والبحثية والفكرية - والمجتمع بقطاعاته الإنتاجية والخدمية، وبغير هذا التفاعل يصبح شعار ربط الجامعة بالمجتمع شعاراً أجوف، خالياً من الهدف والمضمون.

ومن استراتيجيات الدول فى ذلك ما قامت به لجنة المنح الجامعية UGC بالهند بحض الجامعات على تقديم خدمة للبيئة المحلية كإحدى مسئولياتها المهمة، وكعملية تفاعل مع المجتمع تؤدى إلى خدمات تعليمية ذات قيمة، وكوسيلة لجعل التعليم العالي ذا صلة بحاجات المجتمع، وموجها نحو المشكلات القائمة [2]

وكان لمراكز خدمة المجتمع بالجامعات في المملكة المتحدة تأثيرها الذي ساعد على وجود تطور مواز في الولايات المتحدة الأمريكية، وبخاصة الجهود المبكرة المتمثلة في إقامة الجامعات الشرقية مثل جامعة جونز هوبكنز" ، وجامعة" كولومبيا" ، كما أعيد تنظيم قسم الخدمة العامة بجامعة" وسكونس "ليغطى دراسات متنوعة من الزراعة إلى الفنون الجميلة، وزاد الأمر اتساعا بإعلان رئيس الجامعة أن حدود الجامعة هي حدود الولاية [3]

---

[1]مصطفى كمال طلبة * :البحث العلمي في خدمة المجتمع " في اتحاد الجامعات العربية :الأمانة العامة :المؤتمر العام *الثاني* الاتحاد الجامعات العربية المنعقد بجامعة القاهرة الجامعات *العربية* والمجتمع العربي المعاصر ٧٠-١٧ *قبر اين* ١٩٧٣، الامانة العامة للاتحاد، القاهرة ١٩٧٣، ص ٥٤.

[2]أحمد اسماعيل حجى :التعليم الجامعي المفترح مرجع سابق، ص ٣٧

[3]المرجع السابق، ص ص ٣٧ - ٣٨

وبصفة عامة يمكن تقسيم الوظيفة المجتمعية للجامعة إلى مستويين:

1 - خدمة قضايا المجتمع المحلى، من خلال تقديم برامج مختلفة قد يتفق بعضها مع البرامج الجامعية المنتظمة، وقد لا يتفق، غير أنها جميعاً تتسم بتوفير الخدمة المباشرة تدربيا وتعليما وبحثا

2 - خدمة قضايا المجتمع الكلية من خلال المشاركة في خططه التنموية الشاملة بتوفير الخبرات المتخصصة وإجراء البحوث العلمية التطبيقية

نشأة الوحدات وتطورها

يمكن القول أن الخدمات الممتدة - بمفهومها الحديث - لم تدخل مصر إلا في سنة ١٩٢٤ حينما أنشىء قسم الخدمة العامة بالجامعة الامريكية بالقاهرة لخدمة أفراد المجتمع ومؤسساته، ثم خطت الجامعات المصرية خطوات واسعة بإنشاء مراكز خاصة تهدف إلى خدمة المجتمع، وقتن ذلك القرار الجمهورى رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٦٩ الذي نص على ضرورة إنشاء وحدات ذات طابع خاص تابعة للجامعات، بحيث يتوافر لها نظام إدارة خاصة، وميزانيات فرعية لكل منها [1]ولعل أول مركز أنشئ هو مركز بحوث الحسابات العلمية والإحصائية (معهد الإحصاء) في ١٩ ١٢/١٩٦٩، وبجلسة المجلس الأعلى للجامعات رقم ١٩٦ في ٢٢/٢٣/٤/١٩٧٠ تمت الموافقة على ثلاثة أنواع من الوحدات ذات الطابع الخاص، وهى[2]

1 - نظام العلاج بأجر في معهد السرطان كوحدة ذات طابع خاص بجامعة القاهرة. .

2 - مركز الخدمة العامة بجامعة عين شمس .

3 - مشروع الورش بالجامعات .

فى وفي الجلسة التالية - رقم ١٩٧ فى ٢٠١٩١٢/٧/١٩٧٠ - قرر المجلس الموافقة على إنشاء مركز خدمة المجتمع بجامعة القاهرة، ومراكز للحاسب العلمى بالجامعات، ومركز دراسات التنمية بكلية

[1]المجلس الأعلى للجامعات: قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٨٧ لسنة ١٩٦٩ مادة رقم ٤٠١، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٦٩، ص ص ١٤٥ - ١٤٦

[2]يمكن الرجوع في هذه القرارات بأرقام القرارات والجلسات وتواريخها الى:

- المجلس الأعلى للجامعات - مكتب الأمين، المجلس الأعلى للجامعات، جامعة القاهرة

- المجلس الأعلى للجامعات - مركز بحوث تطوير التعليم الجامعي، إدارة التوثيق والترجمة، المجلس الأعلى للجامعات جامعة القاهرة .

الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ومركز الدراسات الفلسفية بجامعة القاهرة، ومركز لبحوث الهندسة الصحية بجامعة الإسكندرية

وكان إنشاء هذه المراكز أو الوحدات يتطلب الموافقة من المجلس الأعلى للجامعات، والموافقة على تنظيم إدارتها ولوائحها، ولعل تتابع إنشاء هذه الوحدات دعا المجلس إلى إصدار قراره ١٥٥ بجلسة ٢٢٠ فى ١٧/ ٩/٧٣. الخاص بضم دراسة الإطار العام لهذه الوحدات، وإمكانية تفويض الجامعات في إنشاء هذه الوحدات إلى أعمال اللجنة المشكلة لإعداد مشروع اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وانتهت اللجنة إلى وضع المبادىء الرئيسية الآتية:

1 - الاستغناء عن النصوص التي تعوق العمل، أو تعرقل النشاط العلمي

2 -دعم مبدأ اللامركزية في التنفيذ لتحقيق مرونة الحركة

3 -تبسيط الإجراءات وسرعة البت في المسائل المالية

4- الانتفاع من حصيلة التجارب التي مرت بها النظم المالية بالجامعات من واقع التطبيقات العملية

5 - مراعاة الاتجاهات المستحدثة في قانون تنظيم الجامعات الجديد

كذلك حددت اللجنة الأغراض التي تسعى هذه الوحدات *إلى* تحقيق بعضها *أو* كلها كما يلى: -

أ - معاونة الجامعة في الوفاء برسالتها، سواء في مجال تعليم الطلاب وتدريبهم، أم في مجال البحوث

ب إجراء البحوث العلمية الموجهة لإيجاد حلول للمشاكل الواقعية التي يواجهها النشاط الإنتاجي، أو دورالخدمات، أو مواقع العمل المختلفة في المجتمع

ج- معاونة النشاط الإنتاجي بالأساليب العلمية التي تؤدى إلى تطوير أساليب جديدة يترتب عليها وفرة الإنتاج، وتعدده، وتحسينه

د - الإسهام في تدريب أفراد المجتمع على استخدام الأساليب العلمية والفنية الحديثة، وتعليمهم، ورفع كفايتهم الإنتاجية في شتى المجالات

هـ- توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية في المحيط العربي وعلى الصعيد العالمي

ز - الإسهام في تنفيذ مشروعات الجامعة وكلياتها ومعاهدها وتزويدها باحتياجاتها، والقيام بأعمال الصيانة والإصلاحات التي تدخل في اختصاصاتها

و - القيام بالأعمال الإنتاجية للغير [1]

ثم صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ باللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، وأقرت اللائحة الأهداف التي ذهبت إليها اللجنة سالفة الذكر في مادتها رقم ٣٠٨

[1] المجلس الأعلى للجامعات قرار ١٥٥ جلسة ٢٢٠ فى ١٩.١٧/٩/١٩٧٣ و الملاحق المرفقة بالقرار

-، ومن التطورات التي حدثت إجازة اللائحة - بالمادة ٣٠٧ - للجامعات إنشاء وحدات ذات طابع خاص لها استقلال فني وإداري ومالي، وحددت مجالاتها فيما يلى

- مستشفيات الجامعة وكلياتها، ووحدات التحاليل الدقيقة.
- حساب البحوث بالجامعة، ومركز الحساب العلمى، والمعمل التجارى الإحصائى.
- مراكز التجارب والبحوث الزراعية.
- ورش الجامعة وكلياتها ومعاهدها، ومطبعة الجامعة.

كذلك أجازات المادة 307 نفسها من اللائحة إنشاء وحدات أخرى ذات طابع خاص بقرار من المجلس الأعلى للجامعات بناء على اقتراح مجلس الجامعة المختص.

ونظرا لتزايد المهام الملقاة على الجامعات، وتعدد المجالات المختلفة التى تتولاها، واتساع نطاق الخدمات الطلابية بتنوعها وازدياد أعداد الطلاب، والحرص على النهوض بالدراسات العليا، فضلاً عن الإحساس بالحاجة إلى تكثيف جهود الجامعات فى مجالات البحث العلمى، بهدف تنمية المجتمع، ولما كانت المادة { 29 } من قانون تنظيم الجامعات رقم 49 لسنة 1972 تقضى بأن يكون لكل جامعة نائبان يعاونان رئيس الجامعة فى إدارة شئونها، يختص أحدهما بشئون التعليم والطلاب، والأخر بشئون الدراسات العليا والبحوث، وذلك فضلاً عن جواز تعيين نائب لرئيس الجامعة عند إنشاء فرع للجامعة .

لذلك فقد قرر المجلس الأعلى للجامعات فى 1987/7/20 الموافقة على تعديل هذه المادة وصدر القرار بجواز إنشاء منصب نائب رئيس الجامعة لتحقيق وظيفة الجامعة فى خدمة المجتمع، وبعد ذلك صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1142 لسنة 1988 بتحديد اختصاصات نائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة وهى: -

1 – الإشراف على إعداد الخطط والمناهج التى تكفل تحقيق دور الجامعة وخدمة المجتمع وتنمية البيئة

2 – الإشراف على إدارة شئون الوحدات ذات الطابع الخاص التى تقدم خدماتها، أو بعض خدماتها لغير الطلاب فيما عدا المستشفيات الجامعية.

3 – الإشراف على المنشآت الجامعية التى تقدم خدمات لغير الطلاب.

4 – الإشراف على تنظيم برامج التدريب بأنواعها المختلفة للعاملين بالحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص سواء كان تدريباً مستمراً أو تحويلياً.

5 – الإشراف على التدريب المهنى والفنى للجمهور.

6 – الإشراف على إجراء البحوث التطبيقية التى تجرى لحساب الشركات والجهات سواء فى الداخل أم فى الخارج.

7 – الإشراف على تنظيم المؤتمرات والندوات العلمية والمحاضرات العامة التى تستهدف خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

8 – دراسة تقارير الكليات وتوصيات مؤتمراتها العلمية بالنسبة لخدمة المجتمع، وتنمية البيئة قبل العرض على مجلس الجامعة.

9 – متابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى للجامعات ومجلس الجامعة فى شئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

بالإضافة إلى ذلك – وفى نظاقه - قرر المجلس الأعلى للجامعات بتاريخ 1989/12/7 الموافقة على تشكيل

مجلس شئون خدمة المجتمع، وتنمية البيئة وتحددت اختصاصاته كالآتى: -

1 – دراسة واقتراح السياسة العامة والخطط والبرامج التى تكفل تحقيق دور الجامعة في خدمة المجتمع وتنمية البيئة .

2 – دراسة المشاكل الواقعية التى يواجهها النشاط الإنتاجى، أو دور الخدمات، أو مواقع العمل المختلفة

في المجتمع ودور البحث العلمى التطبيقى في حلها.

3 – دراسة واقتراح السياسة العامة لإنشاء وإدارة الوحدات ذات الطابع الخاص التى تقدم خدماتها لغير الطلاب، فيما عدا المستشفيات الجامعية.

4 – دراسة واقتراح السياسة العامة لإعداد وتنفيذ برامج التدريب لأفراد المجتمع على استخدام الأساليب العلمية والفنية الحديثة، وتعليمهم، ورفع كفايتهم الإنتاجية فى شتى المجالات.

5 – دراسة واقتراح السياسة العامة لتنظيم المؤتمرات والندوات العلمية والمحاضرات العامة التى تستهدف خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

6 – المسائل التى يحيلها إليه مجلس الجامعة.

7 – المسائل الأخرى التى يختص بها وفقاً للقانون (1)[1].

وقد أكد القانون 142 لسنة 1994 ذلك كله، بالنص على أن يكون لكل رئيس جامعة ثلاثة نواب يعاونونه فى إدارة شئونها وتشكيل مجلس خدمة المجتمع وتنمية البيئة، كما نص على أنه يجوز تعيين وكيل ثالث لكل كلية يختص بشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة، ويكون – بحكم وظيفته – عضواً فى مجلس خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

هذا وقد سبقت الإشارة إلى نص المادة 307 بأنه يجوز بقرار من مجلس الجامعة إنشاء وحدات ذات طابع خاص، لها استقلال فنى وإداري ومالى. وحدات نصت عليها المادة على سبيل الحصر، ونصت أيضا على أنه يجوز إنشاء وحدات أخرى ذات طابع خاص بقرار من المجلس الأعلى للجامعات [2]*.

أعداد الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعات المصرية وفقاً للجهة التى أصدرت قراراً بإنشائها

الجامعة / نوع القرار	القاهرة	اسكندرية	عين شمس	أسيوط	طنطا	المنصورة	الزقازيق	حلوان	قناة السويس	المنوفية	المنيا	المجموع	%
مجلس أعلى للجامعات	89	37	15	8	5	18	25	12	8	4	11	232	55
مجلس جامعة	36	5	28	34	11	23	11	9	12	8	13	190	45
المجمو	125	42	43	42	16	41	36	21	20	12	24	422	10

[1] وزارة التربية والتعليم – وزارة التعليم العالى: مرجع سابق، ص ص 322 – 323

[2] قام الباحث بزيارة بعض إدارات هذه الوحدات بالجامعات وأيضا بالاتصال وأيضا بإدارة التوثيق والترجمة بمركز بحوث تطوير التعليم الجامعى فى المجلس الأعلى للجامعات مع الاستعانة بأدلة الجامعات، بالإضافة إلى عدد من المصادر الأخرى يشير إليها الباحث فى حينها.

ع												0

ويتضح من الجدول السابق: -

1 – غلبة المركزية فى قرارات إنشاء الوحدات؛ بالرجوع إلى المجلس الأعلى حيث تبلغ النسبة 55 % من إجمالى عدد الوحدات للجامعات، وهذا يرجع إلى أن السلطات المخولة للجامعات فى إنشاء هذه الوحدات لاتزال – وفقاً لنص القانون – محددة.

2 – أن جامعة القاهرة تضم أكبر عدد من الوحدات ذات الطابع الخاص، ويمثل عددها حوالى ثلث عدد الوحدات كلها مجتمعة، كما يقترب عدد وحداتها من مجموع الوحدات ذات الطابع الخاص بثلاث من أكبر الجامعات فى مصر وهى جامعات عين شمس والاسكندرية وأسيوط.

3 – أن الوحدات بالجامعات الكبرى (القاهرة وعين شمس والاسكندرية) تبلغ أكثر من 50 % من إجمالى عدد الوحدات وهو ما يعنى أن منطقتى القاهرة الكبرى والاسكندرية تتمتعان بهذه الوظيفة الجامعية بشكل يفوق مناطق الجمهورية الأخرى.

4 – تضاؤل عدد الوحدات ذات الطابع الخاص بكثير من الجامعات الإقليمية، وأقل عدد فى جتمعة المنوفية، ليرتفع العدد قليلاً فى جامعة طنطا، ثم جامعة قناة السويس، ثم حلوان، وهذا يدل على أن خدمة المجتمع وتنمية البيئة بكثير من الجامعات الإقليمية لاتزال لا تمثل اهتماماً كبيراً لهذه الجامعات، حيث يتسم معظمها بالتقليدية فى تنظيمها وبرامجها.

أما عن الوحدات التى توجد فى كل جامعة، وتوزيعها حسب المجالات التخصصية (طبية وهندسية وعلوم طبيعية وانسانية) ونوعية التنمية (تعليمية وتدريبية وعامة ثم بحثية) فإن الدراسة تتناولها بالنسبة فى كل جامعة على حدة فيما يلى:

1 – الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة القاهرة

بعد إنشاء جامعة القاهرة أول جامعة مصرية، وقد ظهرت كجامعة أهلية عام 1908 ثم تحولت إلى جامعة حكومية تحت اسم الجامعة المصرية عام 1925، وتضم الجامعة

عشرين كلية بمقرها الرئيسى بالجيزة، ولها فرعان فى الفيوم وبنى سويف ويدرس بها 94579 طالباً (1)[1].

وتضم جامعة القاهرة 125 وحدة ذات طابع خاص، وتقترب نسبتها من 30 % من إجمالى هذه الوحدات بجامعات مصر، يوضح الجدول التالى توزيع مجالات التنمية فيها ونوع التنمية:

مجالات تنمية المجتمع	نوع التنمية				المجموع الكلى	
	تعليمية		بحثية		عدد الوحدات	%
	عدد	%	عدد	%		
علمية (علوم وزراعة وصيدلة)	10	50	10	50	20	16
طبية (بشرى – بيطرى) أسنان	33	71,75	13	28,25	46	36,8
هندسة	8	55	7	45	15	12
إنسانية عامة (تربوية واجتماعية ونفسية وقانونية وفلسفية وسياسية واقتصادية)	20	45,5	24	54,5	44	35,2
المجموع الكلى	71	56,8	54	43,2	125	100

ويلاحظ – من الجدول السابق – أن الوحدات الطبية فى مجالات الطب البشرى والبيطرى والأسنان تحتل المرتبة الأولى، وتمثل أكثر من ثلث عدد الوحدات، تليها الوحدات فى مجال

[1] يمكن الرجوع بخصوص هذه البيانات إلى:

- المجلس الأعلى للجامعات – مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى: دليل المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة 1991.

العلوم الإنسانية والاجتماعية، ثم الوحدات العلمية، ثم الهندسة كما يلاحظ أيضا بالنسبة لمجالات التنمية ما يلى: -

1 – أن الوحدات الطبية تحتل المرتبة الأولى، إذ يبلغ عددها أكثر من 37% من إجمالى الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة القاهرة.

2 – أن الوحدات التى تندرج تحت الإنسانية تأتى بعد الوحدات الطبية، وتمثل حوالى 35% من إجمالى الوحدات، وفى هذا الصدد يلاحظ أنه يندرج تحت هذه الوحدات وحدات اجتماعية وتربوية ونفسية وقانونية وفلسفية وسياسية واقتصادية، وهو ما يعنى تضاؤل نصب كل منها من هذه الوحدات ليبلغ أقله بالنسبة للوحدات التى تخدم الجانب التربوى.

3 – أن الوحدات العلمية، التى تضم وحدات فى مجالات العلوم الطبيعية والزراعية والصيدلية تأتى فى المرتبة الثالثة، تليها الوحدات الهندسية.

كما يلاحظ من الجدول السابق أن الوحدات البحثية تكاد تكون مماثلة فى العدد فى مجالات العلوم الطبيعية والهندسية أما فى العلوم الإنسانية والاجتماعية، فهى متقاربة العدد مع الوحدات الطبية.

وبرغم أن لجامعة القاهرة فرعين فى الفيوم وبنى سويف، فإنه لا يوجد بأى من المحافظتين وحدات ذات طابع خاص، مع وجود أبع كليات بالفيوم، وست كليات ببنى سويف؛ وهذا يعنى اقتصار خدمة هذه الوحدات على بيئة الجامعة بالجيزة.

ويعرض الباحث فيما يلى نموذجاً لوحدة ذات طابع خاص تنفرد بها جامعة القاهرة، وهى: -

مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى:

جاء إنشاء هذا المركز نتيجة للتعاقد الذى أبرمته جامعة القاهرة مع معهد " ماسا شوستش " للتكنولوجيا MIT بالولايات المتحدة الأمريكية فى يناير 1977 لإعداد برنامج مشترك بينهما والبحث العلمى، وتقوم بتمويله الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية؛ للإسهام فى وضع

السياسات المرتبطة بالعلم والتكنولوجيا وتنفيذها بغرض المساعدة فى تحقيق أهداف التنمية فى مصر[1].

ولتحقيق هذا الهدف انتهجت عدد من السياسات تمثلت فى: تجنيد القدرات الأكاديمية فى البحث لخدمة خطط التنمية، وتنظيم إجراء الدراسات والبحوث العلمية بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات المعنية فى مصر وإنشاء إطار تنظيمى فى جامعة القاهرة له القدرة على تعبئة جهود أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا بالجامعة فى مجال البحوث والانشطة التعليمية، وفى إطار هذه السياسات ركز البرنامج على دعم مجموعة من الأنشطة البحثية المشتركة فى أربعة مجالات عامة هى: الطاقة، والتصنيع، والأشغال العامة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية [2]

ولضمان استمرارية مشاركة أعضاء هيئة التدريس بالجامعة فى إيجاد الحلول العلمية لمشاكل التنمية فى مصر، وتحسين القدرة على تخطيط المشروعات وإدارتها فى مؤسسات الدولة وأجهزة الإنتاج... كان إنشاء مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى فى مارس سنة 1979 [3]

ويهدف المركز إلى تطوير ودعم البحوث التطبيقية وبرامج التدريب، وتقديم الخدمات الاستشارية التى تساعد على تحقيق أهداف التنمية فى مصر، وبما يحقق الاستفادة القصوى من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.

وتتبلور وظائف المركز فيما يلى [4]: -

-1 تحسين فرص توجيه الطاقات العلمية فى مصر عامة، وجامعة القاهرة خاصة لخدمة قضايا التنمية من خلال إطار دائم، يتم عن طريقه توجيه البحوث التطبيقية، من أجل حل مشكلات التنمية والتطويع التكنولوجى للظروف السائدة بالبلاد.

---

[1]– جامعة القاهرة: مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى، جامعة القاهرة 1993 ص1 .

[2] Cairo Univerisity: Development Research and Teechnlogical planning Center: DRTPC,Cairo Univer.
sity, 1986 – pp. 3 – 4

[3]جامعة القاهرة: سجل تاريخى بمناسبة العيد الماسى، مطبعة القاهرة والكتاب الجامعى 1983، ص 250

-2 تقديم الاستشارات لوزارات الحكومة المصرية وهيئاتها، للمساعدة فى تحديد مشكلات التنمية، وعمل النماذج المساعدة على تحليلها وعلاجها.

-3 توفير أساس من الباحثين الفنيين، والمساعدة فى تدريب الكوادر الحكومية المصرية، والمشاركة فى تخطيط وإدارة مشروعات التنمية.

-4 توفير طرق تحليل برامج التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، بالتعاون مع المعاهد المشاركة.

-5 تنظيم برامج تدريب للمصريين فى المعاهد المشاركة بالخارج.

-6 تنظيم المؤتمرات والندوات وعقد حلقات المناقشة اللازمة لتظيم الأهداف السابقة.

ويتولى المركز إجراء البحوث التعاقدية، وتقديم الخدمات الاستشارية، ودراسة المشكلات؛ واقتراح الحلول العلمية والمعملية لمشاكل المنشآت والهيئات والمنظمات المختلفة، كما يقوم بالتخطيط للمشاريع الهندسية والاقتصادية والاجتماعية المختلفة، وذلك مع الوزارات والهيئات الحكومية وشركات قطاع الأعمال والقطاع الخاص، وكذلك مع الهيئات العربية والدولية التى تخدم متطلبات التنمية والتطور التكنولوجى، كما يسمح المركز باستخدام قاعاته لعقد المؤتمرات والندوات التى تنظمها هيئات أخرى باتفاق سابق، ويقوم المركز بتوظيف طاقات أعضاء هيئات التدريس ومعاونيهم من طلبة الدراسات العليا بجامعة القاهرة، وله الاستعانة بأعضاء خارجين، سواء من الجامعات الأخرى أم من الهيئات والوزارات المصرية.

ويحتل مجلس إدارة المركز السلطة العليا فى اتخاذ القرارات، ووضع السياسات العامة، وتحديد مجالات البحث الرئيسية ومراجعة الإطار العام للهيكل الادارى والميزانية، ويرأس مجلس الإدارة رئيس الجامعة ويضم فى عضويته نخبة من الشخصيات العامة ذات العلاقة الوطيدة بمجالات بحوث التنمية (3).

كما أن للمركز لجنة تنفيذية مشكلة من بين أعضاء مجلس الإدارة، وتتولى عددا من المهام، منها:

تقييم العروض الخاصة بالمشروعات البحثية المشتركة والتعاقدات الخارجية، وطلبات المنح الدراسية، كما أنها تقرر ميزانيات تلك المشروعات والمصاريف الإدارية، ويقوم

على نشاطات المركز – والعمل على تنمية مجالات جديدة للنشاط – مدير المركز ؛ حيث يعمل على تحقيق أهداف المركز فى إطار سياسات وقرارات مجلس الإدارة واللجنة التنفيذية، وهو يقوم بتمثيل المركز فى معظم علاقاته مع المؤسسات والأفراد والهيئات المتخصصة

المختلفة [1] يحتوى المركز على ست وحدات فنية وإدارية، مهمتها الأساسية تقديم العون إلى الفرق البحثية المكونة من الأساتذة والمختصين من الأقسام المختلفة بكليات جامعة القاهرة والمعاهد والهيئات المشاركة، وكذلك منسقى البرامج فى مجالات البحوث والتدريب والمؤتمرات والندوات، وهذه الوحدات المعاونة تندرج تحت قسمين:

أ – الشئون الإدارية، وتضم الخدمات الإدارية والعلاقات العامة والتمويل.

ب – شئون الاتصال والمعلومات وتضم الخدمات المكتبية والحاسب الآلى وإعداد النشرات والتقارير [2]:

وقد أسس المركز بمعونة من الهيئة الأمريكية للتنمية الدولية USAID، غير أن المركز اعتمد بعد ذلك تمويله على موارده الذاتية، من خلال حصيلة التعاقدات مع الهيئات المختلفة، نظير إجراء المشروعات الاستشارية والدراسات، بالإضافة إلى رسوم الدورات التدريبية التى يعقدها المركز [3] والتى تراوحت بين ثلاثمائة وخمسون جنيها مصرياً وأربعمائة وخمسين جنيها مصريا للمتدرب الواحد (4)[4].

ويتم إجراء المشروعات والاستشارات والدراسات وفقا لنظام معين للتعاقد، يكون المركز أحد طرفيه والطرف الآخر هو الجهة المهتمة والممولة للمشروع، ومنذ عام 1979 قام المركز بإجراء أكثر من مئة مشروع، بالإضافة إلى المشروعات الخاصة ببرنامج التخطيط التكنولوجى المشترك بين الجامعة ومعهد " ماسا شويستش"

ولقد كانت بعض هذه المشروعات قصيرة الأجل، حيث تم إنجازها فى أشهر معدودة، فى حين استغرق دراسة مشروعات أخرى عدة سنوات، وقام بتنفيذها فرق بحثية كبيرة العدد،

---

[1] Ibid، pp. 9 – 10.

[2] Ibid، pp 11 - 14

[3] جامعة القاهرة: مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى، مرجع سابق، ص 5.

[4] تم التعرف على هذه المصروفات من خلال النشرات الخاصة بدورات المركز.

ويتوقف هذا أساساً على طبيعة المشروع وحجم المشاكل المرتبطة، ويتوفر بمكتبة المركز التقارير الفنية وأوراق العمل والكتيبات المنشورة عن جميع المشروعات البحثية التى تولى المركز دراستها.

2 – الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الاسكندرية

أنشئت هذه الجامعة عام 1942، وتضم 19 كلية، ويدرس بكليات الجامعة 64445 طالباً (عام 1990) ولجامعة الاسكندرية فرع بمحافظة البحيرة فى دمنهور، وتضم جامعة الاسكندرية 42 وحدة ذات طابع

طابع خاص (1)، بنسبة تقترب من 10% من إجمالى عدد الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعات المصرية، يوضح توزيعها جدول (10).

جدول (10)

الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الاسكندرية

مجالات تنمية المجتمع	نوع التنمية					
	نعليمية وتدريبية عامة		بحثية		عدد الوحدات	%
	عدد الوحدات	%	عدد الوحدات	%		
علمية (علوم وزراعة وصيدلة)	8	100	-	-	8	19
طبية ؛ بشرى وبيطرى وأسنان	10	71,45	4	28,55	14	33,36

هندسة	5	83,5	1	16,5	6	14,28
إنسانية عامة	12	85,5	2	14,5	14	33,36
المجموع الكلى	35	83,4	7	16,6	42	

ويمكن الخروج من الجدول السابق بالملاحظات الآتية:

1 – تساوى أعداد الوحدات فى المجالات الطبية ومجالات العلوم الإنسانية، ويمثل عدد الوحدات فى كل منها ثلث إجمالى عدد الوحدات تليها مجال العلوم الطبيعية، ثم العلوم الهندسية.

2 – تمثل المراكز البحثية خمس إجمالى الوحدات التعليمية والتدريبية، وسدس عدد الوحدات ذات الطابع الخاص كلها، وتنعدم هذه المراكز فى مجال العلوم الطبيعية، وتمثل 16,5 % من الوحدات فى مجال العلوم الهندسية و 14,5 % فى مجال العلوم الإنسانية، و 28,5 % فى مجال العلوم الطبية.

وبرغم أن لجامعة الاسكندرية فرعاً فى محافظة البحيرة، فإن الوحدات ذات الطابع الخاص ترتبط بالمركز الرئيسى بالجامعة، ولا تخدم امتدادها لدمنهور.

وتتميز جامعة الاسكندرية بوجود وحدات ذات طابع خاص لها اهتمامات تتعدى البيئة المحلية وتعكس التعاون الدولى كالمركز الأمريكى للأبحاث الثقافية، ومركز تعليم اللغة العربية للأجانب بكليات الآداب، وقد يرجع ذلك إلى موقع محافظة الاسكندرية على البحر المتوسط؛ وكونها العاصمة الثانية للبلاد.

ويعرض البحث نموذجاً للوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الاسكندرية، وهو مركز الخدمة العامة.

مركز الخدمة العامة بجامعة الاسكندرية

ولقد أنشىء عام 1975 ؛ لتأدية ما اصطلح عليه – دوليا – باسم الوظيفة الثالثة للجامعة لخدمة المجتمع بجميع فئاته وهيئاته؛ وذلك لمواجهة احتياجات ذلك المجتمع فى كافة المجالات، عن طريق تنظيم دراسات حرة فى تسع شعب يبينها الجدول التالى: -

جدول (11)

شعب مركز الخدمة العامة بجامعة الاسكندرية

م	اسم الشعبة	مجالات تنمية المستفيدين
1	اللغة الإنجليزية:	اللغة الإنجليزية (لجميع المستويات – لمقرر الثانوية العامة للأغراض الخاصة مثل تدريس الاصطلاحات العلمية لطلاب الدراسات العليا بالإشتراك مع المركز الثقافى البريطانى)
2	اللغة الفرنسية:	اللغة الفرنسية (لجميع المستويات – لمقرر الثانوية العامة)
3	الدراسات العلمية:	راديو كاسيت – تليفزيون أبيض وأسود – تليفزيون
4	الإدارة العامة	ملون – هندسة التبريد والتكييف – اللحام بجميع
5	والمعاملات:	أنواعه – السمكرة والأعمال الصحية – آلات قطع
6	الفنون:	ميكانيكية (خراطة).
7	المكتبات:	آلة كاتبة عربى وأفرنجى.
8	رعاية الطفولة:	فن التفصيل والحياكة.
	الدراسات الأدبية:	مادة علم المكتبات – مادة التوثيق العلمى.
9		رعاية طفولة وأمومة.
	الدراسات	تعليم اللغة العربية للأجانب – دراسات فى اللغة
	والصناعات	العربية العامية والفصحى.
	الزراعية:	تربية الدواجن – وإنتاج الصناعات الغذائية –

		وتنسيق الزهور ونباتات الزينة – والبساتين.

ويبدو الإشارة إلى أن لائحة المركز نصت على إمكانية فتح شعب أخرى مستقبلاً.
هذا وفى الإمكان عمل برامج دراسية خاصة لموظفى الهيئات والمصالح الحكومية وغير الحكومية توضع برامجها بالاتفاق مع الجهات المعنية (1)[1].

3– الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة عين شمس

أنشئت جامعة عين شمس عام 1950، وتضم 13 كلية، ويدرس بها 79026 طالباً وذلك حتى عام 1990.

[1] جامعة الاسكندرية: دليل جامعة الاسكندرية 1983، ص ص 381 – 397.

وتضم جامعة عين شمس 43 وحدة ذات طابع خاص (2)[1]، بنسبة 10,3 % من إجمالى عدد الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعات المصرية، يوضح جدول (12) توزيعها طبقا لمجالات التنمية ونوعها:

جدول (12)

الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة عين شمس

مجالات تنمية المجتمع	نوع التنمية				المجموع الكلى	
	تعليمية وتدريبية وعامة		بحثية			
	عدد الوحدات	%	عدد الوحدات	%	عدد الوحدات	%
علمية (علوم وزراعة وصيدلة)	2	28,5	5	71,5	7	16,27
طبية (بشرى – بيطرى – أسنان)	12	85,7	2	14,3	14	32,55
هندسية	5	71,5	2	28,5	7	16,68
إنسانية عامة	8	53,33	7	46,67	15	34,5
المجموع الكلى	27	52,5	16	47,5	43	

ويلاحظ ما يلى:

1 – أن الوحدات والمراكز التى تندرج تحت كل من المجال الطبى ومجال الدراسات الإنسانية تكاد تمثل كل منهما ضعف المجالين الآخرين، وقد يرجع ذلك إلى قرب الجامعة من الأحياء الاجتماعية بما يتناسب مع إنشاء هذه الوحدات الطبية والإنسانية.

[1] جامعة عين شمس: مركز البحوث والوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعة، جامعة عين شمس 1985.

2 – تقارب عدد الوحدات البحثية والتعليمية وهو ما يعد امتداداً طبيعيا للملحوظة الأولى، وأن الوحدات الطبية التعليمية تمثل المرتبة الأولى سواء بالنسبة لمجالات التنمية أم نوعيتها.

وتنفرد جامعة عين شمس بوجود وحدات ومراكز مميزة، وبخاصة فى المجال التربوى، ربما

لا يوجد مثيل لها بالجامعات الأخرى فى مصر، مثل مركز دراسات الطفولة، ومركز الإرشاد

النفسى، ومركز تطوير التعليم الجامعى، وقد يرجع ذلك إلى وجود أقدم كلية للتربية بها، وتولى أستاذين من أساتذة التربية رئاسة هذه الجامعة فى فترتين مختلفتين ويعرض البحث فيما يلى نموذجاً لهذه الوحدات.

مركز دراسات الطفولة:

أنشىء المركز فى سبتمبر 1977، وهو يعد وحدة علمية تجمع مابين البحث العلمى والتطبيق

العملى فى مجال الطفولة، وهدفه إثارة الوعى باحتياجات الطفولة، والعمل على تحقيق هذه الاحتياجات على أسس علمية سليمة (1)[1].

وقد حدد المركز المجالات الآتية لتحقيق أهدافه:

1 – إجراء بحوث مصرية عن واقع الطفل المصرى، واحتياجاته، وهذه البحوث تتناول مجالات الصحة والتغذية، والنواحى العقلية، والانفعالية، والاجتماعية، كما يهتم بدراسة لعب الطفل، ومسرحه، وثقافته بشكل عام.

2 - الاهتمام بالنواحى الوقائية، وإثارة الانتباه والاهتمام بعملية الرعاية اليومية للطفل، وتوضيح مفهومها، وكذلك تنظيم الدورات التدريبية للحاضنات والأمهات؛ لتعريفهن بالطرق التربوية لمعاملة الطفل.

[1] لائحة مركز دراسات الطفولة بجامعة عين شمس، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة 1977، ص 5 .

3 – إعداد الندوات والمؤتمرات لمناقشة الموضوعات الحيوية التى تعترض سبيل الصغار، والاستفادة من نتائجها فى عمليات التخطيط للبرامج التربوية.

4 – الاهتمام بالنواحى العلاجية عن طريق:

أ – العيادة النفسية التى تتولى علاج الطفل.

ب - تنظيم برامج تدريب العلاج النفسى للأطفال.

5 – تكوين وحدة معلومات وتوثيق تعين الباحثين على معرفة الحقائق فى علوم الطفل.

6 – إمداد الهيئات المعنية بالطفولة بالمشورة الفنية عن طريق الوحدات التى يتكون منها المركز والتنسيق بين أعمال الهيئات وبين المركز.

7 – العمل على نشر دور الحضانة النموذجية داخل جامعة عين شمس، لخدمة العاملين بالجامعة، وأهالى الحى الذى تقع فيه الجامعة (1)[1].

ويتبع المركز جامعة عين شمس، ويرأس مجلس إدارته نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث إدارة وتنظيم المركز:

يوضح الشكل الآتى البناء التنظيمى للمركز:

[1] المرجع السابق: ص2، 3.

شكل (4)

الهيكل التنظيمى لمركز دراسات الطفولة (2)[1]

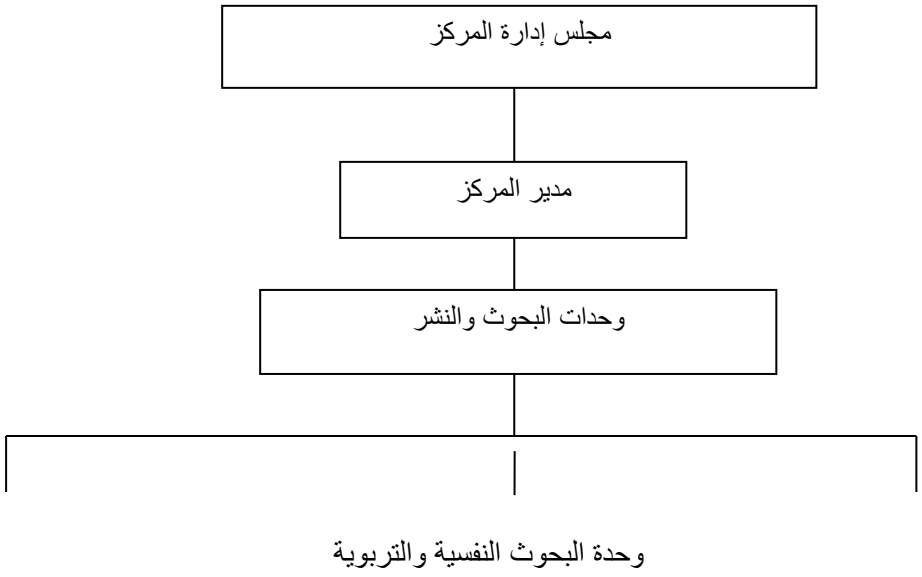

ويرأس مجلس إدارة المركز نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث، ويتكون مجلس الإدارة بالإضافة إلى الرئيس: من مدير المركز، وأمين الجامعة، ومراقب عام المدن الجامعية، بجانب ستة من أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المتخصصين فى الطب النفسى، وعلم النفس، والتربية، والاجتماع من المهتمين بشئون الطفولة، يختارهم مجلس الجامعة كل عامين ويوجد ممثلون فى مجلس الإدارة لهيئة اليونيسيف، ووزارة الشئون الاجتماعية، ووزارة الثقافة، والمجلس الأعلى لرعاية الطفولة ويلاحظ أن مجلس الإدارة لا يضم فى عضويته ممثلين لوزارة التربية والتعليم، أو المركز القومى للبحوث التربوية، أو المجلس القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، وهذه الهيئات تهتم بالطفولة فى مجالات بحثية وتطبيقية متنوعة، وتتابع مديرة المركز تنفيذ سياسة المركز التى يضعها مجلس الإدارة.

كما تشرف على سير البحوث التى تقوم بها وحدات المركز التى تتكون من ثلاث وحدات فرعية.

ويستعرض الباحث المجالات التى تقوم بها كل وحدة كما يلى: -

[1] المرجع السابق: ص2، 3.

أ – وحدة بحوث النمو والتطور: ومن أهم مجالات عمل هذه الوحدة: -

- دراسة النمو الجسمى للطفل.
- عمل دراسات ميدانية شاملة للأطفال المصريين.
- دراسة النمو العقلى، وعمل الاختبارات النفسية للطفل.
- دراسة الحالة الاجتماعية للأطفال وأسرهم.
- دراسة الحالة الصحية للأطفال فى مختلف مراحل العمر.
- إجراء مقارنة بين الأطفال المصريين – الذكور والإناث – فى الأوساط الاجتماعية المختلفة لدراسة تأثير البيئة على النمو (1)[1].

ب – وحدة البحوث النفسية والتربوية: ويدور عمل وحدة البحوث النفسية والتربوية فى المجالات الآتية:

- القيام بالدراسات والبحوث الميدانية، سواء كانت مسحية أم تجريبية، فى مختلف النواحى المرتبطة بسلوك الطفل المصرى، والجوانب التربوية المرتبطة بها، ومن ذلك تقنين الاختبارات النفسية التى يمكن استخدامها كأدوات صالحة لقياس الذكاء والقدرات العقلية، وسمات الشخصية عند الطفل، وبناء الاختبارات التحصيلية الملائمة، والقيام بالبحوث التجريبية فى تعليم الطفل، وتنظيم المناهج وأساليب التعليم المناسبة، وتطوير الوسائل التعليمية، بحيث تصبح أكثر كفاية وفاعلية فى تعليم الأطفال، بجانب البحوث المختلفة للعوامل المؤثرة فى الطفل المصرى، مثل العوامل الأسرية، والاتجاهات الوالدية، وأساليب التنشئة الاجتماعية، والعوامل المدرسية، والنشاط الترويحى للطفل المصرى، وقضاء وقت الفراغ، وثقافة الطفل بأبعادها ومكوناتها المختلفة.
- القيام بالدراسات المكتبية، وبخاصة ما يتصل منها بتوثيق البحوث النفسية والتربوية التى أجريت فى مصر فى ميدان الطفولة، وترجمة البحوث والدراسات الملائمة، وإعداد بعض الدراسات النفسية والتربوية حول مشكلات الطفولة (2)[2].

ويتولى مجلس إدارة المركز وضع خطة البحوث فى ضوء التمويل المتاح، ولا يشترك باحثوا المركز فى اقتراح بحوثه، ويلاحظ أنه نظرا لعدم تمثيل وزارة التربية والتعليم

[1] مركز دراسات الطفولة: مرجع سابق، ص 3 .

[2] المرجع السابق، ص 4 .

والمركز القومى للبحوث التربوية، فإن الاستفادة من بحوث المركز فى ميدان التعليم تقل إلى درجة كبيرة؛ نظرا لأن وزارة التربية والتعليم هى الجهة الأساسية المستفيدة من البحوث التى يمكن أن يجريها هذا المركز، بجانب جهات أخرى تهما هذه البحوث.

ويندب المركز بعذ أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، للإشراف على تنفيذ بحوث المركز. كما ينتدب بعض أعضاء هيئة التدريس أيضا، لتولى مسئولية العمل فى وحدة البحوث النفسية والتربوية (1)[1].

وقد سبقت الإشارة إلى عدم تمثيل وزارة التربية والتعليم والمركز القومى للبحوث التربوية، بالإضافة إلى عدم تمثيل المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية – فى مجلس إدارة المركز – وقد أدى هذا إلى عدم وجود تنسيق بين عمل هذه المراكز فى ميدان البحوث النفسية والتربوية الخاصة بالأطفال.

علاوة على أنه لا يوجد تنسيق بين المركز وكليات التربية، وفى بعضها أقسام متخصصة فى ميدان الطفولة (2)[2]. كما أن هناك بحوثا فى مجال الدراسات العليا عن الطفولة تجرى فى كليات التربية.

ولا يملك المركز مطبعة، وليست لديه الإمكانات المادية التى يمكن أن تساعده على نشر البحث التربوى

وقد أدى ذلك إلى عدم تمكن المركز من إصدار كثير من الأعمال التى كان يتمنى إصدارها.

جـ - وحدات المعلومات والنشر: وقد حدد المركز المجالات التى يمكن أن تهتم بها هذه الوحدة على النحو الآتى: -

- إعداد قائمة بيلوجرافية لما تم من دراسات وبحوث مصرية فى مجال دراسات الطفولة.
- إنشاء مكتبة تضم ما صدر من كتب ووسائل وأبحاث حول مرحلة الطفولة.
- الاشتراك فى مختلف الدوريات العربية والأجنبية التى تهتم بالطفولة.
- الإسهام فى نشر الكتب والدراسات والبحوث المتعلقة بمرحلة الطفولة.

---

[1] أحمد اسماعيل حجى: دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 142 .

[2] من هذه الكليات: كلية البنات بجامعة عين شمس، وكلية التربية بجامعة حلوان، وكلية التربية بجامعة طنطا.

- تيسير مهمة الباحثين فى مجال الطفولة، من حيث توفير المراجع اللازمة لهم.
- توثيق مختلف المواد والوسائل الموجهة للأطفال (3)[1].

وللمركز علاقات مع هيئات داخل البلاد وخارجها. فمن الهيئات التى يرتبط معها المركز بعلاقات بحثية داخل مصر وزارة الشئون الاجتماعية، ووزارة الثقافة والمجلس الأعلى لرعاية الطفولة.

وللمركز أيضا علاقات بمعهد الدراسات العليا للطفولة بجامعة عين شمس.

أما خارج البلاد، فهناك علاقات بهيئة اليونسيف، وغيرها من الهيئات المهتمة بالطفولة ويهتم المركز بدعوة الأستاذة المتخصصين فى علم النفس والاجتماع، ممن لهم بحوث فى ميدان الطفولة، لعقد ندوات وحلقات بحثية بمقر المركز بجامعة عين شمس.

تمويل المركز:

يمول المركز عن طريق جامعة عين شمس؛ فالجامعة تدفع مرتبات الباحثين والإداريين، وهى التى توافق على بحوث المركز، وترصد المبالغ اللازمة للبحث التربوى.

والمركز يصرف النظر عن البحوث التى لا توافق الجامعة على تمويلها، ويواجه المركز مشكلة نقص التمويل، فالميزانية التى تخصصها الجامعة للمركز لا تفى باحتياجاته، ولا تمكنه من تحقيق أهدافه.

ولما كان تمويل المركز قد يكون تمويلا محليا يتمثل فيما تقدمه الجامعة من ميزانية للمركز، أو تمويلا خارجيا يتمثل فيما يتفق عليه المركز من بحوث مع هيئات أجنبية، فإن توزيع الميزانية على البحوث التى ينفذها المركز يتوقف على مصدر التمويل؛ إذ إن الجهة الأجنبية تحدد مع المركز بنود الانفاق، سواء فى صورة مكافآت للقائمين بالبحوث، أم معدات وأدوات، أم مصاريف للبحوث، وبالنسبة للتمويل المحلى يحدد جزء من الميزانية لكل وحدة من وحدات المركز.

ويواجه المركز بعض المشكلات المتصلة بالتمويل، من أهمها مشكلة المبنى، حيث لا يفى المبنى الحالى، متطلبات العمل فى المركز، ومنها مشكلة نقص المعدات والأدوات اللازمة،

[1] مركز دراسات الطفولة مرجع سابق، ص 5 .

ومنها أيضا عدم وجود مطبعة خاصة بالمركز، وعدم إمكان نشر البحوث التى يقوم بها(1)[1].

الباحثون التربويون:

جميع الباحثين المتفرغين العاملين بالمركز حاصلون على الدرجة الجامعية الأولى فقط، وليس بينهم أي متخصص فى التربية، ذلك أن مؤهلات الباحثين تنحصر فى المؤهلات الآتية:

- درجة الليسانس فى الآداب تخصص علم النفس.
- درجة الليسانس فى الآداب تخصص علم اجتماع.
- درجة الليسانس من كلية البنات تخصص طفولة.
- درجة البكارليوس فى الخدمة الاجتماعية.

وليس هناك توصيف للوظائف البحثية بالمركز، وجميع باحثى المركز معينون طبقا لقانون العاملين المدنيين بالدولة رقم 47 لسنة 1977، وهم حديثوا التخرج، ولم يطبق عليهم الكادر العلمى، ويتم تقويم الباحثين طبقا لأسلوب التقويم الذى يتبع بالنسبة للموظفين فى قطاعات الدولة (1)[2].

وينتدب المركز – كما سبقت الإشارة – بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعة للإشراف على وحداته وبحوثه فى أوقات فراغهم.

4 – الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط

[1] أحمد اسماعيل حجى: دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 144 .

[2] أحمد اسماعيل حجى: دراسة مقارنة، مرجع سابق، ص 145 .

أنشئت جامعة أسيوط كأول جامعة خارج القاهرة والاسكندرية، وأول جامعة فى صعيد مصر عام 1957 وبلغ عدد المقيدين بها 39026 طالبا (1990) وتضم جامعة أسيوط عشر كليات، ولها فروع فى سوهاج وقنا وأسوان ورغم هذا فإن الجامعة تضم 36 وحدة ذات طابع خاص (2)[1]، بنسبة تقترب من 10 % فقط من إجمالى عدد هذه الوحدات فى الجامعات المصرية، وبما يمثل أيضا حوالى ربع عدد الوحدات التابعة لجامعة القاهرة، ويوضح الجدول (13) توزيع هذه الوحدات طبقا لمجالات التنمية بنوعيها:

جدول (13)

الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط

مجالات تنمية المجتمع	نوع التنمية				المجموع الكلى	
	تعليمية وتدريبية عامة		بحثية			
	عدد الوحدات	%	عدد الوحدات	%	عدد الوحدات	%
علمية (علوم وزراعة وصيدلة)	11	63,6	4	36,4	11	30,5
طبية (بشرى – بيطرى – أسنان)	6	100	-	-	6	16,6
هندسة	11	100	-	-	11	30,5
إنسانية عامة	9	64,3	5	35,7	14	33,4
المجموع الكلى	33	78,6	9	21,7	42	100

ويلاحظ منه مايلى:

[1] Mohmed R.EI-Tahlawi;Assiut University Prospectus,Assiut University,Egypt,1992 – 1993.

1 – تساوى عدد مراكز العلوم الطبيعية مع عدد مراكز المجال الهندسى بما يمثل حوالى ثلثى إجمالى عدد المراكز مجتمعة.

2 – انخفاض عدد مراكز المجال الطبى من بين عدد المراكز، وكذلك الأمر بالنسبة لمراكز مجال العلوم الانسانية، برغم حاجة الصعيد إلى مثل هذه المراكز.

3 – انخفاض عدد المراكز البحثية بشكل يجعلها تمثل سدس عدد المراكز مجتمعة.

ونظرا لأن لجامعة أسيوط فروعا خارج محافظة أسيوط فى قنا وسوهاج وأسوان، على النحو السالف ذكره فإن هناك وحدات ذات طابع خاص فى هذه المحافظات الثلاث، لكنها لا تتناسب مع عدد الكليات فى كل منها وتخصصها، إذ لا يوجد وحدات ذات طابع خاص تابعة لكلية العلوم فى سوهاج، وكذلك لا يوجد وحدات تابعة لكلية الطب تهتم بالجانب الطبى أو بالأمراض المنتشرة فى هذه المنطقة، وفى الوقت نفسه لا يوجد فى أسوان وحدات تابعة لكلية الهندسة والتكنولوجيا رغم أنها هى الكلية الوحيدة فى هذا التخصص الموجودة بجامعة أسيوط سواء فى مقرها الرئيسى أم فى فروعها. كما أن وجود كلية الآداب فى سوهاج ككلية وحيدة تتبع الجامعة فى هذا التخصص، ليس لها نظير بالمركز الرئيسى لم يواكبه وجود عدد من الوحدات تتناول التخصصات المختلفة بهذه الكلية ؛ لتخدم أسيوط وسوهاج معاً، باستثناء المعمل الصحفى.

5 – الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة طنطا

أنشئت جامعة طنطا عام 1972، وهى أولى الجامعات بالوجه البحرى (1)[1]، وتضم (11) كلية، وللجامعة فرع فى كفر الشيخ، ويدرس بالجامعة 34792 طالبا (1990)، وتضم الجامعة وحدة ذات طابع خاص بنسبة 3,8 % من إجمالى وحدات الجامعات المصرية، وهى نسبة متدنية للغاية إذا ماقورنت بعدد الوحدات التابعة للجامعات الكبرى، فضلاً عن كونها جامعة إقليمية.

ويمكن الوقوف على توزيع هذه الوحدات طبقا لمجالات التنمية بنوعيها من خلال الجدول التالى:

[1] جامعة طنطا: تقرير رئيس الجامعة عن السنة الجامعية 78 / 1979، جامعة طنطا 1980 .

جدول رقم (14)

الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة طنطا

مجالات تنمية المجتمع	نوع التنمية				المجموع الكلى	
	تعليمية وتدريبية وعامة		بحثية			
	عدد الوحدات	%	عدد الوحدات	%	عدد الوحدات	%
علمية (علوم وزراعة وصيدلة)	1	50	1	50	2	12,5
طبية (بشرى – بيطرى – أسنان)	2	66,67	1	33,33	3	18,75
هندسة	2	66,67	1	33,33	3	18,75
أنسانية عامة	8	100	-	-	8	50
المجموع الكلى	13	81,25	3	18,75	16	

ويلاحظ من الجدول السابق:

- تعادل عدد الوحدات الطبية والهندسية، فى حين يأتى عدد الوحدات فى مجال الإنسانيات فى المقدمة، وتشغل الوحدات العلمية – عدديا – المرتبة الأخيرة، حيث تحتلها وحدتان هما: المصنع التعليمى للمستحضرات الصيدلية، ومركز التجارب والبحوث الزراعية بكلية الزراعة بكفر الشيخ.
- تمثل المراكز التعليمية الخدمية أربعة أضعاف المراكز البحثية، فضلا عن ضعف الإشارات التى تثبت وجود مراكز بحثية فى مجال الإنسانيات.

- يشير التحليل الداخلى إلى تعادل عدد الوحدات البحثية فى المجالات العلمية والطبية والهندسية، برغم اختلاف النسب المئوية نتيجة لاختلاف المجموع الكلى فى كل مجال.
- تمثل الوحدات المنشأة فى مجالات الإنسانيات 50% من كل مجموع الوحدات التابعة للجامعة حيث تبلغ ثمانى وحدات، وهناك وحدتان بكفر الشيخ، هما مركز الخدمة العامة بكلية التربية، ومركز التجارب والبحوث الزراعية بكلية الزراعة.

6- الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة المنصورة

أنشئت جامعة المنصورة عام 1972، وهى من أكبر الجامعات بالوجه البحرى، وتضم 12 كلية يدرس بها 32004 طالبا (1990) وهناك كليات تتبع الجامعة بدمياط وبجامعة المنصورة 41 وحدة ذات طابع خاص بنسبة 9,7 % من إجمالى عدد الوحدات تقترب فى هذه النسبة من جامعتى عين شمس والاسكندرية، ويوضح الجدول (15) توزيع هذه الوحدات طبقا لمجالات التنمية بنوعيها:

جدول رقم (15)

الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة المنصورة

مجالات تنمية	نوع التنمية	المجموع الكلى

المجتمع	تعليمية وتدريبية وعامة		بحثية			
	عدد الوحدات	%	عدد الوحدات	%	عدد الوحدات	%
علمية (علوم وزراعة وصيدلة)	7	87,5	1	12,5	8	19,5
طبية (بشرى – بيطرى – أسنان)	9	100	-	-	9	21,9
هندسة	3	75	1	25	4	9,7
إنسانية عامة	17	85	3	15	20	48,9
المجموع الكلى	36	87,8	5	12,2	41	

يشير الجدول إلى ما يلى:

1 – غلبة الوحدات الخاصة بالمجالات الإنسانية، إذ أنها تمثل حوالى نصف عدد الوحدات المنشأة بجميع المجالات بالجامعة مع غلبة الطابع الأكاديمى، إذ لا يوجد غير مركزين لتنمية البيئة وخدمة المجتمع، والخدمة العامة بالجامعة.

2 – عدد مراكز خدمة المجتمع وتنميته تمثل أكثر من سبعة أضعاف المراكز البحثية التنموية.

3 – اقتصار الوحدات الطبية على التنمية عن طريق التعليم والتدريب والخدمة الجماهيرية، ولا توجد مراكز طبية بحثية.

ويلاحظ أن هذه المراكز والوحدات الخاصة تتركز جميعا فى المنصورة، برغم وجود كليات تابعة للجامعة بدمياط، إلا أنه توجد وحدة واحدة فقط بهذه المدينة، تابعة لكلية العلوم بدمياط.

ويعرض الباحث فيما يلى نموذجاً للوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة المنصورة، وهى:

محطة التجارب والبحوث الزراعية بجامعة المنصورة:

أنشئت فى العام الجامعى 74 / 1975، وتتبع كلية الزراعة، وتشمل الأراضى الزراعية، والمنقولات المستخدمة فى الأعمال الزراعية، والمائية، والماشية، والدواجن والحظائر، والمشاتل، والآلات الزراعية، ووسائل النقل المختلفة، وورش الصيانة والمخازن، وتعمل المحطة على تحقيق الأغراض الآتية:

1 – توفير الإمكانات اللازمة لإجراء التجارب والبحوث التطبيقية الرائدة، بهدف زيادة الإنتاج فى جميع المجالات الزراعية.

2 – دراسة المشكلات الزراعية التى ترد من الهيئات المختلفة والأفراد، والعمل على إيجاد حلول مناسبة لها.

3 – العمل على تبسيط ونشر أساليب الزراعة الحديثة بين جمهور المزارعين.

4 – الإسهام فى تنفيذ سياسة الكلية فى التعليم، والتدريب والبحث العلمى، مع ربطها بسياسة الإنتاج فى البلاد.

ويوجد للمحطة ثلاث عشر وحدة فرعية يمكن تناولها على النحو التالى:

* **بساتين وإنتاج نباتى:** وحدة المحاصيل والحقل، ووحدة بساتين الفاكهة، ووحدة نباتات الزينة

والنباتات العطرية والطبية وتنسيق البيئة.

* **إنتاج حيوانى:** وحدة تغذية وإنتاج الماشية والأغنام، ووحدة تربية النحل ودودة الحرير.

* **صناعات غذائية:** وحدة تصنيع المنتجات الزراعية، ووحدة تصنيع المخلفات الزراعية، ووحدة الحفظ بالتبريد والتجميد.

* **هندسة زراعية:** وحدة الجرارات والآلات الزراعية، ووحدة الأراضى والرى والصرف الزراعى.

* **أمراض النبات:** وحدة أمراض النبات – وحدة مكافحة الآفات.

ويرأس مجلس إدارة المحطة عميد كلية الزراعة، ويتولى منصب نائب الرئيس وكيل الكلية للدراسات العليا والبحوث، ويشغل أمين المجلس مراقب المحطة بالإضافة إلى ثلاثة

آخرين: اثنين من أعضاء هيئة التدريس، أحدهما من الأساتذة على الأقل، وعضو من الخارج من بين المهتمين بشئون الإنتاج الزراعى.

ومجلس إدارة المحطة هو السلطة المهيمنة على شئونها، وتصريف أمورها، ووضع السياسة العامة التى تحقق أغراضها، وتعرض قراراته على رئيس الجامعة (1)[1].

وتعتمد المحطة فى تمويلها على الموارد الآتية:

- عائدات المحطة من بيع منتجاتها.
- حصيلة الخدمات التى تؤديها وحدات المحطة للغير.
- الاعتمادات المالية المخصصة للمحطة على ميزانية الجامعة.
- الإعانات والهيئات والتبرعات التى ترد من الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ووحدات الحكم المحلى.

وقد توصلت إحدى الدراسات إلى أن هناك عددا من المشكلات تواجه المحطة، وهى: -

1 – تناقص مساحة الأرض المخصصة للمحطة بسبب زحف المبانى عليها.

2 – ضعف التنسيق بين الوحدات الداخلية فى المحطة.

3 – حاجة المحطة للمعدات والآلات الزراعية الحديثة.

4 – ضعف الاتصال بين المحطة، وغيرها من الوحدات المتشابهة.

5 – الدعاية للتوعية بطبيعة المحطة، ومايمكن أن تقدمه من خدمات ليست على المستوى المطلوب.

6 – افتقار المحطة للسلطة التى تمكنها من دخول المشاريع الاستثمارية بفاعلية.

7 – حاجة المحطة إلى معرض دائم لعرض منتاجاتها، ولبيعها.

8 – معظم العمال الذين يعملون بالمحطة عمال مؤقتون مما يترتب عليه زيادة التكاليف وعدم تحديد المسئوليات.

9 – ضعف النشاط الاستثمارى للمحطة (1) [2].

---

[1] جامعة المنصورة: دليل الوحدات ذات الطابع الخاص، مركز المعلومات والتوثيق بجامعة المنصورة، 1991 ، ص ص 6 – 8

[2] محمد ابراهيم عطوة مجاهد: مرجع سابق، ص ص 151 ، 153 ، ص 250 .

7 – الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الزقازيق

أنشئت جامعة الزقازيق عام 1974، وهى أكبر جامعة بشرق الدلتا، وتضم بمقرها الرئيسى 14 كلية بها 56813 طالبا (1990). ولجامعة الزقازيق فرع بمحافظة القليوبية يضم 8 كليات.

ويتبع الجامعة 36 وحدة ذات طابع خاص، بنسبة 8,5 %، من إجمالى عدد الوحدات مقتربة فى ذلك من جامعة المنصورة، ويوضح الجدول (16) هذه الوحدات طبقا لمجالات التنمية بنوعيها:

مجالات تنمية المجتمع	نوع التنمية				المجموع الكلى	
	تعليمية وتدريبية وعامة		بحثية			
	عدد الوحدات	%	عدد الوحدات	%	عدد الوحدات	%
علمية (علوم وزراعة وصيدلة)	3	60	2	40	5	13,8
طبية (بشرى – بيطرى – أسنان)	8	88,8	1	11,2	9	25
هندسة	2	50	2	50	4	11,2
إنسانية عامة	16	88,8	2	11,2	18	50
المجموع الكلى	29	80	7	20	36	

ويلاحظ من الجدول السابق – ما يلى:

1 – أن عدد الوحدات فى المجالات الإنسانية تبلغ 50% من إجمالي عدد الوحدات بالمجالات الأخرى، وهذه النتيجة تتفق فيها مع جامعة طنطا.

2 – أن عدد الوحدات التعليمية والتدريبية المرتبطة بخدمة المجتمع تمثل تقريبا أربعة أضعاف نظيراتها

من الوحدات البحثية، وهو ما يبين قوة التركيز على النشاط الخدمى التعليمى لهذه الوحدات.

3 – يبين التحليل الداخلى تعادل عدد الوحدات فى جميع المجالات – باستثناء المجال الطبى – من

حيث عدد الوحدات البحثية، مع اختلاف النسب المئوية فى إجمالى عدد الوحدات بكل مجال.

4 – انخفاض عدد الوحدات فى المجالات الهندسية إلى درجة تجعلها تمثل تسع عدد الوحدات التابعة للجامعة.

8 – الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة حلوان

أنشئت جامعة حلوان عام 1975، وكانت تضم عند إنشائها المعاهد العليا التى كانت موجودة بالقاهرة والاسكندرية وقناة السويس وغيرها (1)[1]، ثم أصبحت الجامعة تضم الكليات الموجودة بالقاهرة وحلوان فقط ويدرس بهذه الكليات 56831 طالبا (1990) ونظراً إلى حال إنشائها كجامعة تطبيقية تكنولوجية، وتضم جامعة حلوان 21 وحدة ذات طابع خاص، وهو عدد نصف وحدات جامعة عين شمس أو الاسكندرية أو المنصورة، كما تمثل حوالى سدس عدد وحدات جامعة القاهرة – وتقترب نسبة عدد وحداتها من 5 %من إجمالى عدد الوحدات مجتمعة، ويوضح الجدول هذه الوحدات طبقا لمجالات التنمية بنوعيها.

[1] جامعة حلوان: تقرير رئيس الجامعة عن عام 76 / 1977، جامعة حلوان 1978 .

جدول (17)

الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة حلوان

مجالات تنمية المجتمع	نوع التنمية				المجموع الكلى	
	تعليمية وتدريبية وعامة		بحثية			
	عدد الوحدات	%	عدد الوحدات	%	عدد الوحدات	%
علمية (علوم وزراعة وصيدلة)	-	-	1	100	1	4,8
طبية (بشرى – بيطرى – أسنان)	1	-	-	-	-	4,8
هندسة	4	100	-	-	3	19
إنسانية عامة	13	86,7	2	13,3	14	71,4
المجموع الكلى	18	85	3	15	21	

ويلاحظ من الجدول السابق مايلى:

1 – اشتراكها مع بعض الجامعات – كما سبق – فى غلبة المجال الإنسانى على هذه الوحدات، حيث تمثل أكثر من 70% من عدد الوحدات من المجالات الأخرى، لغلبة كليات إعداد المعلم والخدمة الاجتماعية والتجارة.

2 – ضعف الإشارة إلى وجود وحدات تعليمية فى المجالات العلمية.

3 – غلبة الوحدات التعليمية أو التثقيفية على الوحدات البحثية فى مجالات العلوم الإنسانية.

4 – ندرة المراكز البحثية والتعليمية فى المجالات الطبية، وقد يرجع ذلك إلى عدم وجود أية كلية للطب بالجامعة سواء فى ذلك الطب البشرى أم البيطرى.

ويعرض الباحث فيما يلى نماذج للوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة حلوان:

أ – مركز تكنولوجيا التعليم: يهدف المركز إلى تحقيق الأهداف التالية:

1 – تطوير التدريس ووسائل التعليم فى مجالات الدراسة داخل الجامعة؛ باستخدام التكنولوجيا الحديثة وتنظيم حفظ المعلومات الخاصة بالبحوث العلمية، ونظم استراجعها؛ بقصد زيادة كفاءة العملية التعليمية.

2 – إجراء البحوث والتجارب الخاصة بتكنولوجيا التعليم، واستحداث الوسائل التعليمية، خاصة في مجال استخدام التليفزيون والحاسب العلمى والمصغرات الفيلمية.

3 – التدريب على استخدام الوسائل التعليمية التى يحتاج إليها أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وتوفير المواد التعليمية الحديثة اللازمة لتحقيق أهداف عملية التعليم.

4 – الإسهام بالمشورة الفنية فى تجهيز الكليات بوسائل التعليم وأدواته فى المجالات المختلفة.

5 – توثيق الروابط العلمية فى مجال تكنولوجيا التعليم مع الجامعات والهيئات العلمية فى الداخل والخارج

6 – إعداد المعلم الجامعى بالنسبة لأعضاء هيئات التدريس بالكليات والمعاهد غير التربوية.

شعب المركز:

يتكون المركز من الشعب التالية:

1 – شعبة التصميم وإنتاج المواد التعليمية.

2 – شعبة الأجهزة التعليمية.

3 – شعبة تطوير التعليم ومصادره.

تتكون موارد المركز من: -

1 – مقابل الخدمات التى يؤديها المركز للغير.

2 – الأرباح الصافية الناتجة عن العمليات التى يؤديها المركز للغير.

3 – التبرعات التى يقبلها مجلس الجامعة، بناء على اقتراح مجلس إدارة المركز.

4 – أى موارد خارجية يقبلها مجلس الجامعة (1) [1].

ب – الفندق التعليمى لكلية السياحة والفنادق:

الفندق التعليمى وحدة ذات طابع خاص، له استقلال فنى ومالى وإدارى، ويتبع كلية السياحة والفنادق.

أهداف الوحدة:

يعمل الفندق على تحقيق الأهداف التالية:-

1 – تدريب طلاب الكلية على أعمال السياحة والفنادق.

2 - الإسهام فى تنفيذ خطة الجامعة والكلية فى التعليم والتدريب والبحث.

3 – تنظيم دراسات حرة فى المجال السياحى والفندقى لتنمية المجتمع.

4 – ممارسة الأنشطة الفندقية والسياحية المختلفة للفندق، بقصد رفع مستوى هذه الصناعة، وتطويرها فى حدود إمكانات الكلية وخطة مجلس إدارة الفندق.

5 – الإسهام فى تنفيذ مشروعات الجامعة وكلياتها المختلفة فى إقامة المؤتمرات والاجتماعات والحفلات والرحلات فى حدود إمكانات الفندق.

6 – الاشتراك فى إصدار مجلة علمية فى مجال السياحة بالتعاون مع الجهات المعنية.

موارد الوحدة:

تتكون موارد الفندق من: -

1 – مقابل الخدمات التى يؤديها الفندق للغير.

2 – الأرباح الصافية الناتجة عن العمليات التى يؤديها الفندق للغير.

3 – التبرعات التى يقبلها مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس إدارة الفندق.

4 – أية موارد خارجية يقبلها مجلس الجامعة.

---

[1] اللائحة الداخلية لمركز تكنولوجيا التعليم بكلية التربية، إدارة الوحدات ذات الطابع الخص جامعة حلوان.

– المجلس الأعلى للجامعات: خطاب جامعة حلوان رقم 118 بتاريخ 28 / 9 / 1993 .

بنود الإنفاق:

تتضمن بنود الإنفاق: -

1 – الأجور والمكافآت وحوافز الإنتاج.

2 – المصروفات الجارية.

3 – المصروفات الإنشائية (1)[1].

جـ - الوحدة الإنتاجية بكلية الفنون التطبيقية:

أهداف الوحدة:

تعمل الوحدة على تحقيق التالية:

1 – الإسهام فى تنفيذ خطة الجامعة فى التعليم والتدريب والبحث وتنمية المجتمع.

2 – الإسهام فى تزويد الجامعة وكلياتها باحتياجاتها من الأجهزة والأثاث وسائر المشغولات.

3 – تقديم العون فيما تطلبه أجهزة الجامعة وكلياتها من أعمال الصيانة والاصلاحات.

4 – تلبية طلبات التشغيل للغير.

5 – القيام بأعمال إنتاجية قياسية تعرض للبيع، بقصد رفع مستوى تطوير بعض المنتجات التي تصنع محليا، من حيث الجودة وحسن استخدام الخامات بما يلائم البيئة المصرية.

6 – الإسهام فى عملية التدريب والتعليم المستمر.

7 – تقديم الخبرات والاستشارات الهندسية للجامعة وكلياتها وللغير.

شعب الوحدة:

[1] اللائحة الداخلية للفندق التعليمى لكلية السياحة والفنادق، إدارة الوحدات ذات الطابع الخاص، جامعة حلوان

– المجلس الأعلى للجامعات: ق4، جلسة 242 فى 8 / 5 / 1986 .

تتكون الوحدة من الشعب التالية: -

1 – شعبة التصميم الداخلى (تصميم داخلى وأثاث – زخرفة تطبيقية – نحت تطبيقى).

2 – شعبة التصميمات الصناعية (خزف – زجاج – معادن – حديد – أجهزة ومعدات).

3 – شعبة التصوير الضوئى (تصوير سينمائى وتليفزيونى – تصوير ميكانيكى – إعلان).

4 – شعبة المنسوجات (غزل ونسيج وتريكو – طباعة منسوجات).

5 – ويجوز بموافقة مجلس إدارة الجامعة إضافة شعباً أخرى للوحدة.

موارد الوحدة:

تتكون موارد الوحدة من: -

1 – مقابل الخدمات التى تؤديها الوحدة للغير.

2 – الأرباح الصافية الناتجة عن العمليات التى تؤديها الوحدة للغير.

3 – قيمة المشغولات التى يتم تصنيعها من مخلفات الإنتاج والتى يقرر مجلس الإدارة الاستفادة بها وكذا قيمة مخلفات الإنتاج المباعة.

4 – التبرعات التى يقبلها مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس إدارة الوحدة.

5 – أية موارد خارجية يقبلها مجلس الجامعة (1)[1].

د – الوحدة الإنتاجية بكلية الهندسة والتكنولوجيا بالمطرية:

أهداف الوحدة:

تعمل الوحدة على تحقيق الأهداف التالية:

1 – الإسهام فى تنفيذ خطة الجامعة فى التعليم والتدريب والبحث وتنمية المجتمع.

2 – الإسهام فى تزويد الجامعة وكلياتها المختلفة باحتياجاتها من الأجهزة والأثاث وسائر المشغولات.

3 – تقديم العون فيما تطلبه أجهزة الجامعة وكلياتها من أعمال الصيانة والإصلاحات.

[1] اللائحة الداخلية للوحدة الإنتاجية بكلية الفنون التطبيقية، إدارة الوحدات ذات الطابع الخاص، جامعة حلوان – المجلس الأعلى للجماعات: خطاب جامعة حلوان رقم 811 بتاريخ 28 / 3 / 1993 .

4 – تلبية طلبات التشغيل للغير.

5 – القيام بأعمال إنتاجية قياسية تعرض للبيع، وذلك بقصد رفع مستوى وتكوير بعض المنتجات التي تصنع محليا من حيث الجودة والاقتصاد وحسن استخدام الخامات بما يلائم البيئة المصرية.

6 – الإسهام فى عملية التدريب والتعليم.

7 – تقديم الخبرات والاستشارات الهندسية للجامعة وكلياتها وللغير.

شعب الوحدة:

تتكون الوحدة من الشعب التالية: -

1 – شعبة صيانة وسائل النقل.

2 – شعبة النجارة.

3 – شعبة الصيانة الميكانيكية والتجارب المعملية والاختبارات.

4 – شعبة الأعمال المدنية لإجراء التجارب المعملية والاختبارات.

5 – شعبة التبريد والتكييف والطاقة الشمسية.

6 – ويجوز بموافقة مجلس الجامعة إضافة شعب أخرى للوحدة.

موارد الوحدة:

تتكون موارد الوحدة من: -

1 – مقابل الخدمات التى تؤديها الحدة للغير.

2 – الأرباح الصافية الناتجة عن العمليات التى تؤديها الوحدة للغير.

3 – قيمة المشغولات التى يتم تصنيعها من مخلفات الإنتاج التى يقرر مجلس الإدارة الاستفادة بها وكذا قيمة مخلفات الإنتاج المباعة.

4 – التبرعات التى يقبلها مجلس الجامعة بناء على اقتراح مجلس إدارة الوحدة.

5 – أى موارد خارجية يقبلها مجلس الجامعة.

إدارة الوحدة:

يتولى الوحدة مجلس الإدارة وهو السلطة المهيمنة على شئونها – وتصريف أمورها ووضع السياسة التى تحقق أهدافها تحت إشراف رئيس الجامعة، وله على الأخص: -

1 – وضع النظام الداخلى للعمل فى الوحدة وتحديد اختصاصتها، والوصف العام لواجبات العاملين بها.

2 – إعداد مشروع الخطة المالية السنوية للوحدة وحسابها الختامى، قبل عرضها على الجهات المختصة.

3 – النظر فى التقارير التى تقدم عن سير العمل فى الوحدة ومركزها المالى.

4 – النظر فى كل مايرى رئيس الجامعة أو رئيس مجلس الإدارة عرضه عليه من مسائل تدخل فى اختصاصه، ويجوز للمجلس تفويض رئيسه فى ممارسة بعض اختصاصاته.

يشكل مجلس الإدارة بقرار من رئيس الجامعة، بعد أخذ رأى عميد الكلية لمدة عامين على النحو التالى:-

1 – عميد الكلية أو من يرشحه عند الضرورة رئيسا.

2 – ممثل لكل شعبة من شعب الوحدة.

3 – عضوان من أعضاء هيئة التدريس بالكلية، أو الأساتذة الحاليين، أو السابقين بالجامعة، أو من ذوى الخبرة.

4 – المراقب المالى والإدارى.

ويكون لرئيس مجلس الإدارة الاختصاصات والسلطات الآتية: -

1 – اتخاذ الإجراءات التنفيذية لما يصدر من مجلس الجامعة، أو رئيس الجامعة من قرارات تدخل فى اختصاص الوحدة.

2 – متابعة تنفيذ قرارات مجلس إدارة الوحدة.

3 – ترشيح ممثلى الشعب والمراقب المالى والإدارى للوحدة.

4 – تمثيل الوحدة فى تعاقداتها مع الغير.

5 – الترخيص بالدفع المقدم بنسبة 10% فى حدود 5000 جنيه، ويجوز عند الضرورة الإعفاء من خطاب الضمان من الدفعات المقدمة لشركات القطاع العام المنتجة لأصناف معينة، والمحتكرة لتوزيعها

6 – تعيين العاملين المؤقتين، وفصلهم، وتحديد أجورهم فى حدود الأجور السائدة فى السوق.

7 – الترخيص بصرف المكافآت وحوافز الإنتاج للعاملين بالوحدة والمنتدبين إليها ولأعضاء مجلس الإدارة وفقا للقواعد والضوابط التى يصدر فيها قرار رئيس الجامعة.

8 – اتخاذ الإجراءات التى يراها ضرورية للرقابة على ما يحقق الأهداف العامة للوحدة.

9 – ممارسة السلطات المالية والإدارية المخولة لعمداء الكليات فى قانون تنظيم الجامعات المصرية ولائحتها التنفيذية.

ويتولى ممثلو الشعب بالوحدة الاختصاصات والسلطات الآتية: -

1 – الإشراف على الشعبة وجميع العاملين بها، وتوزيع العمل عليهم، بما يكفل حسن سير العمل.

2 – إعداد المقايسات الابتدائية، واعتمادها من رئيس مجلسس الإدارة، أو من ينتدبه، وكذلك مراجعة المقايسات النهائية، تمهيدا لاعتمادها من رئيس مجلس الإدارة أو من ينتدبه.

3 – إعداد جدول بتوقيت التشغيل ومتابعة خطوات الإنتاج واقتراح مامن شأنه زيادة طاقة الإنتاج وخفض تكاليفه ورفع كفاءته.

4 – اعتماد كشوف ساعات العمل ومراقبة تنفيذ أوامر التشغيل.

5 – اقتراح صرف المكافآت وحوافز الإنتاج.

6 – اقتراح تعيين العمال المؤقتين وتحديد أجورهم.

7 – اعتماد أسعار الخدمات التى تعدها الشعبة فى حدود القواعد التى يضعها مجلس الإدارة.

8 – تقديم تقارير دورية كل 3 شهور لرئيس مجلس الإدارة عن أعمال الشعبة ويوضح بها – بصفة خاصة – كمية العمل والإنتاج، والعقبات التى اعترضت التنفيذ، والاقتراحات اللازمة؛ لعرضها على مجلس الإدارة

9 – اعتماد قرارات صرف الخامات والعدد والأدوات اللازمة للتشغيل وإرجاعها.

10 – إعداد المقايسات السنوية باحتياجات الشعبة.

11 – ترشيح من ينتدبون للعمل بالشعبة من داخل الجامعة وخارجها (1)[1].

وإذا كانت جامعة حلوان – كجامعة تطبيقية – تنفرد بوجود كليات ليس لها نظير بالجامعات

الأخرى، فقد انعكس ذلك على وحداتها الخاصة التى تنفرد بها أيضا هذه الجامعة، ولا يوجد

لها نظير بغيرها من الجامعات.

9 – الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة قناة السويس

أسست جامعة قناة السويس عام 1976 كجامعة بيئية، تخدم منطقة قناة السويس، وتضم الجامعة 11 كلية بمدن القناة، والسويس والاسماعيلية وبورسعيد، فضلا عن مدينة العريش، يدرس بها 9426 طالبا.

ويتبع الجامعة عشرون وحدة ذات طابع خاص بنسبة تقارب 4,8 % من إجمالى الوحدات للجامعات المصرية، ويوضح جدول (18) هذه الوحدات طبقا لمجالات التنمية بنوعيها:

[1] اللائحة الداخلية بكلية الهندسة والتكنولوجيا بالمطرية، إدارة الوحدات ذات الطابع الخاص، جامعة حلوان

– المجلس الأعلى للجامعات: خطاب جامعة حلوان رقم 811 بتاريخ 28 / 9 / 1993 .

جدول رقم (18)

الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة قناة السويس

مجالات تنمية المجتمع	نوع التنمية				المجموع الكلى	
	تعليمية وتدريبية وعامة		بحثية			
	عدد الوحدات	%	عدد الوحدات	%	عدد الوحدات	%
علمية (علوم وزراعة وصيدلة)	8	80	2	20	10	50
طبية (بشرى – بيطرى – أسنان)	2	66,6	1	33,4	3	15
هندسة	2	100	-	-	2	10
إنسانية عامة	2	40	3	60	5	25
المجموع الكلى	14	70	6	30	20	

ويلاحظ من الجدول السابق مايأتى:

1 – تميز المجالات العلمية المنشأة بها، حيث تمثل 50% من عدد الوحدات مجتمعة، تليها فى المرتبة الثانية المجالات الإنسانية، ثم الطبية، وتأتى الهندسية فى المرتبة الأخيرة.

2 – غلبة الوحدات التعليمية والتدريبية على المجالات البحثية، وهى تشترك فى هذه الملحوظة مع الجامعات الأخرى، وربما يرجع ذلك إلى ندرة الإمكانات المادية التى يحتاج إليها فى إنشاء هذه الوحدات.

3 – عدم وجود وحدات بحثية فى المجال الهندسى.

وبرغم أن جامعة قناة السويس جامعة بيئية، على النحو السالف ذكره، وبرغم أنها تخدم مدن قناة السويس وسيناء، وهى مناطق ذات أهمية استراتيجية، وبحاجة إلى تنمية بشرية ومادية، إلا أن عدد الوحدات التابعة للجامعة لا يتناسب مع طبيعتها، وأهمية المنطقة التى تخدمها.

10 – الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة المنوفية

أنشئت جامعة المنوفية عام 1976، وهى تضم 11 كلية يدرس بها 18024 طالبا (1990)

وتخدم منطقة من أكبر مناطق التجمع السكانى.

ويتبع الجامعة 12 وحدة ذات طابع خاص تمثل 2,9% من إجمالى الوحدات التابعة للجامعات المصرية

يوضح الجدول (19) هذه الوحدات طبقا لمجالات التنمية بنوعيها:

جدول رقم (19)

الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة المنوفية

مجالات تنمية المجتمع	نوع التنمية				المجموع الكلى	
	تعليمية وتدريبية وعامة		بحثية			
	عدد الوحدات	%	عدد الوحدات	%	عدد الوحدات	%
علمية (علوم وزراعة وصيدلة)	1	50	1	50	2	16,6
طبية (بشرى – بيطرى – أسنان)	2	100	-	-	2	16,6
هندسة	2	66,6	1	33,4	3	25
إنسانية عامة	4	80	1	20	5	41,8
المجموع الكلى	9	75	3	25	12	

ويلاحظ من الجدول السابق مايلى:

1 – أن الوحدات الخاصة بالمجالات الإنسانية تأتى فى المرتبة الأولى، تليها الوحدات الهندسية، وتتقاسم المجالات العلمية والطبية المرتبة الثالثة.

2 – تتميز المجالات العلمية بتعادلها فى عدد المجالات البحثية مع مجالىَ الهندسة والإنسانيات وينفرد المجال الطبى بعدم توفر وحدات بحثية، على الرغم من وجود مستشفيات الجامعة ووحدة التحاليل والفحوص.

وتأتى جامعة المنوفية فى ذيل الجامعات المصرية من حيث عدد الوحدات ذات الطابع الخاص، إذ تمثل أقل من عشر عدد الوحدات التابعة لجامعة القاهرة، وأقل من ثلث عدد وحدات جامعة عين شمس.

11 – الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة المنيا

أسست جامعة المنيا عام 1976، وتضم ثمانى كليات، يدرس بها 13897 طالبا (1990) ويتبع الجامعة 24 وحدة ذات طابع خاص تمثل 5,6 % من إجمالى الوحدات بالجامعات المصرية وبما يعادل خمس عدد الوحدات التابعة لجامعة القاهرة، والجدول الآتى يوضح توزيع هذه الوحدات:

جدول رقم (20)

الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة المنيا

مجالات تنمية المجتمع	نوع التنمية				المجموع الكلى	
	تعليمية وتدريبية وعامة		بحثية			
	عدد الوحدات	%	عدد الوحدات	%	عدد الوحدات	%
علمية (علوم وزراعة وصيدلة)	5	62,5	3	37,5	8	33,3
طبية (بشرى – بيطرى – أسنان)	3	75	1	25	4	16,6
هندسة	2	100	-	-	2	8,3

إنسانية عامة	8	80	2	20	10	41,8
المجموع الكلى	18	75	6	25	24	

ويلاحظ من الجدول السابق ما يلى: -

1 – تقارب عدد الوحدات فى المجالات الإنسانية والعلمية حيث يمثلان المرتبتين الأولى والثانية على التوالى، فى حين تشغل المجالات الطبية والهندسية المرتبتين التاليتين.

2 – يبلغ عدد المراكز التعليمية ثلاثة أضعاف المراكز البحثية بصفة عامة.

3 – عدم وجود مراكز بحثية فى المجال الهندسى.

وبرؤية عامة يمكن ترتيب الجامعات المصرية وفقا لعدد الوحدات ذات الطابع الخاص التابعة لكل جامعة

جدول رقم (20)

م	اسم الجامعة	عدد الوحدات	%	الترتيب
1	جامعة القاهرة	125	29,62	الأولى
2	جامعة عين شمس	43	10,29	الثانية
3	جامعة الاسكندرية	42	9,95	الثالثة
4	جامعة أسيوط	42	9,95	الثالثة م
5	جامعة المنصورة	41	9,71	الرابعة
6	جامعة الزقازيق	36	8,53	الخامسة
7	جامعة المنيا	24	5,69	السادسة
8	جامعة حلوان	21	4,98	السادسة
9	جامعة قناة السويس	20	4,75	السابعة

10	جامعة طنطا	16	3,79	الثامنة
11	جامعة المنوفية	12	2,84	التاسعة

يتضح من الجدول السابق أن عدد الوحدات التى تضمها جامعة القاهرة أكبر من عدد الوحدات فى خمس جامعات إقليمية من الترتيب الخامس حتى التاسع، بالإضافة إلى جامعة حلوان، وأن أقل الجامعات فى إنشاء الوحدات هى جامعة المنوفية، ويبلغ الفرق بين أكبر جامعة فى عدد الوحدات (جامعة القاهرة) وأصغر جامعة (جامعة المنوفية) أكثر من عشرة أضعاف؛ بالرغم من حاجة المجتمع التى توجد به جامعة المنوفية – بدلالة المكان – إلى زيادة الإهتمام بإنشاء وحدات لخدمة المجتمع وتنمية البيئة.

ونتيجة لما لوحظ من كثرة تتابع إنشاء الوحدات ذات الطابع الخاص؛ أصدر المجلس الأعلى للجامعات قراره رقم 22 بجلسة 327 فى 25 / 2 / 1991 بتكليف كل جامعة إعداد دراسة متكاملة عن الوحدات ذات الطابع الخاص المنشأة بها بموجب قرارات المجلس الأعلى للجامعات من حيث حصرها وبيان أهدافها، وأنشطتها، وما حققه كل منها، والمركز المالى لها حتى يتسنى لأمانة المجلس إعداد دراسة متكاملة لهذه الوحدات بجميع الجامعات، وذلك للوقوف على مدى تحقيق هذه الوحدات لأهدافها والعائد الذى حققته خلال فترة قيامها، ومعرفة أوجه التميز والقصور فى أدائها لوظائفها.

وبمتابعة ما أسفر عنه هذا القرار من إجراءات لوحظ عدم اتخاذ أى إجراءات تحيله إلى واقع حتى على مستوى إعداد التقارير المطلوبة فى ضوء ماورد بالقرار السابق ذكره.

وقد كان بعض هذه الوحدات ركيزة اهتمام عدد من الدراسات العلمية، واتفقت معظم هذه الدراسات – فضلا عن البحث الحالى – فى أن هناك أكثر من مرادف لوظيفة الجامعة فى خدمة المجتمع مثل: الخدمات الممتدة، والوظيفة الثالثة للجامعة، والإرشاد الجامعى، والتعليم الجامعى للكبار كما سجلت الدراسات اهتمام جميع الجامعات المصرية بدور الجامعة فى خدمة المجتمع، خاصة عن طريق إنشاء مراكز الخدمة العامة (التعليمية أو البحثية) أو الوحدات ذات الطابع الخاص، وبصفة عامة يمكن رصد إيجابيات وسلبيات الأداء لهذه الوحدات فيما يلى:

أ – الإيجابيات:

1 – تعدد مجالات الخدمة التى تقدمها هذه الوحدات وتميزها بأداء خدمات متخصصة وحديثة. ولعل هذا راجع إلى تمتعها بنظام إدارى ومالى مرن، يساعدها على تذليل الصعاب التى تواجهها ؛ فضلا عن العائد المادى الذى توفره بما يمكنها من الاستمرار ؛ حيث يمكن تزويدها بالمستخدث من الإمكانات اللازمة لتنمية دورها فى أغراض التعليم، والتدريب، والبحث، وخدمة البيئة المحيطة بالمجتمع ككل (1) [1].

2 – ارتباط البرامج التى تقدمها – فى الغالب – بطبيعة البيئة التى توجد فيها الجامعة التى تتبعها هذه الوحدات، حيث لوحظ كثرة مراكز البحوث الزراعية والمتصلة بإنتاجية الحيوانات والدواجن فى جامعات الأقاليم، فى حين تتميز جامعة الاسكندرية – مثلا – بوحدة الهندسة البحرية، وتتميز جامعة عين شمس بوجود مركز لتطوير تدريس العلوم والرياضيات، نظرا لوجود أقدم كلية للتربية بها (2) [2].

3 – أتاح وجود هذه الوحدات – لأعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين – فرصة إجراء دراسات وبحوث وتجارب تخدم تخصصهم منجهة، وتوفر خدمة لمجتمعهم من جهة ثانية وتساعدهم على الترقى والحصول على دراجاتهم العلمية من جهة ثالثة، برغم محدودية الأعباء المادية والمالية لهذه المراكز، بالإضافة إلى الأعباء الثقال الملقاه على أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم (3) [3].

4 – إتاحتها لأفراد المجتمع المحلى الاستفادة من امكانات الجامعة فى التدريب والتعليم والتثقيف ورفع الكفاية الإنتاجية، مما هو مباح للعاملين بالجامعة، ولطلابها، وغيرهم من سائر المواطنين بالإعلان عن الدورات المقدمة كما هو حادث – على سبيل المثال – فى مركز الخدمة العامة بجامعة عين شمس وجامعة المنصورة (4) [4].

---

[1] حسان محمد حسان – نادية جمال الدين: مرجع سابق، ص 152

[2] المرجع السابق، ص 152 .

[3] المرجع السابق، ص 159 .

[4] وضيئة محمد احمد ابراهيم أبو سعده: الخدمات المتدة للجامعة، دراسة ميدانية فى مجال التعليم اللا نظامى، دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة عين شمس 1983، ص 254 .

– محمد ابراهيم عطوه مجاهد: مرجع سابق، ص 260 .

5 – تلبيها لاحتياجات بعض المواطنين، ويفسر ذلك إقبال الكثيرين على البرامج العامة المقدمة كما هو حادث فى مركز الخدمة العامة بجامعة عين شمس، وبرنامج تعليم اللغة الانجليزية ببرنامج الخدمة العامة بجامعة المنصورة (5) [1].

ب – السلبيات:

1 – عدم توافر سياسة عامة أو وجود خطة منظمة لحصر مشكلات المجتمع، واحتياجات الأفراد، وتوجيه البحوث والبرامج المختلفة نحوها، والاعتماد فقط على المجهودات الفردية من جانب القائمين على هذه البرامج أو الباحثين (1) [2].

2 – ضعف تمويل بعض هذه المراكز البحثية، واعتماد الآخر على مساعدات ومنح على هيئة تجهيزات وتمويل من مؤسسات دولية وأجنبية، وقد يكون بعضها لأغراض علمية بحتة، وبعضها الأخر لأغراض سياسية وثقافية؛ بغرض اختراق العقل المصرى، والتسلل إلى مؤسساته البحثية التى تحلل الحاضر وترصد المستقبل (2)[3].

3 – اتصاف بعض الأهداف الموضوعة بالعمومية الشديدة فى الصياغة اللفظية، ومحدوديتها، وعجزها عن الوفاء بحاجات الكبار المتنوعة والمتعددة، ومطالب التنمية، وقد انعكس ذلك على البرامج المقدمة حيث إنها غير كافية لإشباع جميع الاحتياجات وعدم ملائمتها مع احتياجات الدارسين (3) [4].

4 – ضعف أسلوب القائمين على هذه المراكز فى تحديد احتياجات المجتمع والكبار ؛ حيث كانت تتم عن طريق الحساسية من جانب القائمين بالإدارة لكل ما يظهر من احتياجات المجتمع عن طريق متابعة أحداثه وانعكاساتها فى وسائل الإعلام، وتجاهل وضع الخبرات السابقة للدراسة فى الحسبان عند تحديد برامج الدراسة، وموضوعاتها، مما قلل من إفادة

---

[1] المرجع السابق، ص 261 . – نور الدين محمد عبد الجواد: مرجع سابق، ص ص 201 – 204

[2] محمد عطوه مجاهد: مرجع سابق، ص 259 .

– نور الدين محمد عبد الجواد: مرجع سابق، ص 230 .

[3] حسان محمد حسان – نادية جمال الدين: مرجع سابق، ص 159 .

[4] وضيئة محمد أحمد ابراهيم: مرجع سابق، ص ص 224 – 230 .

الدراسة، وقد أدى ذلك إلى تناقص الإقبال على أحد هذه المراكز، كما حدث فى مركز الخدمة العامة بجامعة عين شمس (4) [1].

5 – عدم مناسبة الطرق المستخدمة ببعض الأقسام التطبيقية مع طبيعة الدراسة بهذه الأقسام، ولا مع احتياجات الدراسة، ولا مع الأهداف المرجوة، وعدم كفاية الوسائل التعليمية؛ من حيث الكم والنوع وعدم ارتباطها بالمنهج أو البرامج الدراسية المقدمة (5) [2].

6 – محدودية الدور الذى تقوم به من حيث توافر برامج تنشيطية للمهنيين ؛ لتزويدهم بالجديد في مجالاتهم أو مجال محو الأمية وتعليم الكبار (6) [3].

ثانيا: مشروع الترابط بين الجامعات المصرية والامريكية

تطور وظيفة الجامعة البحثية:

كان أبرز أهداف إنشاء الجامعة الأهلية توثيق صلات مصر برواد الحركة الفكرية فى العالم لتقف علىآخر ما توصلت إليه الأبحاث العلمية، وسيطر على السياسة الجامعة الثقافية – فى أول أمرها ولفترة من الوقت – أستاذة أجانب، كان لهم دور كبير فى تطوير التعليم بالجامعة، كما كان لهم دور سلبى، تمثل فى نشر الدعاية لدولهم، وفى تأثيرهم على الأجيال التى كانت ترجو منها مصر الكثير (1) [4].

وقد عرفت البلاد البحث العلمى الأكاديمى – لأول مرة – فى أقسام الأكاديميات الجامعية، بدء من أواخر العشرينيات والثلاثينيات (2)[5]، واعتمد إجراء البحوث العلمية – فى الجامعات المصرية منذ سنة 1938 – على الجهود الشخصية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم، ولم يكن هناك تنظيم لعمل برامج أو خطط سابقة فى الأقسام العلمية المختلفة، تعد خلال فترات زمنية محددة، ويتم الإلتزام بها، كما تغلب الطابع الفردى على البحوث

---

[1] المرجع السابق، ص ص 224 – 230 .

[2] المرجع السابق: ص ص 237 – 242 .

[3] نور الدين محمد عبد الجواد: ص 221 .

[4] عبد المنعم الدسوقى: مرجع سابق، ص ص 41 – 42 .

[5] محمد كامل محمود: المركز القومى للبحوث فى الماضى والحاضر والمستقبل ج. م. ع، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا – الشبكة القومية للتنمية التكنولوجية، القاهرة 1987، ص 11 .

العلمية, وتركزت أغلب البحوث على النواحى العلمية والاكاديمية، وكان التعاون محدودا جدا فى مجال البحوث العلمية بين الجامعات المصرية وبعضها، وبينها وبين مراكز البحوث الأخرى والجامعات الأجنبية، وخلال عقدى الخمسينات والستينات ظهر الاهتمام بالبحوث التطبيقية من خلال التعاون مع مراكز البحوث الأخرى، ومواقع العمل والإنتاج الصناعية والزراعية، كما بدأ توسيع نطاق التعاون البحثى مع الجامعات الأجنبية ومراكز البحث العلمى، وكان لإنشاء وظيفة وكيل جامعة للدراسات العليا أثره الإيجابى (3) [1].

وتضمنت قوانين الجامعات المتتابعة الحض على توثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الأخرى والهيئات العلمية العربية والأجنبية، وذلك تشجيعا للبحث العلمى، والعمل على أن يكون فى خدمة المجتمع بها تحقيقا للأهداف القومية، مع الاهتمام ببعث الحضارة العربية، وهو ما أكده قانون 49 لسنة 1972 (4)[2]

وشرعت الجامعات – فى هذا الوقت – فى منح مكافآت مالية لأعضاء هيئة التدريس للإشراف العلمى وتشجعيا على دفع حركة الدراسات العليا للأمام (5)[3].

وينص القانون على تولى المجلس الأعلى للجامعات تخطيط السياسة العامة للتعليم الجامعى والبحث العلمى والتنسيق بين الجامعات فى أوجه النشاط المختلفة، بما يتفق مع حاجات البلاد لتيسير تحقيق الأهداف القومية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية للدولة (1)[4].

وكان لإنشاء مجلس لشئون الدراسات العليا والبحوث، وتعيين أعضاء فيه من ذوى الخبرة فى مواقع الإنتاج والخدمات، أثره فى توجيه البحوث العلمية لخدمة قضايا التنمية، وفى توسيع التعاون بين الجامعات ومواقع الإنتاج والعمل؛ لحل المشاكل المختلفة (2)[5]، وأدى التقدم العلمى والتقنى إلى أن تحتل بحوث الفريق المتكامل ntegrated Team worki ؛ بسبب ما تقدمه من نتائج متكاملة لمختلف جوانب البحث، وتتصدر أكاديمية البحث العلمى

---

[1] المجالس القومية المتخصصة: هياكل وأنماط التعليم الجامعى، مرجع سابق، ص ص 13 – 14 .

[2] قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، 1991 ، ص ص 2 – 6 .

[3] مديحة الصفتى: ملامح تطور سياسة التعليم العالى مع التركيز على الجامعات، فى أمانى قنديل وآخرون، سياسة التعليم الجامعى فى مصر – الأبعاد السياسية والاقتصادية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1991، ص 80 .

[4] المجلس الأعلى للجامعات: دليل المجلس الأعلى للجامعات، مرجع سابق، ص ص 3 – 4.

[5] المجالس القومية المتخصصة: هياكل وأنماط التعليم الجامعى، مرجع سابق، ص 56.

الهيئات البحثية والجامعات فى تبنى هذه الاستراتيجية وذلك من خلال تنظيم التعاون بينها وبين الجامعات فى إجراء البحوث العلمية والتطبيقية المرتبطة بعملية التنمية (3)[1] واستقدمت الأكاديمية فريقا من مستشارى اليونيسكو فى سنة 1972 للمعاونة فى وضع سياسة النشاط العلمى والتكنولوجى لمصر، وتخطيطه، كما استضافت الأكاديمية فريق اليونيسكو الثانى سنة

1974، كذلك تم إبرام عدد من العقود بين الأكاديمية والجامعات المصرية فى السنة نفسها وذلك لإجراء عدد من البحوث المرتبطة بالتنمية (4)[2]، كما تم التعاقد بين عدد من الجامعات المصرية وبعض الجامعات والمنظمات الأجنبية والدولية، وأجرى عدد من البحوث العلمية والتطبيقية فى المجالات الطبية والزراعية واستصلاح الأراضى والمسح الاجتماعي، وتمت معظم هذه التعاقدات مع جامعات ومنظمات أمريكية وأوروبية (5) [3].

وتضائل هذا التوجه مع الجامعات الأخرى من دول العالم؛ بالرغم من أنه يسمح بتعميق عملية التعاون العلمى، ويوسع مساحة الخبرة للجامعات المصرية، بما يحقق لها الاعتماد على الذات.

وقد شكل غياب سياسة علمية قومية واضحة الأبعاد، محددة المعالم، أحد أسباب القصور فى توجيه الدراسات العليا والبحوث فى الجامعات المصرية نحو القيام بدور فعال فى تحقيق وظيفة التعليم الجامعى من حيث القيادات القادرة على القيام بالبحث العلمى ودعم بحوثها، فى مجالات الإنتاج والخدمات وربط الجامعة باحتياجات المجتمع، ومسايرة التقدم العلمى، ومن أهم العوامل التى شكلت عوائق لتطوير الوظيفة البحثية للجامعة: -

---

[1] جمهورية مصر العربية: أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، القاهرة، مايو 1991، ص ص 2 – 6.

[2] أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا: المؤتمر القومى للتنمية التكنولوجية، ملخص البرناج التنفيذى العام للتنمية والتكنولوجيا القاهرة ، 1990 .

[3] محمد محمود كامل: مرجع سابق ص 230 – 232 .

للمزيد يرجع إلى: جامعة المنصورة إدارة البحوث: تقرير عن نشاط إدارات البحوث على مستوى جامعات مصر 1 / 10 / 1989 – 30 / 9 / 1990، المنصورة مارس 1991 .

أ – زيادة الأعباء الملقاه على عاتق أعضاء هيئة التدريس، وعدم توفر الوقت الكافى للبحوث أو الإشراف على الدراسات العليا والبحوث، والتوجيه والرعاية للدارسين.

ب – عدم وجود خطة شاملة ومستقرة للدراسات العليا والبحوث فى الجامعات، بحيث يكون تنفيذها ومتابعتها وتقويم نتائجها فى إطار خطة عامة أكبر للبحث العلمى على المستوى القومى.

جـ – عدم تفرغ المعيدين، وكذلك الدارسين من خارج الجامعات، لمتابعة الدراسات العليا والبحوث مما أثر على مستوى تحصيلهم وتكوينهم العلمى السليم.

د – ضعف الاهتمام بتشجيع نظام فريق البحث المتكامل فى حل المشكلات العلمية ذات التخصصات المتشعبة.

هـ - ندرة الأجهزة التنظيمية والوسائل التى تكفل الربط والتنسيق بين مجالات الدراسات العليا والبحوث بالجامعات، بعضها ببعض من جانب، وربطها بمشكلات البيئة المحلية من جانب آخر، حيث أنها مصدر خصب لإثراء الدراسات العليا والبحوث بالجامعات.

و – قصور الحوافز المالية والأدبية المناسبة لتشجيع عضاء هيئة التدريس على إنتاج بحوث جديدة، والإشراف على الدراسات العليا والبحوث.

ذ – نقص التمويل اللازم لتوفير الامكانيات البحثية، سواء بالنسبة للمراجع والدوريات والتجهيزات المعملية الحديثة أم تبادل الخبرات العلمية أم تيسير سبل التعاون بصوره المختلفة بين الجامعات المصرية وبين الجامعات ومراكز البحوث فى الدول المتقدمة (1)[1].

والملاحظ أن معوقات البحث العلمى تتحدد فى ثلاثة مجالات رئيسية، تتداخل مع بعضها:

- غياب السياسة العامة التى تحدد فى ضوئها استراتيجية البحث العلمى وأولوياته.
- ضعف الجهاز التنظيمى والإدارى.
- ندرة الموارد المادية، وقصور عملية التمويل.

[1] أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا: دور العلم والتكنولوجيا فى التخطيط لمجتمع السلام، المؤتمر السنوى للأكاديمية 18 – 20 ديسمبر 1987 القاهرة، يوليو 1987 ص ص 39 – 40 .

وكانت المجالس القومية المتخصصة قد حددت محاور أربعة كأسس لاستراتيجية البحث العلمى: -

1 – الالتقاء مع أهداف خطة التنمية الشاملة للدولة فى كافة مرافقها.

2 – مواجهة التحديات المجتمعية لتدارك الموقف الذى تخلف عن الحروب التى واجهتها البلاد.

3 – أن يعمل جهاز البحث العلمى والتكنولوجيا فى الدولة، مشيرا على جهاز التخطيط فيها، ومسترشدا

به فى آن واحد، ليجند كل قدراته لكى يصبح أداة من أداوات الإنتاج، ووسيلة من وسائل الاستثمار.

4 – ترتيب الأولويات والأنشطة المختلفة لجهاز البحث العلمى والتكنولوجى.

وأوجزت وثيقة المجالس القومية المجالات الآتية:

أ – مجال التكنولوجيا نقلا وتطويعا.

ب – الغذاء والزراعة.

جـ - الصحة والبيئة.

د – إمكانات البحث العلمى.

هـ - الانفتاح الاقتصادى والعلمى.

و – الربط والتنسيق بين الأنشطة العلمية فى الدولة.

ذ – الثروات الطبيعية.

حـ - الطاقة.

ط – التنمية الإدارية.

ى – المعلومات (1)[1].

اعتمدت أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا – فى الفترة نفسها – استرتيجية للبحث العلمى فى مصر سنة 1977، ولم تخرج المبادىء الرئيسية فيها عن المجالات السابقة،

[1] المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجالس القومية للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة السادسة، مرجع سابق ص ص 125 – 126 .

وتعرضت تلك الاستراتيجية لبعض الانتقادات، بسبب افتقارها إلى السبل المختارة لبلوغ أهداف السياسة، وإلى الوسائل والتدابير المزمع استخدامها للمراحل الوسيطة فى نشر الاستراتيجية على مدى عقدين قادمين، وأهم من ذلك الخطوات الأولية المتخذة لإطلاق هذه الاستراتيجية، كما عكست الأسلوب الشائع فى التعبير عن القضايا التى تسمى الاستراتيجية من حيث الهدف، من ذلك عدم تقديم أية معلومات عن كيفية تلبية الحاجات إلى المعلومات، وتجهيزات المختبرات والقوى البشرية، ومتى؟ وبأية وسيلة؟ وإلى أى حد؟ وحسب أى أولويات؟ إلى غير ذلك، ويظهر أن وثيقة الاستراتيجية لا تتصدى للقضية المهمة المتعلقة بالوسائل ومتطلبات الأهداف(2) [1].

ويبدو أن هناك تطورا فى معدل الانفاق على البحث العلمى والتكنولوجى بمفهوم عام فى مصر فبينما كان يمثل حوالى 0,3 % من الدخل القومى سنة 1959، وصل إلى 0,5 % سنة 1969، ثم بلغ 0,8 % سنة 1979، غير أن معدل النمو فيها لم يكن بنفس معدلات النمو الاقتصادى منذ سنة 1976، وأن لم يستقر عند المعدل الأخير. إذ وردت أشارة – فى موضع آخر – تؤكد أن إجمالى معدلات الإنفاق على البحث العلمى سنة 1984، تتراوح بين 0,35 % - 0,50 % من إجمالى الناتج المحلى فى مصر بينما بلغ فى فرنسا 2,22 % وفى الولايات المتحدة 2,62 % فى السنة نفسها (1)[2].

وقد واكب إصدار الخطة الخمسية للتنمية 82 / 1987 صدور خطة خمسية للبحث العلمى، وتفاوتت النسب المخصصة للبحث العلمى، وبينما انتقد أحد المتخصصين ماخصصته الدولة للبحث العلمى فى خطتها لقطاع الإستثمار حيث لم يصل إلى 1 % من إجمالى ماخصص لهذا القطاع (2)[3]، ذكرت أحد التقارير أن الاعتمادات الكلية للأجهزة المعنية بالعلم والتكنولوجيا قاربت على 1,2 % من إجمالى الدخل القومى، وعدت خطوة

---

[1] أنطوان زحلان: العلم والسياسة العلمية فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، بيروت 1981 ص ص 232 – 236 .

[2] مديحة الصفطى: مرجع سابق ص 84.

[3] إبراهيم حلمى عبد الرحمن: الندوة الثانية لمؤتمر أكاديمية البحث العلمى نحو السياسة التكنولوجية لمصر، الأهرام الاقتصادى القاهرة 8 نوفمبر 1982، ص 7.

رائدة، حيث إنها أول مرة تحدث فى تاريخ البحث العلمى على حد تعبير التقرير (3)[1]، إلا أنه من الملاحظ استمرار انخفاض النسب المخصصة من الدخل القومى للبحث العلمى، لو قورن باسرائيل التى تخصص له 2,5 % من دخلها القومى (4)[2].

وأوصت لجنة التطوير العلمى بألا تقل النسبة المخصصة لتمويل التعليم الجامعى عن 3 % من الدخل القومى، على أن تترك للجامعات حرية التصرف فى أموالها، تنمية مواردها (5)[3]، ومع الأخذ في الحسبان النتيجة التى توصل إليها تقرير التنمية البشرية سنة 1991 التى تقول أن عدم توفر الالتزام السياسى – وليس قلة المصادر المالية – عادة مايكون السبب الحقيقى للإهمال البشرى (6)[4] ، يمكن القول إن فكرة المعونات شكلت لدى مصر خيارا أساسيا لحل معضلة التمويل المطلوب للبحث العلمى، بل لحل الأزمة الاقتصادية التى تعانيها مصر؛ نتيجة لضعف القدرة على استثمار الموارد المتاحة فيها، وغير ذلك من الأسباب التى رصدتها الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، وتأتى الولايات المتحدة فى مقدمة الدول التى شكلت مصدرا رئيسيا للمعونات والمساعدات الاقتصادية لمصر، مما دعا إلى ضرورة تحديد دور التمويل الخارجى فى ضوء المعايير القومية، ودور المؤسسات والهيئات الأجنبية المناحة أيضا، لما لهذه القضية من خصوصية فى مجال السياسة التعليمية.

ولا يخفى حجم المعونة الأمريكية فى مجال التعليم بمصر، فقد بلغ جملة إنفاق الوكالة على مدى عشر سنوات ماضية 300 مليون دولار فى التعليم والتدريب (1)[5] ، وقد دخلت

---

[1] نخبة من خبراء مصر: مرجع سابق ص 384 .

[2] جمال على زهران: أزمة البحث العلمى فى مصر – أبعاد الأزمة وأساليب المواجهة، الأهرام القتصادى 25 نوفمبر 1991.

[3] المجلس الأعلى للجامعات: تقرير لجنة التطوير العلمى والجامعات – تقارير لجان تطوير التعليم الجامعى (إستنسل) المجلس الأعلى للجامعات، بجامعة القاهرة، 1987 .

– المجلس الأعلى للجامعات: تقرير المؤتمر القومى لتطوير التعليم وتوصياته – القاهرة 4 – 6 يوليو 1987 ص 26.

[4] برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: تقرير التنمية البشرية 1991، نيويورك أوكسفورد 1992 ص 13 .

[5] Stauts report-Untid states Economic Assistance to Egypt,USAID,Cairo,December,1991,p.91

– أمانى قنديل: التعليم وتحديات التسعينات،مصر وتحديات التسعينات، مركز البحوث والدراسات السياسية. جامعة القاهرة، 1991 ص 62 .

الوكالة كمصدر لتمويل البحوث والدراسات فى مصر، بعد حدوث تقارب سياسى مصرى أمريكى.

إن قضية البحث العلمى وتطويره – كمقوم ضرورى للجامعة ووظيفة أساسية لها – متعددة الجوانب ومتدرجة المستويات، ومتنوعة الأدوار ومتشعبة المسالك بما قد يخل بأهميتها إذا تم تناولها فى هذا الحيز الضيق من الرسالة، ومما قد يخرج بهذا الجزء من الدراسة عن هدفه الأساسى فى التركيز على أبرز مجهودات التطوير فى الوظيفة البحثية للجامعة، من خلال مشروع الترابط بين الجامعات المصرية والأمريكية، وذلك للمبررات الآتية: -

أ – ارتباطه بصنع سياسة البحث العلمى داخل التعليم الجامعى، فقد شمل المشروع جميع الجامعات المصرية بما فيها جامعة الأزهر، وإذا كانت المؤشرات تدل على عدم توفر السياسة البحثية لدى الجامعات المصرية فإلى أى مدى كان للمشروع دور فى تطوير الوظيفة البحثية للجامعة فى مصر.

ب – اشتراك مايربو على ألفى عضو من أستاذة الجامعات المصرية ومعاونيهم، وهم يعيشون ظروفا اجتماعية واقتصادية متدنية، وما يعنيه ذلك من إمكانية التأثير على توجهات هذه النخبة التى تمثل خلاصة الفكر المصرى.

جـ - تأكيد مشروع الترابط الاهتمام بقضية التنمية فى مصر، باشتراك الجامعة فى البحوث التطبيقية لخدمة مجالات التنمية، وافتراضا بأن الجامعة يجب أن تكون فى خدمة المجتمع.

د – تباين وجهات النظر فى هذا الموضوع التى تعرضت له بما يمكن تسميته أدبيات البحوث

المشتركة (2)[1] تحليلا لفلسفتها، واستعراضا لأهدافها، والمناهج التى تستخدمها، والمجالات التي خاضت فيها، وهو ما يزيد من أهمية دراسة مشروع الترابط كأحد الميادين التطبيقية

---

[1] قاد الأهرام الاقتصادى حملة موسعة تحت عنوان: وصف مصر بالأمريكانى، شارك فيها الرأى مايربو على أربعين شخصية من الوزراء السابقين والحاليين – إبان هذه الفترة – ومسئولين عن مراكز بحثية، واستاذة جامعات، الأهرام الاقتصادى، 4 أكتوبر سنة 1984

ولمزيد من التفاصيل يرجع إلى: حامد ربيع: الثقافة العربية بين الغزو الصهيونى وإدارة التكامل القومى، دار الوقف العربى القاهرة. 1982

- رفعت سيد أحمد: إختراق العقل المصرى (دراسة وثائقية)، التونى للطباعة والنشر ط2، القاهرة، 1985.
- علماء وجواسيس (التغلل الأمريكى والاسرائيلى فى مصر) رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1990.
- سعيد إسماعيل: الأمن التربوى العربى، عالم الكتب، القاهرة، 1989.

للبحوث المشتركة وأخيرا يعكس المشروع إحدى خصائص النظام الدولى الجديد، إذ يقدم نموذجا لعلاقات التعاون بين الشمال والجنوب، وأهم ما يميز هذه العلاقات بصفة عامة هو عدم التكافؤ التى ترتكز عليه علاقات التبعية بكافة أشكالها.

العلاقات الثقافية بين مصر والولايات المتحدة – نظرة تاريخية:

نشأت العلاقات الثقافية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية مبكراً، مع ثلاثينيات القرن التاسع عشر، حيث استهل الدور الأمريكى نشاطه فى مصر بالمجالات الثقافية والدينية والاقتصادية، فأنشأ المدارس والمؤسسات الخيرية الصحية والتعليمية، وتوجت الإرسالية الأمريكية نشاطها فى مركزها بأسيوط بقيام المؤتمر القبطى سنة 1911 (1) [1].

ولأن القاهرة مركز استراتيجى مهم باعتبارها مركز الحضارة – لوجود الأزهر فيها – أنشئت الجامعة الأمريكية بها، وواكب إنشاؤها ثورة 1919، وذلك بعد إنشاء الجامعة الأهلية فى مصر سنة 1908 وكذلك بعد مرور ما يربو على نصف قرن من إنشاء المدارس الأمريكية فى صعيد مصر، وتعد الجامعة

الأمريكية مثالا لنوع خاص من نشاط الحكومة الأمريكية فى المنطقة من خلال المؤسسات الأمريكية الخاصة[2].

وفى هذه الفترة – ومع حلول سنة 1952 – كان هناك عدد من المصريين الحاصلين على مؤهلات علمية (بكارليوس ودكتوراه) من الولايات المتحدة التى احتلت المرتبة الثانية من نسبة المصريين الحاصلين على هذين المؤهلين من الخارج[3].

---

[1] سعيد أسماعيل على: قضايا التعليم فى عهد الإحتلال، عالم الكتب، القاهرة، 1974، ص ص 322 – 326 .

[2] انطوان زحلان: مرجع سابق، ص 193.

[3] المرجع السابق ص ص 48 – 57، نقلا عن:

وفى فبراير سنة 1953 زار مصر عدد من الخبراء الأمريكيين فى إطار برنامج النقطة الرابعة،Point وعقدت القاهرة وواشطن سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية والتكنولوجية والثقافية Four program إطار البرنامج السابق وبرنامج فولبرايت Fulbright [1].

وتم إنشاء مركز لتكنولوجيا التعليم بمنشية البكرى فى الخمسينيات فى إطار برنامج النقطة الرابعة،ولم يتم إدماج هذا المركز فى الخطط التالية للدولة، بالرغم من إنشاء مركز جديد لإنتاج المواد التعليمية فى إطار برنامج المساعدات الاقتصادية لمصر (5)[2].

وظلت المدارس الأمريكية تعمل، وكذلك المدارس التى تشرف عليها الفاتيكان، كما ظلت الجامعة الأمريكية مفتوحة، بالرغم من وضع جميع المدارس الأجنبية تحت الحراسة وإغلاقها فى الفترة من 26 / 10 1956 – 10 / 1 1975 غير أن الجامعة الأمريكية وضعت تحت إشراف الحكومة المصرية (6) [3].

وأجيبت مصر لطلبها سنة 1958 فى الاستفادة من القانون الأمريكى العام 480 بالحصول على معونات غذائية، وبسبب التناقضات مع الاتحاد السوفيتى فى ذلك الوقت قررت مصر سحب مبعوثيها من الاتحاد السوفيتى، وطلبت من الولايات المتحدة استضافتهم، وتقديم منح لهم، وأجيب طلبها فى الحال بتدخل الرئيس الأمريكى لدى الجامعات الأمريكية، لتذليل كل العقبات القانونية والإدارية (1) [4].

وحصلت مصر من الولايات المتحدة على معونة خالية من أى شروط لأول مرة، بسبب بروز منطقة مصالح مشتركة حقيقية مع الولايات المتحدة (2)[5].

وبدأ الرئيس الأمريكى (كيندى) أول عهده سنة 1961 فى معالجة شئونه؛ مستفيدا من خبرة وتجارب اختصاصيين على خبرة طويلة بشئون المنطقة، من ذلك تعيينه مدير

---

[1] دينا جلال: مرجع سابق، ص 13.

– رفعت سيد أحمد: علماء وجواسيس، مرجع سابق، ص 40 .

[2] جوديت كوكران: التربية فى مصر، ترجمة أحمد شفيق الخطيب، (د – ن) 1989 ص ص 167 – 168 .

[3] المرجع السابق، ص 62.

[4] حسن نافعة: سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة: معضلة البحث عن نقطة التوازن – سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير، أعمال المؤتمر السنوى للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة 1990 ص 978 نقلا عن: – محمد حسنين هيكل، الأهرام، 21 / 11 88.

[5] حسن نافعة: المرجع السابق، ص ص 978 – 979 .

الجامعة الأمريكية بالقاهرة سفيرا لبلاده فى مصر، كما عين خبيرا من العاملين بمركز (هارفارد) لدراسات الشرق الأوسط مستشارا فى هيئة التخطيط السياسى، التى كان يرأسها (والت روستو) الباحث بمعهد ماساشوستش للتكنولوجيا MTT مما أدى إلى بناء أسس علمية متطورة لإدارة العلاقات المصرية الأمريكية (3) [1].

ومع ذلك تعرضت العلاقات المصرية الأمريكية – بصفة عامة – خلال عقدى الخمسينات والستينيات لشد وجذب، نتيجة لتضارب السياسات المصرية الأمريكية، حتى أخذت مصر قرارا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة فى مايو 1967.

وعقب هزيمة يونيو 1967، مما دعا مجلس الشيوخ الأمريكى فى أكتوبر 1967 إلى الموافقة على إجراء تعديل فى برنامج المعونة يقضى بمنع المعونة الأمريكية عن أية دولة تقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة خلال سنة واحدة (4)[2].

ومع انتصار أكتوبر 1973 بدأت المباحثات بخصوص العلاقات بين الولايات المتحدة ومصر ومباحثات السلام وأكدت بعض الدراسات أن مستوى التدفق للمعونة بلغ ذروته خلال الفترة من 1978 إلى 1980 وهى الفترة التى شهدت توقيع اتفاقية (كامب ديفيد) ومبادرة السلام وسادت خلالها موجة من الانتعاش الاقتصادى بفعل نمو مصادر الدخل الريعية[3].

وأعلنت مبادىء العلاقات والتعاون بين مصر والولايات المتحدة، ووقع رئيسا البلدين الاتفاق خلال يونيو 1974، وقد حدد هذا الإعلان برنامج عمل موسع بين البلدين فى مختلف المجالات، وفى يوليو 1974 تم إنشاء جهاز دائم ؛ لتسهيل التعاون بين مصر والولايات المتحدة فى مجالات التعاون الاقتصادى والاستثمارى والعلمى والتكنولوجى والتبادل الثقافى والصحى والفنى والتجارة الخاجية والزراعة وتعمير قناة السويس، وشكلت مجموعات عمل مشتركة بين البلدين (1) [4].

---

[1] دينا جلال: مرجع سابق، ص 15.

[2] حسن نافعة: مرجع سابق، ص ص 979 – 980 .

[3] دينا جلال: مرجع سابق، ص ص 19 – 20 .

[4] المرجع السابق: ص ص 18 – 21 .

وتوضح إحدى أدبيات التربية أن المحاولة الأمريكية الكبرى فى سنة 1974 هى تشكيل مجموعة العمل المصرية الأمريكية المشتركة فى مجال التربية والثقافة التى ركزت على التبادل التعليمى، ومراجعة المحتوى العلمى للكتب المدرسية، وتدريب مدرسى اللغة الانجليزية، وتم الاتفاق على عدد من النقاط من جانب لجنة من كبار المسئولين الحكوميين الأمريكيين والمصريين وبرز من هذه النقاط موضوع التعاون العام بين الجامعات المصرية والأمريكية (2)[1].

ويعد مشروع الترابط بين الجامعات المصرية والأمريكية من النوع الأخير؛ حيث ظهر نتيجة للاتفاقية المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية مصر العربية.

الأساس التشريعى للمشروع:

استند مشروع الترابط بين الجامعات المصرية والأمريكية إلى اتفاق منحة مشروع بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية للربط بين الجامعات، وقع فى القاهرة 28 / 9 / 1980 وصدر بصدده قرار رئيس الجمهورية رقم 40 لسنة 1981 بالموافقة على الاتفاق (3)[2].

ونص مشروع (إتفاق منحة المشروع) رقم 263 – 118 بين جمهورية مصر العربية (الممنوح) والولايات المتحدة الأمريكية – ممثلة من خلال وكالة التنمية الدولية – على أن هدف هذا الاتفاق تحقيق التفاهم بين الأطراف المسماه، وأن المشروع سيساعد الممنوح على:-

(أ) تأسيس مقدرة للمنح الداخلية من خلال وحدة تنسيق العلاقات الخاجية فى المجلس الأعلى للجامعات.

(ب) تمويل التعاون بين الولايات المتحدة والجامعات المصرية فى الأنشطة المتعلقة بحل مشاكل

---

[1] جوديت كوكران: مرجع سابق، ص 168 .

[2] قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 40 لسنة 1981 بشأن الموافقة على إتفاقية منحة مشروع بين حكومتى ج. م. ع والولايات المتحدة الأمريكية للربط بين الجامعات الموقعة فى القاهرة بتاريخ 28 / 9 / 80، الجلريدة الرسمية، العدد 19 فى 7 / 5 / 1981، ص 1452. 4 – المرجع السابق، ص 1426 .

التنمية (4).

ثم صدر القرار الوزارى رقم 274 فى 11 / 4 / 1983 باللائحة المالية والإدارية لمشروع الترابط بين الجامعات المصرية والأمريكية، وقد حدد الهدف من مشروع ترابط الجامعات المصرية والأمريكية فى إقامة روابط علمية بين الجامعات فى البلدين، بما يحقق خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية فى مصر ؛ بقصد الإسهام فى حل المشاكل التى تعترضها، وتعزيز أنشطة الجامعات فى هذا المجال عن طريق القيام بنوعين من الأنشطة.

أولا: الانشطة البحثية: -

وهى الأنشطة التى تعمل على إيجاد حلول مباشرة للاحتياجات الفعلية لخطط التنمية فى مصر

بقصد الإسهام فى حل المشاكل التى تعترضها، وتعزيز أنشطة الجامعات فى هذا المجال عن طريق:

1 – إجراء بحوث مشتركة لخدمة التنمية بالتنسيق مع الوزارات المعنية والقطاعين العام والخاص.

2 – عقد ندوات وحلقات دراسية ومؤتمرات مع الهيئات المختصة.

3 – دعوة خبراء استشاريين من الجانبين.

وتنقسم مشروعات الترابط فى هذه الأنشطة إلى نوعين: -

(أ) روابط شاملة: على مستوى الجامعات، تغطى موضوعات متكاملة ذات ارتباط مباشر بخطط وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتتكون من مجموعة من المشروعات المتخصصة المرتبطة بكل مجال من هذه المجالات.

(ب) روابط متخصصة: على مستوى الأفراد العلميين، أو الفرق البحثية من هيئات التدريس بالجامعات وتخصص لبحث مشاكل محددة فى أحد مجالات التنمية ذات الأولوية التى تتطلب حلولا سريعة نسبيا.

ثانيا: الأنشطة غير البحثية:

وتكون هذه الأنشطة مرتبطة جذريا بأحد الأنشطة البحثية (1)[1].

وهى تركز على دعم مقدرة الجامعات المصرية فى حل مشاكل التنمية وذلك عن طريق:

1 – تبادل أعضاء هيئة التدريس بين الكليات وتبادل الخبرات.

2 – عقد ندوات مشتركة وحلقات دراسية ومؤتمرات بين الجامعات المترابطة، بالاشتراك مع الجهات الحكومية والقطاعين العام والخاص.

3 – دعوة بعض الخبراء والإستشاريين.

4 – توفير الإمكانات الدراسية والتجهيزات اللازمة للمشروعات البحثية.

ويلاحظ أن أنشطة المشروعات فى كل من النوعين تكاد تتطابق باستثناء إجراء البحوث المشتركة المميزة للأنشطة البحثية.

شروط اتفاقية المشروع:

تجدر الإشارة إلى أن هناك عددا من الشروط تضمنها الاتفاق تتنوع لتشمل النواحى المالية والإدارية والإعلامية المتصلة به، من أبرزها:

1 – استخدام طائرات تحمل علم الولايات المتحدة الأمريكية؛ لقد نصت الوثائق على أنه من المبادىء العامة أن يتم نقل الأشخاص والسلع التى تمول بالمعونة الأمريكية على طائرات تحمل علم الولايات المتحدة الأمريكية (1)[2].

2 – شراء السلع الأمريكية؛ وقد نصت الوثائق أيضا على أن جميع السلع الممولة من المعونة يمكن شراؤها من الإنتاج المصرى، إذا تم الشراء بالجنيه المصرى، ومن إنتاج الولايات المتحدة إذا كان الشراء بالدولار الأمريكى (2)[3].

3 – موافقة الوكالة الأمريكية على المناقصات والعطاءات؛ كذلك نصت الوثائق على أنه لابد من الحصول على موافقة وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الدولية قبل الإعلان

---

[1] قرار وزارى رقم 274 فى 11 / 4 / 1983 بإصدار اللائحة المالية والإدارية لمشروع الترابط بين الجامعات المصرية والأمريكية، المجلس الأعلى للجامعات، ص ص 2 – 3 .

[2] Supreme Council of Universities;Policies and Procedures,Manual Grant Guidelines,FRCU-Cairo,p,38

[3] Ibid,p,44

عن أية مناقصات أو عطاءات تزيد عن مائة ألف دولار، كما يجب الحصول على موافقة الوكالة على التعاقد قبل التعاقد الشخصى أو الجهة التى ترسو عليها المناقصة أو العطاء[1].

4 – الإعلان عن إسهام أمريكا فى المشروعات؛ إذ نص المشروع على أن تقوم مصر بالإعلان المناسب عن المنحة، وكذلك المشروع كبرنامج أسهمت فيه الولايات المتحدة، وتحديد موقع المشروعات، ووضع علامة على السلع – بما فيها المركبات – التى تمول عن طريق الوكالة.

5 – الإعفاء الضريبى؛ نصت الاتفاقية على إعفاء المشروع من أية رسوم ضريبية مفروضة طبقا للقوانين السارية فى مصر (4) [2].

6 – تزويد الوكالة الأمريكية بالمعلومات والبيانات؛ كما نص الاتفاق على إمداد الوكالة بأى معلومات أو تقارير متعلقة بالمشروع وبهذه الاتفاقية طبقا لما قد تطلبه الوكالة بصورة معقولة[3].

7 – حق الوكالة فى التفتيش على المشروعات؛ إذ نص الاتفاق على إعطاء الفرصة لممثلى أحد الأطراف المعتمدين فى كل الأوقات المناسبة للتفتيش، ومدى استخدام السلع والخدمات الممولة بواسطة هذا الطرف، وهو هنا الطرف الأمريكى، وكذلك الدفاتر والسجلات وغيرها من المستندات المتعلقة بالمشروع (1) [4].

8 – القواعد المنظمة لتقديم الحوافز؛ تعتمد القواعد التى تحكم الحوافز المقدمة للباحثين المصريين والأمريكيين على سياسة هيئة فولبرايت بصفة أساسية، ويوضح ذلك جدول رقم(22).

---

[1] -Supeme Counsil of Universities:Policies and Procedures,Guidelines,Manual for the University Pro-jectphaseII-June,1992,P. 35.

[2] قرار رئيس الجمهورية رقم 40 لسنة 1981: مرجع سابق، ص 1445 .

[3] المرجع السابق: ص 1446 .

[4] المرجع السابق: ص 1446 .

جدول رقم (22)

الخطوط الأساسية لسياسة الحوافز... (2)[1]

الخط الأساسى	مصرى	أمريكى
1 - الإنتقال	سياسة هيئة فولبرايت	سياسة هيئة فولبرايت
2 – نفقات يومية	سياسة هيئة فولبرايت	سياسة هيئة فولبرايت
3 – مرتبات / حوافز مكافآت شرفية / فوائد	أمريكا:سياسة هيئة فولبرايت	ج. م. ع سياسة هيئة فولبرايت
	ج. م. ع: نفقات مباشرة	أمريكا:نفقات مباشرة
4 – علاوات / مميزات أو فوراق	أمريكا: سياسة هيئة فولبرايت ج. م. ع: لاشىء	ج. م. ع سياسة هيئة فولبرايت أمريكا: لا شىء
5 – إسكان / منافع	أمريكا: سياسة هيئة فولبرايت ج. م. ع: لا شىء	ج. م. ع سياسة هيئة فولبرايت أمريكا: لا شىء
6 – نفقات عامة جامعية	لا شىء	نفقات مباشرة فقط

ويظهر الجدول بشكل عام أن هناك مصدرين رئيسيين يحكمان سياسات وقواعد الحوافز هما:

أ – هيئة الفولبرايت الأمريكية والجامعات المصرية، وواضح أيضا أن معظم مايطبق فى مصر بالنسبة للباحثين المصريين مصدر سياسة هيئة الفولبرايت الأمريكية.

[1] قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 40 لسنة 1981، مرجع سابق، ص 1439 .

- لن تدفع أى نفقات إعداد عن الفترة السابقة على إتفاقية الترابط.
- لن تدفع تعويضات شخصية للإشتراك فى المؤتمرات والندوات والحلقات.

ب – إرتفاع المخصصات التى تدفع للباحثين الأمريكيين والشركات الأمريكية.

ويوضح الجدول الآتى جوانب الانفاق على النواحى المتصلة بمشروع الترابط من مرتبات وأجور ونقل ومساعدات تقنية ومعدات:

جدول رقم (23)

ملخص تقريبى عن خطة تمويل المشروع (1)[1]

	وكالة التنمية الدولية		ج. م. ع		الإجمالى	
	دولار	ج. مصرى	دولار	ج. مصرى	دولار	ج. مصرى
مرتبات أمريكية / علاوت	7,35	0,36	-	-	7,35	0,36
مرتبات مصرية / علاوات	2,21	3,86	-	2,59	2,21	6,45
نقل جوى / نفقات يومية	1,72	4,90	-	0,10	1,72	5,00
مساعدات فنية / تدريب	1,44	0,26	-	-	1,44	0,26
معدات / تجهيزات	2,55	2,55	-	0,30	2,55	2,85
تقييم المشروع	0,25	0,05	-	-	0,25	0,05
نفقات عامة	-	-	-	3,87	-	3,87
	15,52	11,98	-	6,86	15,52	18,84
	72,5 دولار		6,86 دولار		34,36 دولار	

[1] المرجع السابق: ص 1445 .

ويوضح الجدول أن ما خصص من مرتبات أمريكية يصل إلى أكثر من 20 % من إجمالى المخصصات المالية للمشروع، ويمثل فى ذات الوقت 30 % مما تقدمه الوكالة الأمريكية، كما يمثل حوالى 50 % مما تقدمه هذه الوكالة من عون بالدولار الأمريكى، وعلى هذا فإن هذه المكافآت تفوق المخصص للمعدات والتجهيزات، ويتضح أيضا أن الوكالة تخصص للنقل الجوى 20 % مما تقدمه من معونة، وهذه المبالغ تدفع غالبا لشركات الطيران التى تحمل العلم الأمريكى، ويضاف إلى ذلك أن المخصصات المالية بالدولار الأمريكى للمساعدات الفنية والمعدات والتجهيزات تذهب إلى هيءات أمريكية.

9 – حق الوكالة فى إنهاء المشروع والتعويض: نص الاتفاق على حق أى طرف من الطرفين المصرى أو الأمريكى فى إنهاء المشروع بإخطار كتابى مما يترتب عليه إنهاء الالتزمات الخاصة بالتمويل.

وفى حالة الإنهاء تقوم الوكالة بنقل السلع التى مولتها – فى إطار هذه المنحة – التى تم الحصول عليها من الخارج متى كانت بحالة جيدة، ولم تفرغ بعد فى الموانى المصرية.

كما نص الاتفاق على أنه إذا فشل الممنوح (مصر) فى الوفاء بأى التزام لهذا الاتفاق – مما يؤدى إلى عدم الاستخدام الفعال فى السلع والخدمات الممولة من هذه المنحة، كما هو محدد فى الاتفاق – فإن للوكالة أن تطالب الممنوح بإعادة دفع كل أو جزء من المسحوبات التى تمت فى ظل هذا الاتفاق لهذه السلع والخدمات بالدولار الأمريكى خلال ستين يوما.

إدارة مشروع الترابط:

نص القرار الوزارى 274 فى 11 / 4 / 1983 على أن يقوم بإدارة المشروع:

المجلس التنفيذى المشترك، ومدير عام المشروع، والمدير التنفيذى للمشروع.

أ – المجلس التنفيذى المشترك:

يشكل المجلس التتنفيذى المشترك وفقا لأحكام الاتفاقية برئاسة وزير التعليم العالى ورئيس المجلس الأعلى للجامعات وعضوية كل من:

1 – رؤساء الجامعات المصرية.

2 – رئيس أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا.

3 – أمين المجلس الأعلى للجامعات ومدير المشروع.

4 – وكلاء الوزارة ورؤساء قطاعات وزرارت: التعليم العالى، والتخطيط، والمالية، والزراعة، والصحة، والشئون الاجتماعية، والتأمينات، والصناعة، والمجتمعات الجديدة (التعمير والإسكان واستصلاح الأراضى)، أو رئيس الإدارة المركزية الذى يختاره الوزير المختص فى كل من هذه الوزارات

5 – المدير التنفيذى للمشروع.

6 – ممثل عن القطاع غير الحكومى يختاره وزير التعليم العالى سنويا.

ويمثل الجانب الأمريكى:

7 – رئيس هيئة التنمية الدولية الأمريكية A I D أو من ينيبه.

8 – مدير هيئة التبادل العلمى والثقافى الأمريكية المصرية f ulbright

يختص المجلس التنفيذى المشترك لإدارة مشروع ترابط الجامعات المصرية والأمريكية بالنظر فى الأمور الآتية:

1 – تحديد السياسة العامة لمشروع ترابط الجامعات، ووضع خطة عمل لوحدة تنسيق العلاقات الخارجية بأمانة المجلس الأعلى للجامعات، وهى الوحدة التى تقوم على خدمة أغراض الاتفاقية بما يدعم قدرة الجامعات المصرية على الإسهام فى تحقيق أهدف خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

2 – اعتماد أولويات البحوث التى تخدم خطط التنمية القومية.

3 – مراجعة مشاريع الروابط الشاملة والموافقة عليها.

4 – وضع نظام وقواعد اعتماد مشروعات الروابط المتخصصة.

5 – النظر فى التقارير الدورية المقدمة من مدير عام المشروع حول سير العمل فى المشروع.

6 – مشروع اللائحة المالية والإدارية لمشروع الترابط بين الجامعات المصرية والأمريكية.

7 – مشروع موازنة أجهزة إدارة المشروع.

8 – اعتماد الحساب الختامى.

9 – اعتماد الموازنة السنوية للمشروع.

10 – الأمور الأخرى التى يعرضها عليه رئيس المشروع.

ويجتمع المجلس التنفيذى المشترك بناء على دعوة من رئيسه للنظر فى الموضوعات التى تدخل في اختصاصاته.

وتصح اجتماعات المجلس بحضور أغلبية أعضائه، وتكون القرارات بأغلبية آراء الحاضرين فإذا تساوت رجح الجانب الذى منه الرئيس، ويتولى أمين المجلس الأعلى للجامعات بوصفه المدير العام للمشروع أمانة المجلس التنفيذى المشترك.

ب – مدير عام المشروع:

يمارس المدير العام للمشروع الاختصاصات والمسئوليات الآتية:

1 – الإشراف على أعمال وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بأمانة المجلس الأعلى للجامعات فى ضوء الخطة التى يضعها المجلس التنفيذى المشترك لها، ويشرف على إدارة الشئون المالية والإدارية لهذه الوحدة فى ضوء أحكام اللائحة.

2 – اقتراح تشكيل لجان الأولويات.

3 – تشكيل اللجان العلمية لموضوعات البحوث.

4 – القيام بأمانة المجلس التنفيذى المشترك.

5 – مباشرة السلطات المالية والإدارية المنصوص عليها فى اللئحة.

6 – تقديم تقرير سنوى عن أعمال وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بأمانة المجلس الأعلى للجامعات إلى المجلس التنفيذى المشترك.

7 – الأعمال الأخرى التى يكلفها من رئيس المجلس التنفيذى المشترك.

يعين مدير تنفيذى لمشروع ترابط الجامعات المصرية والأمريكية من بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات بقرار من رئيس المجلس التنفيذى المشترك بناء على اقتراح المدير العام للمشروع.

ويعاون المدير التنفيذى للمشروع بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، وبعض العاملين بأمانة المجلس الأعلى للجامعات وغيرهم ممن تتطلبهم مصلحة العمل، وتصدر قرارات الندب أو التعاقد مع هؤلاء المعاونين من مدير عام المشروع بناء على اقتراح المدير التنفيذى.

جـ - المدير التنفيذى للمشروع:

يمارس المدير التنفيذى للمشروع الاختصاصات والمسئوليات الآتية:

1 – إدارة الأعمال التنفيذية لمشروع وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بأمانة المجلس الأعلى للجامعات طبقا لأحكام اللائحة.

2 – اقتراح تشكيل اللجان العلمية لموضوعات البحوث، بعد أخذ رأى لجان الأولويات.

3 – أمانة لجنة مقررى لجان الأولويات.

4 – يكون مقررا للجنة أمناء لجان الأولويات.

5 – الاختصاصات المالية والإدارية المنصوص عليها فى هذه اللئحة.

6 – الأعمال الأخرى التى يكلفه مدير عام المشروع (1) [1].

وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بالمجلس الأعلى للجامعات فى مصر:

نص قانون تنظيم الجامعات رقم 49 لسنة 1972 على أن للجامعات مجلسا أعلى يسمى المجلس الأعلى للجامعات، يتولى تخطيط السياسة العامة للتعليم الجامعى والبحث العلمى، والتنسيق بين الجامعات فى أوجه أنشطتها المختلفة، ويوضح الشكل الآتى تنظيم المجلس الأعلى للجامعات.

[1] قرار وزارى رقم 274 فى 11 / 4 / 1983 : مرجع سابق ، ص ص 4 – 6 .

شكل رقم (5)

الهيكل التنظيمى للمجلس الأعلى للجامعات (1)[1]

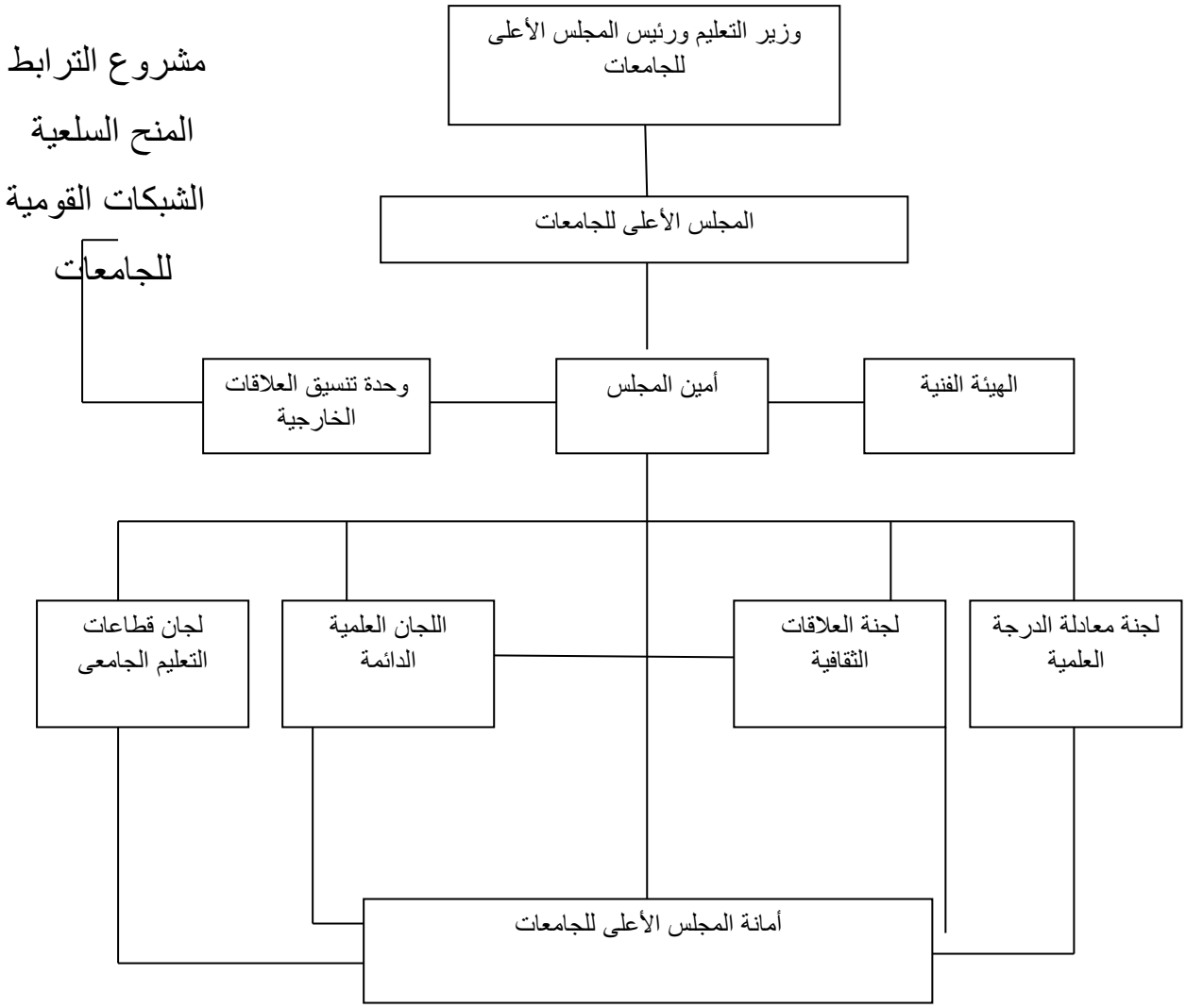

[1] المجلس الأعلى للجامعات: دليل المجلس الأعلى للجامعات، مرجع سابق، ص 21 .

وواضح من الشكل، أن وزير التعليم يرأس هذا المجلس، وأن للمجلس أمينا عاما تتبعه أجهزة عديدة، منها وحدة تنسيق العلاقات الخارجية.

وتضمن القرار الوزارى رقم 274 بتاريخ 11 / 4 / 1983 أصدر اللائحة المالية والإدارية لمشروع الترابط.

إنشاء وحدة لتنسيق العلاقات الخارجية باللمجلس الأعلى للجامعات، تقوم بالوظائف التالية:

أ – تجميع مشروعات البحوث الداخلة فى مجال الأولويات والواردة فى مشروع ترابط الجامعات المصرية والأمريكية، وتبويبها وتصنيفها ومتابعة مسارها.

ب – إعداد أولويات مشروعات البحوث التى ترتبط بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعرض على المجلس التنفيذى المشترك.

جـ - متابعة تنفيذ مشروع ترابط الجامعات المصرية والأمريكية، وفقا لخطة العمل التى يضعها المجلس التنفيذى المشترك فى ضوء القواعد المالية والإدارية المنصوص عليها فى الاتفاقية ووفقا لنصوص اللائحة المالية والإدارية للمشروع.

د – تحليل ودراسة مشروعات البحوث المقدمة من الجامعات فى ضوء الأولويات التى يعتمدها المجلس التنفيذى المشترك.

هـ - دراسة وتحليل البحوث وتقييمها دوريا، والعمل على نشر وتبادل هذه النتائج، وايصالها إلى الجهات التى تستفيد منها.

و – إعداد مشروع الموازنة السنوية للمشروع.

ز – إعداد تقرير سنوى يتضمن مشروعات البحوث التى تم إقرارها، والانجازات التى تم التوصل إليها والأعمال الأخرى التى تم تنفيذها ؛ تمهيدا لعرضه على المجلس التنفيذى المشترك.

حـ - أعمال الأمانة الفنية للمجلس التنفيذى المشترك وجميع اللجان المشكلة وفقا لأحكام اللائحة المالية والإدارية للمشروع.

ط – إدارة الشئون المالية والإدارية للمشاريع والأنشطة الأخرى؛ وذلك وفقا للأحكام الواردة فى الاتفاقية ونصوص اللائحة المالية والإدارية للمشروع.

ى – القيام بالمهام الأخرى التى يكلفها إياه المجلس التنفيذى المشترك أو رئيسه.

وقد تم خلال مشروع ترابط الجامعات إجراء نحو 365 مشروعا بحثيا ترتبط بالمشاكل القومية وبخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد أجريت هذه المشروعات فى مجالات بحثية متعددة حيث بلغت (106) مشروعات فى مجال الزراعة، (83) فى مجال الطاقة، (7) فى مجال السياسات الاقتصادية و(10) فى مجال تنمية الأراضى، و(50) فى مجال الصحة، و(36) فى مجال الصناعة، و (16) فى مجال الدراسات البيئية، و (25) فى مجال العلوم التطبيقية.

وقد انتهى عدد كبير من هذه المشروعات، وبرزت من خلالها بعض النتائج التى تخدم قطاعات الإنتاج والخدمات.

واستنادا إلى وكالة الولايات المتحدة الأمريكية للتنمية الدولية USAID تتولى تقديم الدعم المالى الأمريكى للمشروع فى مصر، ويمثل رئيسها أو من ينيبه الحكومة الأمريكية فى عضوية المجلس التنفيذى المشترك، تتناول الدراسة هذه الوكالة من حيث تنظيمها وأهدافها.

وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية USAID: -

انبثقت عن برنامج النقطة الرابعة سنة 1949 سلسلة من القوانين التشريعية والأوامر التنفيذية كان من نتائجها إنشاء إدارة التعاون الدولى I A C كإدارة مستقلة فى جسم الجهاز الحكومى، وفى عام 1951 بدأ أول مدير لإدارة التعاون الفنى، ووضع نظام العقود الجامعية، وقبل أن يحل عام 1959 كان هناك مايقرب من 53 جامعة فى الولايات المتحدة، تنفذ برامج تعليمية فى 33 دولة، وفق عقود أبرمتها مع إدارة التعاون الدولى، وفى ابريل عام 1962 زاد عدد هذه المشروعات إلى 103 بها 62 جامعة كانت تمارس عملها الميدانى فى 57 دولة من دول العالم جميعا (1)[1].

وأنشئت وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية USAID بناء على موافقة الكونجرس على قانون المساعدات الخارجية لعام 1961، وقد أسست الوكالة كهيئة مستقلة ضمن هيئات وزارة الدولة، لدعم برامج المساعدات التى كانت تقوم بها إدارة التعاون الدولى (2) [2].

---

[1] هوارد ويلسون، فلورنس ويلسون: مرجع سابق، ص ص 128 – 130 .

[2] أحمد اسماعيل حجى: المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر، مرجع سابق، ص ص 112 – 113

وتعد وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية USAID إحدى الوكالات التابعة لوكالة الولايات المتحدة للتعاون الدولى والتنمية USIDCA والتى تضم أيضا برنامج التجارة والتنمية T D P ومؤسسة الاستثمار الخاص عبر البحار OPIC كما أنها ترتبط بأقسام (وزارات) متعددة تقدم معونات للتنمية الدولية، وتتكون الوكالة USAID من إدارة مركزية مقرها واشنطن، وعدد من البعثات والمكاتب بلغت 71 فى عام 1989 فى آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، فضلا عن بعثتها للمنظمات الدولية، ويشمل المقر الرئيسى للوكالة عددا من الإدارات وأربعة مكاتب وظيفية وهى:

- مكتب البرامج وتنسيق السياسات.
- مكتب دعم التنمية.
- مكتب التعاون الخاص والتعاون من أجل التنمية.
- مكتب خدمات إدارة البرامج.

إلى جانب أربع مكاتب إقليمية منها مكتب الشرق القريب الذى تتبعه الوكالة ومكاتبها فى مصر، ويوضح الشكل التالى مكونات وكالات الولايات المتحدة للتعاون الدولى للتنمية IDCA (3).[1]

[1] المرجع السابق: ص ص 110 – 111، ص 123 .

شكل رقم (6)

مكونات وكالات الولايات المتحدة للتعاون الدولى للتنمية

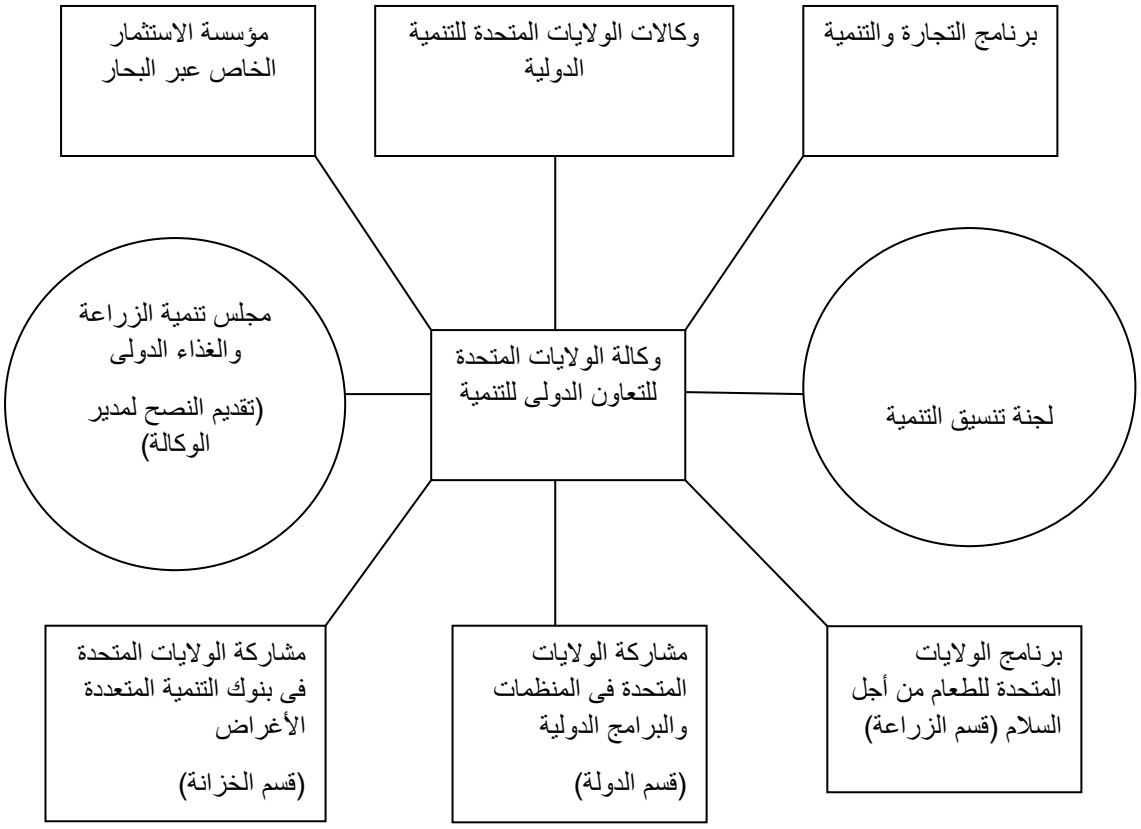

وتعد بعثة هيئة المعونة الأمريكية فى مصر أكبر بعثة على مستوى العالم، بينما لا يوجد فى تل أبيب بعثة خاصة بالمعونة الأمريكية لإسرائيل، كما هى الحال بالنسبة للدول الأخرى، ومن بينها مصر، برغم أن حجم المعونة الأمريكية لإسرائيل أكبر وأكثر تنوعا من الموجهة إلى مصر، إلا إن تلك المعونة تدار فى اسرئيل بواسطة ثلاثة أفراد فقط (1)[1]، وتتعدد أقسام الوكالة التى تقابل الوزارات المصرية حيث يوجد بها على سبيل المثال قسم للزراعة... وقسم للتعليم... وغيرها، وهو ما أحال الوكالة إلى حكومة ظل أمريكية فى القاهرة (2)[2].

[1] دينا جلال: مرجع سابق ص 61.

[2] سعد الدين إبراهيم: حكومة ظل أمريكية بالقاهرة، الأهرام الاقتصادى العدد: 717 ، 11 / 10 / 1982 ص 130

وقد وجه إلى نظام الوكالة كثير من الانتقادات منها المركزية الإدارية التى تؤدى إلى تأخير إنجاز المشروعات التى تمولها، وبخاصة خلال فترة الموافقة على المشروع والتخطيط، حيث تكثر المكاتبات بين بعثة الوكالة فى البلد المعنى وبين المقر الرئيسى فى واشنطن (3)[1].

وتأسيسا على فكرة التعاون للتنمية الدولية، هدفت الولايات المتحدة من استرتيجية تقديم المعونات الخارجية منذ إنشاء هيئتها إلى شتل أنظمة اقتصادية وثقافات وأنظمة سياسية فى الدول النامية التي ظهرت حديثا إلى حيز الوجود، والتى تعد نسبيا من الدول المتخلفة، وكانت جل المشروعات التي وضعت – فى أول الأمر – تقنية وفنية (1) [2].

ويشير تقرير هيئة المعونة الأمريكية إلى أن استراتيجيتها تهدف إلى مساعدة مصر فى زيادة الإنتاجية الاقتصادية خاصة فى الزراعة والصناعة عن طريق إزالة المعوقات التى تؤثر على قوة السوق مع تحسين الخدمات الرئيسية فى استراتيجية التنمية، والعوامل الرئيسية فى استراتيجية التنمية هى: -

- إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادى لتشجيع الإنتاج، وذلك عن طريق زيادة دعم دور القطاع الخاص.
- الاهتمام بالعلم والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج والإنتاجية.
- الإسهام فى إعداد الكوادر الحكومية (2)[3].

وتنص الوثائق الأمريكية على أن ما يقدم من معونات عن طريق الوكالة يركز على علاج المشاكل الحرجة فى القطاعات ذات التأثير على حياة الأغلبية فى البلاد النامية، كتلك المتصلة بالطعام والتغذية والتنمية الريفية، وتخطيط السكان، والصحة، والبيئة والموارد الطبيعية، والتعليم، وإدارة التنمية، والطاقة, والإنتاج، وكذلك زيادة مشاركة النساء فى التنمية فى هذه الدول (3)[4].

---

[1] أحمد اسماعيل حجى: المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر، مرجع سابق، ص 121 .

[2] هوارد ويلسون: فلورنس ويلسون: مرجع سابق، ص 128 .

[3]

[4] 3 – أحمد اسماعيل حجى: المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر – مرجع سابق ص 123 نقلا عن
Us Code annoted- The22 – Foreign Relation

إن الهدف المعلن لإنشاء الوكالة يتمثل فى تقديم مساعدات لتنمية الدول النامية، حلا لمشكلاتها

الاقتصادية الحادة، وبخاصة تلك المتعلقة منها بالصحة والزراعة والسكان والتعليم والطاقة والإدارة وتمويل برامج المعونات الاقتصادية التى تحقق الاستقرار الاقتصادى والسياسى فى المناطق التى تعد من مناطق الاهتمام الأمريكى الخاص، أو عندما يكتن للمساعدات الاقتصادية دور يفيد الأمن القومى الأمريكى ويضمنه (4)[1]، ومن ثم فإن معظم برامج المساعدات الخارجية وجهت مباشرة إلى الدول التي للولايات المتحدة مصالح أمنية معها، ويرتبط تقديم معوناتها باعتبارات سياسية وباعتبارات خاصة بالأمن القومى، وما يتطلبه ذلك من دعم الاستقرار السياسى والاقتصادى للحكومات الموالية للإدارة الأمريكية (5)[2].

أما عن النواحى التمويلية، فقد نص الاتفاق على أنه لمساعدة الممنوح لمواجهة تكاليف تنفيذ المشروع فإن الوكالة – طبقا لقانون المساعدة الأجنبية المعدل لعام 1961 – توافق على منح الممنوح له فى ظل أحكام هذا الاتفاق مبلغا لايزيد عن سبعة وعشرين مليونا وخمسمائة ألف دولار أمريكى (6) [3].

كما نص الاتفاق على أن الممنوح – مصر – يوافق على أن يزود أو يعمل على تزويد المشروع بكافة الأرصدة بالإضافة إلى المنحة، وكافة الموارد الأخرى المطلوبة لتنفيذ المشروع بطريقة فعالة، وفى الوقت المناسب، وأن ما يقدمه الممنوح لا يقل عما يعادل ستة ميلايين وثمانمائة وستين ألف دولار أمريكى بالجنيهات المصرية.

مجالات البحوث المشتركة:

نص الاتفاق الأمريكى المصرى على أن الخطة الخمسية المصرية هى المؤشر الأساسى لاختيار وترتيب هذه الاحتياجات البحثية، على أن تحظى بعض المشاكل باهتمام شديد، مثل مشاكل الزراعة والتنمية الريفية والاسكان والصحة والتعليم وإعداد الموارد البشرية.

---

[1] المرجع السابق، ص 114 .

[2] المرجع السابق: ص ص 120 – 121 .

[3] قرار رئيس الجمهورية رقم 40 لسنة 1980، مرجع سابق، ص 1426 .

كما نص الاتفاق على عدم إدراج أى من الأنشطة المتعلقة بتغيير طبيعة الجو والمتعلقة بمجالات الشرطة أو الأمن القومى أو التدريب العسكرى، أو البحث فى مجال التكنولوجيا النووية كجزء من المشروع (1)[1]

هذا وقد وضعت وحدة تنسيق العلاقات الخارجية أولوية للمجالات التى تعكس أسبقية اهتمامات التنمية المصرية، ويجب أن تتعلق جميع المشروعات التى يمولها المشروع بواحد أو أكثر من هذه المجالات وتضمنت القائمة الأولويات الآتية للعمل بها فى مشروع الترابط:

1 – **الزراعة وإنتاج الغذاء:** ويتضمن الاستزراع، والإنتاج الحيوانى، والنواحى التكتيكية والصحية للغذاء، والهنسة الزراعية، والاقتصاد الزراعى، والتوسع الأفقى والرأسى فى الزراعة.

2 – **الطاقة:** وتتضمن إنتاجها واقتصاديتها وتوزيعها وأعمالها التكنيكية وإداراتها وحفظها وتوفيرها ومصادر الطاقة غير التقليدية.

3 – **الاقتصاد:** النمو، وتوزيع الدخل، والتجارة، والاستثمار، والأسعار.

4 – **تنمية الأراضى وتكنولوجيا الصحراء:** الرى والصرف باستصلاح الأراضى، وإدارة مزارع غزو الصحراء (التصحير)، والتشجير، واستنباط محاصيل تصلح لزراعة الصحراء وتعمير الصحارى وتنمية البيئة الصحراوية، ومشاكل الإنسان والحيوان فيها.

5 – **السكان:** جغرافيا الإنسان (ديموغرافى): - سياسة السكان، وسلوك المجتمع بخصوص النسل، مشاكل تنظيم الأسرة.

6 – **الصحة:** مبادىء الرعاية الصحية، والصحة الوقائية، وسياسة المياه والصحة، والأمومة وصحة الطفل، والأوبئة، وتنظيم الأسرة طبيا.

7 – الصناعة: هندسة صناعية، وإدارة المصانع، وسياسة القطاع العام والقطاع الخاص، وتكنولوجيا التصنيع، وصناعات زراعية، والبحوث، والتمنية فى الصناعة.

8 - **البنية الأساسية:** السياسة، والتخطيط والتنظيم، والاسكان والتعمير، ومواد البناء، وهندسة النقل، وسياسة النقل، وهندسة الإتصالات.

---

[1] المرجع السابق، ص 1436 .

9 – **الطاقة البشرية:** خدمات اجتماعية، وأمن اجتماعى، والتعليم الأساسى، والتأمين، والأمية، وتعليم الكبار، وتدريب مهنى، والمعوقين، تدريبهم وتشغيلهم، والتعليم الجامعى.

10 – **دراسة البيئة:** تلوث الهواء والماء، والتلوث والضجيج، ومستويات نظافة البيئة.

11 – **علوم تطبيقية:** دراسة تطبيقية فى الجيولوجيا، وطبيعة حيوية، وعلم الميكروبيولوجى

وطبيعة الجوامد، ودراسات مقارنة باستخدام تكنولوجيا حديثة.

هذا وتلجأ وحدة تنسيق العلاقات الخارجية من وقت لآخر إلى إجراء بعض التعديلات فى هذه الأولويات، وذلك لمواجهة متطلبات التنمية المصرية، كما تم تشكيل لجنة متخصصة

لكل مجال فى المجالات المشار إليها، وصدر بتشكيل هذه اللجان قرار من رئيس المجلس التنفيذى بناء على اقتراح مدير عام المشروع بعد التشاور مع رؤساء الجامعات، ولجان قطاعات التعليم الجامعى والجهات المستفيدة، وقامت لجان الأولويات بإعداد أولويات فرعية للمجالات التى تدخل فى اختصاص كل منها، ويجدر الإشارة إلى ضم مجالى السكان والطاقة البشرية فى لجنة تنمية الموارد البشرية والرعاية الاجتماعية والسكان (1) [1].

ومن مبادىء سياسة الوحدة إنتفاع أكبر عدد ممكن من الجامعات المصرية بمشروع ترابط الجامعات وقد شارك فى المشروع جميع الجامعات المصرية بما فيها جامعة الأزهر رغم أنها ليست تابعة للمجلس الأعلى للجامعات. ويتبين من الجدول الآتى نصيب كل جامعة من هذه المشروعات: -

[1] المجلس الأعلى للجامعات – وحدة تنسيق العلاقات الخارجية: التقرير النهائى التمهيدى، مرجع سابق، ص ص 8 – 15

جدول رقم (23)

مشروعات الأبحاث الممولة

موزعة على الجامعات حسب، ونوع المشروع

م	الجامعة	مشروعات شاملة		مشروعات متخصصة		مشروعات مسحية		مشروعات رفع الكفاءة		الجملة	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
1	القاهرة	2	33,3	73	46,5	40	37,7	11	11,5	126	34,5
2	عين شمس	-	-	23	14,6	12	11,3	13	13,5	48	13,2
3	الاسكندرية	1	16,7	23	16,6	11	10,5	5	5,2	40	11,0
4	المنوفية	1	16,7	5	3,2	11	10,4	17	17,8	34	9,3
5	أسيوط	-	-	13	8,3	5	4,7	6	6,2	24	6,6
6	حلوان	-	-	6	3,8	5	4,7	6	6,2	17	4,7
7	الزقازيق	-	-	3	2,0	7	6,6	6	6,2	16	4,4
8	المنصورة	-	-	2	1,3	5	4,7	6	6,2	13	3,6
9	المنيا	-	-	2	1,3	3	2,8	7	7,4	12	3,3
10	قناة السويس	1	16,7	3	1,9	-	-	6	6,2	10	2,7
11	وحدة تنسيق	1	16,6	-	-	3	2,8	6	6,2	10	2,7

	العلاقات الخارجية									
12	طنطا	-	-	-	2	1,9	7	7,4	9	2,5
13	الأزهر	-	-	-	2	2,5	-	-	6	1,5
الاجمالى		6	100	157	106	100	96	100	365	100

ويلاحظ من الجدول السابق أن جامعة القاهرة قد حصلت على أكبر عدد من المشروعات، إذ تبلغ نسبة ما حصلت عليه حوالى 35 % من إجمالى ما حصلت عليه جميع الجامعات المصرية، بالإضافة إلى وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بالمجلس الأعلى للجامعات، كما حصلت جامعة طنطا كإحدى الجامعات الخاضعة لقانون تنظيم الجامعات المصرية على أقل عدد من البحوث، أما جامعة الأزهر فجاءت فى المؤخرة.

وبلغ عدد المشروعات الشاملة ستة مشروعات، والمشروعات المتخصصة 157 مشروعا، والمشروعات المسحية 106 مشروعات، ومشروعات رفع الكفاءة البحثية 96 مشروعا.

وتقوم لجنة اختيار المشروعات المتخصصة بعملية الاختيار فى ضوء الأولويات التى تضعها اللجان المختصة – وطبقا للشروط والقواعد التالية:

1 – أن يكون البحث تطبيقيا، ويسهم فى تنمية المجتمع المصرى، ويتضمن تحديدا للجهات المستفيدة بنتائج البحث.

2 – أن يقوم بالبحث فريق عمل متكامل.

3 – أن يكون جميع العاملين والمشرفين على المشروع من ذوى التخصصات المرتبطة بالمشروع.

4 – أن يحدد دور كل فرد فى المجموعة البحثية وواجباته.

5 – تحدد موازنة كل مشروع متخصص فى حدود 50,000 دولار أمريكى ويشترط ألا يكون المشروع ممولا من جهة أخرى.

6 – لا تتعدى المكافآت للفريق البحثى 40 % من المشروع، بمعدل 9 ساعات فى الأسبوع للباحثيين.

7 – تخصيص 25 % على الأكثر من موازنة البحث لشراء الأجهزة والمواد اللازمة للمشروع والتى يتعذر توافرها بمكان إجراء البحث، ويراعى أن تصلح لأكثر من مشروع، ويخصص 12,5 % على الأكثر من موازنة المشروع للزيارات العلمية المتبادلة للفريق البحثى وحضور المؤتمرات العلمية لإلقاء البحوث المشتقة من المشروع.

8 – لا تحمل أية مصاريف إدارية Over Hoast على المشروع البحثى.

9 – أن يكون الباحث الرئيسى أستاذا أو أستاذا مساعدا بالجامعات المصرية.

10 – يقدم المشرف على البحث تقريرا دوريا كل ثلاثة شهور وتقريرا نهائيا عند انتهاء المشروع، وكذلك كشف حساب بموازنة المشروع (1)[1].

وقد حدد الاتفاق مسارات التمويل والاتفاق فيما يلى:

1 – استخدام العملة الأجنبية فى تمويل تكاليف السلع والخدمات المطلوبة للمشروع، والتى يكون مصدرها وأصلها الولايات المتحدة، كما تحددت الدول التى يحق لمصر الاستعانة، أو التعاون معها فيما يرتبط بالمشروع، فى حالة عدم توفر هذه السلع أو الخدمات فى الولايات المتحدة، ويتطلب الأمر موافقة الوكالة.

2 – تخصيص 2,500000 دولار من الأرصدة المتاحة من هذه المنحة للارتباط بين الجامعات المصرية والجامعات المحدودة فى الولايات المتحدة كحد أدنى؛ لتشجيع الجامعات الأمريكية على المشاركة فى المشروع.

3 – استخدام تكاليف العملة المحلية الممولة من المنحة فى تمويل تكاليف السلع والخدمات المطلوبة للمشروع، والتى يكون مصدرها مصر، باستثناء ماقد توافق عليه الوكالة كتابة، على ألا تزيد هذه التكاليف على جنيهات مصرية تعادل 12 مليون دولار أمريكى.

[1] المجلس الأعلى للجامعات – وحدة تنسيق العلاقات الخارجية: التقرير النهائى التمهيدى، مرجع سابق، ص 16 .

4 – لا يخصص أكثر من ثلث الموازنة الاجمالية لمشروع واحد فى السنة، ويجب تمويل مشاريع جديدة كل عام، وتأكيد تخصيص ثلث الموازنة السنوية – على الأقل – لمشاريع الروابط المتخصصة، وعدم جواز تمويل أكثر من مشروعين من الروابط الشاملة لكل جامعة، خلال الفترة الإجمالية لسريان المشروع

5 – يتم تمويل أى مشروع على أساس تنافسى، ومن حق الجامعات المصرية الأعضاء فى المجلس الأعلى للجامعات، ومعاهد الدراسات العليا الأمريكية وجامعاتها، الاستفادة من هذا المشروع.

ومن الثابت أن الجانب الأمريكى شكل همزة الوصل فى إشراك بعض الجامعات الأمريكية، وأيضا تمت مشاركة بعض المؤسسات والهيئات فى القطاعين العام والخاص فى المشروع، بالإضافة؟ إلى جامعة الأزهر.

غاية القول أن ميادين الصرف تتبلور فى المسائل التالية: -

- إعداد الكوادر الفنية والإدارية.
- تمويل المشروعات البحثية.
- توفير التجهيزات اللازمة للمشاريع البحثية.
- حوافز القائمين على العمل بالمشروع (1)[1].

وتعتمد الوحدة فى اختيار المشروعات على المعايير التالية:

أ – التزام البحث: احتمال أن يسهم البحث فى التنمية الاقتصادية أو الاجتماعية المصرية، ويدخل معيار الالتزام فى إطار مجالات الأولويات والأنشطة داخل كل مجال، والتى أعلنتها الوحدة، ويبين هذا الإطار احتمال إسهام المشكلة قيد البحث فى التمنية المصرية.

ب – كفاءة الفريق البحثى ومقدرته: القدرة العلمية لفريق البحث، والمؤهلات الجامعية، ومناسبة خطة التنفيذ، ويتعلق معيار التنفيذ بالقدرة على تنفيذ البحث، وقدرة الباحث أو

[1] قرار رئيس الجمهورية رقم 40 لسنة 1980: مرجع سابق، ص ص 1426 – 1439 .

– المجلس الأعلى للجامعات – وحدة تنسيق العلاقات الخارجية: التقرير النهائى التمهيدى، مرجع سابق، ص 147 .

الباحثين أو أعضاء آخرين على التنفيذ، وتقييم خطة التنفيذ بتقدير مناسب للمعدات والمهات والمعونة الفنية ومدى توافرها، ومناقشة التكلفة والميزانية ومدى ملائمتها لتنفيذ المشروع.

جـ - تأثير المشروع: احتمال تأثير المشروع على رفع كفاءة الجامعة أو الجامعات التى يجرى فيها هذا البحث، وزيادة مقدرة الجامعات، وأعضاء هيئات التدريس بالكليات على عمل الأبحاث التي تساعد على حل مشاكل التنمية فى مصر.

وهناك معايير إضافية تختص بها المشروعات الشاملة وهى:

أ – إمكان تشكيل مجلس إدارة قادر على تحمل مسئولية المشروع.

ب – مدى قدرة مدير المشروع على الإدارة والتنسيق، وقدرة المدير المالى والإدارى على توفير الخدمات المالية والإدارية وصلاحية الجامعة المصرية – أو الجامعة القائدة فى حالة مجموعات جامعات – على القيام بالمشروع.

وقد كان من نتيجة ذلك أن قامت وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بإعادة النظر فى هذه الأمور

وألغت المشروعات المتعثرة، وقامت بتخصيص المبالغ المتبقية من موازنات هذه المشروعات فى تمويل مشروعات أخرى جديدة، تخدم خطط التنمية المختلفة على المستوى العام للجامعات، كما تم تخصيص بعض المبالغ المتبقية لشراء بعض الأجهزة الحيوية لبعض أقسام الكليات بالجامعات، وقامت وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بإنشاء الشبكة القومية للجامعات، حتى يمكن إنشاء بنك معلومات يستفيد منه الباحثون وصانعو القرار، ودعمت الوحدة عدة مشروعات، وقواعد بيانات لدرجات الماجستير والدكتوراه الممنوحة من الجامعات المصرية، والدوريات العلمية الموجودة بمكتبات الجامعة المصرية والأبحاث التى قام بها الباحثون، وذلك من فائض ميزانيات المشروعات المتعثرة بواقع 15000 دولار كما دعمت الوحدة مشروع إقامة مركز للتعليم العالى التابع لوزارة التعليم العالى، بغرض رفع مستوى التعليم، وتحديث مفاهيم وطرق التدريس من فائض ميزانيات المشاريع المتعثرة.

مشروع الترابط وتطوير مناهج التعليم العام والجامعى:

تمت الموافقة على عدد من المشروعات البحثية فى مجالات تطوير مناهج التعليم من أبرزها:

- تطوير مناهج تدريس اللغة الانجليزية وطرق التدريس للسنوات الأولى حتى الرابعة بكليات التربية وأعدت أساليب لتقويم الطلاب، وتم تجربتها فى بعض الكليات.
- تصميم مناهج وكتب دراسية وأدلة معلم ووسائط تعليمية وأساليب تقويم للدراسات البيئية والرياضيات للحلقة الأولى من التعليم الأساسى، وتم تطبيقها فى المناهج المطورة لوزارة التعليم.
- وضع الاقتراحات لإزالة إزدواجية المناهج والمقررات فيما بين أقسام الاجتماع وأقسام الخدمة الاجتماعية بما يكفل وضوح الرؤية والهدف، مع تحسين الآداء الوظيفى فى مجال الخدمة الاجتماعية.
- وضع البرامج والمشروعات والخدمات اللازمة لتنمية المرأة فى المجتمع الريفى.
- استخدام الكمبيوتر فى تدريس العلوم والرياضيات، ووضع البرامج اللازمة للعملية التعليمية ولإعداد معلم الكمبيوتر.
- تطوير مناهج وطرق التدريس وأساليب التقويم للطلاب فى كليات الزراعة والانطباعات على أجهزة الإنتاج (1)[1].

مشروع الترابط ورفع كفاءة الأنشطة البحثية بالجامعات المصرية:

لما كان من أهداف مشروع الترابط والإسهام فى دعم قدرات وحدات مراكز البحوث المشاركة فيه فقد حرصت لائحته المالية والإدارية الصادر بها القرار الوزارى رقم 274 لسنة 83 على تحقيق ذلك حيث نصت المادة 25 على تخصيص 10 % من موازنة مشروعات البحوث التى يمولها مشروع الترابط لصرفها للجامعات فى أغراض دعم قدرات هذه الوحدات، وغيرها من مراكز البحوث بالجامعات على أن تقدم الجامعات إلى وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بيانا بأوجه الصرف فى هذه الأغراض.

وبناء عليه فقد تم الاتفاق مع هيئة التنمية الدولية على تخصيص هذه النسبة من إجمالى مبلغ المنحة موضوع الاتفاقية، وتوزيعها – بالتساوى – على الجامعات المصرية المشاركة

[1] المجلس الأعلى للجامعات – وحدة تنسيق العلاقات الخارجية: التقرير النهائى التمهيدى، المرجع السابق ص 142 .

فى مشروع الترابط حيث خص كل جامعة 250 ألف دولار، لإنفاقها فى تمويل مشروعات معينة، تهدف إلى رفع المستوى العلمى والفنى لمراكز البحث العلمى المتميزة فى الجامعات، أو زيادة قدرتها على تجميع واستيعاب البيانات والنتائج العلمية، وتبادلها مع الجامعات الأمريكية، فضلا عن تمويل عقد مؤتمرات مشتركة بين الجامعات المصرية والجامعات الأمريكية.

ويتم التمويل وفقا لما يختاره السادة رؤساء الجامعات أو نوابهم، بناء على موافقة مجالس الدراسات العليا والبحوث بكل منها، وبحد أقصى 50 ألف دولار أو ما يعادلها بالعملة المحلية للمشروع الواحد وتم إبلاغ الجامعات بذلك عند بداية التمويل فى بداية سنة 1983، كما أن المجلس التنفيذى المشترك لمشروع الترابط قد أقر هذا التخصيص فى إطار نسبة الـ 10 % المشار إليها فى المادة 25 من اللائحة المالية سالفة الذكر، مع تأكيد ألا تحمل أية مصارف إدارية على المشروعات البحثية الممولة فى إطار مشروع الترابط وذلك ما أكدته هيئة التنمية الدولية التى اعترضت على تخصيص أية مبالغ كمصاريف إدارية للجهات المنفذ بها المشروعات البحثية، ولم يسبق موافقتها على تخصيص أية مبالغ لأى من الجامعات تحت هذا البند، وفى هذا الإطار ، ومنذ ذلك التاريخ فقد تقدمت الجامعات المختلفة بمائتى إقتراح وواحد فى شتى المجالات النوعية، وتم عرضها على لجنة الأولويات، حيث وافقت على تمويل 96 منها، إلا أن بعض هذه المشروعات قد صادفتها بعض المعوقات الإدارية خلال مدة تنفيذها، مما حال دون استكمال برامجها العلمية.

مشروع الترابط والتمنية المجتمعية:

غطت مشروعات البحوث مجالات تنموية عديدة على النحو التالى (1)[1]:

1 – مجال الزراعة:

تم إنشاء حقول إرشادية للزراعة عن طريق الأنسجة، أو زراعات النباتات تحت الظروف المختلفة وتوصلت بحوث المجال إلى زيادة غلة الفدان لبعض أنواع الفاكهة، والخضر،

[1] ارجع إلى تقارير البحوث

1 – المجلس الأعلى للجامعات: مرجع سابق.

والبقوليات، وتم دراسة سلالات البنجر الملائمة لإنتاج السكر، والظروف الملائمة لزراعة عباد الشمس؛ للحصول على زيت الطعام، وتحديد أمراض التفحم فى الذرة الشامية، ومعرفة كيفية الإسراع فى إنضاج الجبن وحفظ منتجات الألبان، والاستفادة من مخلفات المجازر، وتحسين حيوانات المزرعة، والتوصل إلى علائق رخيصة للحيوان.

2 – مجال الطاقة:

تطوير وترشيد الطاقة فى المصانع ومحطات القوى، بالإضافة إلى التشغيل الأمثل والتحكم الديناميكى فى محطات القوى والشبكات، ورفع كفاءة الاستخدام، وتطوير واستغلال الطاقة الجديدة والمتجددة فى غزو الصحراء وانتاج السخانات الشمسية والبرك الشمسية، ودراسة البيئة، والإقلال من التلوث من نواتج الاحتراق فى السيارات والأفران، ومن تلوث عازلات الجهد العالى، ودراسات تكونولوجيا الليزر وتطبيقاته.

3 – مجال السياسات الاقتصادية:

أ – تحليل العوامل الرئيسية للهجرة العائدة إلى مصر.

ب – إدخال السياسات العامة فى مجالات التعليم والبحث بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ووضع المناهج والبرامج اللازمة.

جـ - دراسة دور المشروعات الصغيرة فى التنمية المحلية وتم وضع المعايير لإنشاء هذه المشروعات.

د – خلق مناطق جديدة لجذب الأنشطة الصناعية إليها لتخفيض التكدس الصناعى بالقاهرة.

4 – مجال الصحة:

رسم خريطة لمدى انتشار فيروس (ب) فى مصر وعلاقته بالبلهارسيا، ودراسة العلاقة بين إلتهاب الكبد الفيروسى والسرطان والتشخيص المبكر للبهارسيا، والطرق الجديدة لتشخيص تليف الكبد ودراسة العلاقة بين سوء التغذية والبلهارسيا، ودراسة أمراض الكبد فى الأطفال المصريين، والمخاطر الصحية لعمال المخابز، والعاملين بمجال البترول، والتأثير الضار لثانى كبريتيد الكربون والرصاص ودراسة عن مدى انتشار حالات وباء الالتهاب السحائى الصديدى، ومدى صلاحية استخدام مياه المجارى للرى، ومدى انتشار أورام الغدة

الدرقية، وطرق علاج السرطان، والوسائل الجديدة لمنع الحمل، ودراسة النباتات الصحراوية فى علاج بعض الأمراض الشائعة فى مصر.

5 – مجال البيئة:

تم دراسة تأثير عادم السيارت على الصحة العامة، ودراسة إنشاء مزرعة نموذجية لإكثار الحياة البرية ودراسة تأثير بعض الغازات الضارة بالهواء على صحة الحيوانات فى منطقة منقباد، وتحديد العلاقة بين الأمراض البيئية الناشئة عن الطفيليات وتلك الناشئة عن أمراض المهنة، ورصد الملوثات الخطيرة فى منطقة الاسكندرية، وتحليل وتقييم المواد العضوية الذائبة فى مياه النيل.

6 – مجال الصناعة:

تم إجراء دراسات فى إدارة مصانع الغزل والنسيج وفى صناعة الأسمنت، تم وضع مواصفات قياسية للتعليب والتغليف لشركة (قها) الغذائية، وتم تصميم محولات لحام مختلفة القوة وتصنيعها، وتم وضع المواصفات القياسية لمواسير البلاستيك وطرق اختبارها، وتم إعداد برامج صيانة باستخدام الحاسب الآلى، تم تحليل خلايا اختزال الألومنيوم ونمذجتها بغرض رفع كفاءة خطوط الإنتاج (1)[1].

[1] المجلس الأعلى للجامعات – وحدة تنسيق العلاقات الخارجية: التقرير النهائى، مرجع سابق، ص 31

جدول رقم (25)

نسبة المشروعات الممولة إلى جملة مشروعات الترابط طبقا لمجالات البحث

المجال / البيان	عدد المشروعات المقدمة (1)	عدد المشروعات الممولة (2)	1 / 2
الزراعة وإنتاج الغذاء	434	106	24,4
الطاقة	157	83	52,9
السياسة الاقتصادية	7	7	100,0
تنمية الأراضى	37	10	27,0
الصحة	205	50	24,3
الصناعة	74	36	48,6
البنية الأساسية	38	16	42,1
تنمية الموارد البشرية	48	16	33,3
الدراسات البيئية	56	16	28,6
العلوم التطبيقية	67	25	37,3
الإجمالى	1123	365	320,6

ويبين الجدول السابق المشروعات الممولة ومجالاتها ونسبتها إلى جملة المشروعات (1)[1].

بعض المعوقات التى تواجه المشروعات البحثية:

ويوضح الجدول الآتى عدد المشروعات الممولة والمشروعات المنتهية ونسبتها إلى المشروعات الممولة

[1] المجلس الأعلى للجامعات: التقرير النهائى، ص 31.

- مدة المشروع لاتقل عن سنتين.
- تشمل تمويل عدد (6) مؤتمرات.

جدول رقم (26)

نسب إجمالى أعداد المشروعات المنتهية إلى المشروعات الممولة حسب نوع المشروع

البيان	عدد المشروعات الممولة (1)	عدد المشروعات المنتهية (2)	1 / 2
مشروعات شاملة	6	-	0,0
مشروعات متخصصة	157	105	66,9
مشروعات مسحية	106	86	81,1
مشروعات رفع الكفاءة البحثية	96	53	55,2
الإجمالى	365	244	66,8

وواضح من الجدول عدم الانتهاء من جميع المشروعات الشاملة، وتأخر حوالى 34 % من المشروعات المتخصصة، 19 % من المشروعات المسحية، وترتفع نسبة مشروعات الكفاءة البحثية لتصل إلى حوالى 45 % من إجمالى عدد المشروعات الممولة.

وبشكل عام فإنه يتبين من الجدول عدم الانتهاء من أكثر 33 % من إجمالى المشروعات الممولة، ومن الواضح من هذا الجدول أن مشروع الترابط قد أولى إهتماما كبيرا بالزراعة حيث تصل نسبة التمويل 29 % والطاقة 23 % والصحة 14 % والصناعة 10 % وهو ما يتمثل الأهمية الكبرى لتطوير مصر، ولقد لوحظ أن نسبة تمويل مشروعات تنمية الموارد البشرية – فى المرحلة الأولى لمشروع الترابط – لم تتعد 4,4% وهى نسبة ضئيلة قد تعطى انطباعا مخالفا للواقع، حيث لم يدخل فى هذه النسبة تنمية الكوادر العلمية

للجامعات ومعاهد البحوث، وإمداد المعامل بالأجهزة اللازمة لرفع القدرة البحثية ورفع كفاءة التعليم ؛ مما ينعكس مباشرة على مستوى الخريجين من هذه الجامعات.

أما بخصوص نسبة المشروعات المنتهية الممولة فيتضح أنها وصلت إلى 67 % للمشروعات المتخصصة، و 81 % للمشروعات المسحية، و 55 % لمشروعات رفع الكفاءة البحثية، ويلاحظ أن مشروعات رفع الكفاءة البحثية تأتى فى المرتبة الأخيرة، على عكس ماكان متوقعا، والملاحظ أيضا أن أقل نسبة فى المشروعات المنتهية هى مجال الصحة؛ حيث أن هذه البحوث تحتاج إلى وقت كبير لإجراءها (1)[1].

هذا وقد حددت مصادر متنوعة كثيرا من الصعوبات التى تؤدى إلى تعثر مشروعات البحوث الممولة فى إطار الترابط المصرى الأمريكى، منها (2) [2]: -

1 – عدم انتظام التمويل، وتأخره مما أدى إلى تأخير سير العمل فى معظم مشروعات التمنية.

2 – طول إجراء شراء الأجهزة والمعدات لإجراء البحوث، ويمثل الإفراج الجمركى عن الأجهزة المشتراه (وهى مسئولية مشتركة بين البنك والجمارك) العبء الأكبر، فضلا عن طول إجراءات السفر.

3 – تأخر الباحثين فى تقديم التقارير الدورية مما أدى إلى طول فترة تنفيذ المشروع.

4 – عدم الاستفادة الكلية من نتائج المشروعات من جانب الجهات المستفيدة.

5 – تأخر بعض أعضاء لجان التحكيم والمتابعة فى تقديم التقارير.

6 – إعارة الباحث الرئيسى أو الإجازات الخاصة، أو المهارات العلمية أدت إلى ارتباك العمل فى المشروع.

---

[1] المرجع السابق: ص 27 .

[2] تم استخلاص هذه السلبيات من المصادر التالية:

ـ المجلس الأعلى للجامعات: المرجع السابق، ص ص 145 – 146.

ـ المجلس الأعلى للجامعات – وحدة تنسيق العلاقات الخارجية، تقارير المشاريع البحثية (استنسل).

ـ تقارير لجان الأولويات بالتقرير التمهيدى – المرجع الأسبق ص ص 121 – 125 .

ـ راجع ملاحق مشروع الترابط فى نهاية الدراسة.

7 – صعوبة الاتصال والمتابعة مع المشارك الأمريكى.

8 – انخفاض كفاءة المسئول المالى والإدارى للمشروع، وعدم قدرته على التسوية السليمة للمبالغ المنصرفة للمشروع ؛ مما ترتب عليه تأخير صرف الدفعات المالية.

9 – اعتماد البحوث التطبيقية بصفة أساسية فى المشروع؛ لبحث مجالات التنمية المختلفة ذات الطبيعة التقليدية.

10 – عدم تمويل بعض المشروعات البحثية؛ بالرغم من موافقة لجان الأولوية، وأيضا موافقة وزير التعليم العالى عليها مثل المشروعات التالية:

أ – مشروع تثبيت الشواطىء فى ساحل الدلتا.

ب – مشروع منخفض القطارة.

جـ - مشروع دراسة تحمل الإطارات المطاطية المصنعة محليا.

11 – عدم تحديد الدور الأمريكى بدقة، وربما يرجع ذلك إلى طبيعة الاتفاقية التى تجعل له اليد العليا فى كل اجراءات المشروع، واتساع هذه المساحة إلى ما يعتقد له تأثيرا على المشروع.

12 – التشكيك فى القدرات المصرية تفاوضيا وإداريا وبحثيا؛ بسبب التمثيل الأمريكى الكامل الذى وصل إلى مرحلة الخطورة بالنسبة للأمن القومى المصرى؛ نتيجة لغموض الحدود الزمنية والمكانية والموضوعية لمشروع الترابط.

13 – أثبت مشروع الترابط أن البحوث الأمريكية للمشاريع وباعتراف الأمريكيين تذهب فى غالبيتها إلى تكاليف الخبراء الأمريكيين. وتمنع استخدام هذا التمويل فى أغلب الأحيان عن الخبراء المصريين العلميين بالحكومة (1)[1] من خلال التباين الواضح بين أجر الخبير الأمريكى والخبير المصري، فضلا عن الجوانب الأخرى فى شروط التعاقد؛ للحصول على الإمكانات المادية المطلوبة، تحقيقا لأهداف المشروع.

14 – خروج بعض المشروعات عن خطة البحث الأصلية.

[1] على على حبيش: التنمية التكنولوجية فى مصر، الشبكة القومية للتنمية التكنولوجية، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، القاهرة 1987، ص 247

15 – بحوث مشروع الترابط تعمل فى ضوء مفهوم خاص للتنمية، فالبرغم من اعتماد التمويل كمحور أساسى ومستهدف فى فلسفة المشروع فضلا عن تأسيس جهاز إدارى لتحقيق أهداف المشروع، فإن ذلك لم يساعد فى الإسهام فى فك أسر الجامعة من المصاعب المالية والإدارية التى تعوق قيامها بوظيفتها البحثية ؛ بحيث لا تستنزف قدراتها البحثية – وخاصة الممثلة فى أعضاء هيئات التدريس – فى مجهودات مرتبطة بظروف بعينها، ترتبط بها وجودا وعدما، وهو ما حدث حين تعرضت بحوث المشروع لأزمة تمويل لظروف مرتبطة بالإدارة المصرية، فلم يستكمل الطرف الأمريكى تمويل المشروع إلا بعد استمرار الإسهام المصرى وذلك بعد لجوئها إلى المنح السلعية ذات التمويل الأمريكى أيضا.

16 – عدم الانتهاء من تسوية حسابات المشروع خاصة حسابات جامعة القاهرة حتى انتهاء فترة الدراسة.

17 – اعتماد المشروع للبحوث التطبيقية بشكل جوهرى، وهو الاتجاه الذى تبنته الوكالة فى مشاريعها البحثية مع الجامعات والمراكز البحثية المصرية؛ لخدمة عملية التنمية، بالرغم من أن الوظيفة الاجتماعية يجب ألا تعنى طغيان البحوث التطبيقية على البحوث العلمية الأساسية التى تشكل جوهر المعرفة النظرية، كما إن استقلال الجامعة يعنى قدرة الجامعة على رفض القيام بأى مشروعات بحثية (سرية) ذات آثار اجتماعية ضارة، كما تعنى أيضا قدرة المجتمع على التدخل لإيقاف مثل تلك البحوث (2)[1].

18 – بحوث مشروع الترابط تعمل فى ضوء مفهوم خاص لأولويات التنمية، حيث ثبت أن أولويات التمنية سبقت الخطة القومية للتنمية، فضلا عن تطابق أولويات المشروع مع الأولويات التى تفرضها الهيئات الدولية، كالبنك الدولى لتقديم المساعدات الاقتصادية التى تقرها.

19 – إقرار المشروع لتمويل بعض المستحدثات التربوية فى التعليم الجامعي، بالرغم من كونها غير مدرجة فى أهدافه.

[1] راجع ملاحق مشروعات الترابط فى نهاية الدراسة.

وتجدر الإشارة إلى تكامل أنشطة المعونة مع أنشطة الجامعات الأمريكية وإفادتها منها، وظهر ذلك فى اتجاه بعض الاتحادات والهيئات الأمريكية نحو تكوين نهج جديد للعلاقة بين الجامعات الأمريكية وهيئة المعونة AID، وتزعمت المبادرة الاتحاد القومى لجامعات الولايات المتحدة وكليات الأرض الممنوحة

Nationa Associaion of state Universities Land Grand Collages

حيث تجنى هذه الفائدة من هذه العلاقة هيئة المعونة الأمريكية والجامعات الأمريكية، بل الأمة الأمريكية كلها، فكلما زادت مساحة الخبرة لهذه الجامعات كانت المصالح الأمريكية أرسخ قدما عندما تدخل فى مجالات جديدة، فضلا عن مساعدة العمل الدبلوماسى التقليدى لحكومة الولاية لزيادة مقدرتها فى المنطقة، وأخيرا إثراء البرامج الجامعية الأمريكية نفسها, وهناك مصالح أخرى غير ملموسة لا يمكن قياسها برغم واقعيتها وديمومتها.

ومن الأمثلة التى أفادت أمريكا منها – فى تنفيذ برامجها الجامعية فيما وراء البحار والممولة بواسطة هيئة المعونة الأمريكية AID ماذكرته وثيقة أمريكية، ويمكن تلخيصه فى الآتى: -

1 – أثر ما تعلمته كلية الطب بجامعة ألينوى من تعاونها مع جامعة شنغهاى فى تايلاند فقد ثبت لها إمكانية تطبيق بعض النتائج هناك على مجهوداتها لتحسين الصحة العامة والطب الوقائى فى مدينة شيكاغو، بالإضافة إلى ما تعلمه أطباء ألينوى من كيفية استخدام عدد محدود من هيئة التدريس الفنيين وعدد كبير من مساعدى الأطباء Semiskilld فى معالجة عدد كبير من الناس.

2 – أثر خبرة مدرسة (هارفارد) للصحة العامة من مشروعها فى تونس حيث استخدمت المقويات - حبوبا وفيتامينات ومعادن – لتحسين مستوى التغذية بين الناس فى منطقة نائية والمكان معزول، ويسمح بقياس النتائج بطريقة لا يمكن أن تتم فى العالم المتقدم، وانعكست هذه الخبرة على أولئك الأمريكيين الذين يعدون الحبوب جزءا أساسيا من غذائهم فى الولايات المتحدة.

3 – أثر سلسلة المنح المرتبطة بالبحث الجامعى والصناعة الخاصة فى مجال التغذية بالبروتينات حيث من المعتقد أن القيمة الغذائية للحم الخنزير والدجاج يمكن تحسينها عن طريقة العليقة المقواه بدرجة أكبر من هذه الحيوانات، وإذا كانت البرامج التى تقوم بها هيئة المعونة تفيد فى تحسين التغذية فى الدول الأقل تقدما، فإن المنتجين الأمريكيين للأطعمة سيحصلون على هذه النتائج ليساعدوا فى تحسين التغذية الأمريكية. بالإضافة إلى ماسبق زيادة مهارة مئات من الاختصاصيين الأمريكيين من خبرتهم فيما وراء البحار حيث يتولون عقب عودتهم مراكز أكثر مسئولية فى معاهد بلادهم (1)[1]

4 – تحددت معوقات البحث العلمى فى الجامعات المصرية فى ثلاث نقاط رئيسية هى: -

أ – ضعف الجهاز الإدارى وتنظيماته.

ب – فقدان السياسة البحثية والعلمية.

جـ - ندرة الموارد المادية، وقصور عملية التمويل.

5 – شكلت المعونات الأجنبية مخرجا لحل القصور فى الإمكانات المادية والفنية؛ إذ إنها تساعد على توفير التمويل اللازم والتجهيزات والمعدات المطلوبة، بجانب الاحتكاك، وتبادل الخبرات بين العلماء المصرين والأجانب.

6 – تعددت الاتفاقيات التى قامت بها الوكالة الأمريكية للتنمية، وعكس الاطار العام لمشروع الترابط بين الجامعات المصرية والأمريكية أسلوب هذه الاتفاقيات حيث يعد من ثمراتها، التى بدأت منذ سنة 1981، ولوحظ اتجاه المشروع إلى الربط المباشر بين الولايات المتحدة – ممثلة بوكالتها usaid

والجامعات المصرية بإنشاء وحدة تنسيق العلاقات الخارجية frcu ويقوم بتوجيه مسارها المجلس التنفيذى المشترك.

7 – جاءت الولايات المتحدة الأمريكية فى مقدمة الدول الأجنبية والمنظمات الدولية المقدمة للمعونات فى مجالات التنمية بصفة عامة وفى التعليم والبحث العلمى بصفة

---

[1] * * ملاحق الرسالة (1).

1 – محمد السيد سليم: الجامعة والوظيفة الاجتماعية للعلم، مرجع سابق ص 191

Betr pp 168 – ، Cit، Op، Jr،M.Tollefson

خاصة، وتمحورت سياسة الولايات المتحدة من خلال وكالتها للتنمية الدولية usaid فى الاتجاه نحو مشكلة ندرة الموارد المادية وقصور التمويل بخاصة، والتعاون فى رسم سياسة بحثية.

8 – شكلت الوظائف المنوطة بالمجلس التنفيذى المشترك، والوحدة frcu إحدى الوظائف الأساسية للمجلس الأعلى للجامعات، من خلال إحدى اللجان الدائمة وهى لجنة العلاقات الثقافية.

9 – وجود نصوص – باتفاقية الترابط – تقلل من شأن التشريع المصرى، كما تمثل قيودا على حرية الجانب المصرى فى التصرف – فى توجيه بحوث المشروع بالرغم من إسهام مصر فى المشروع بالتمويل النقدى الذى يقترب من 25 % من إجمالى تمويل مشروع الترابط – من هذه النصوص:

أ- استخدام طائرات تحمل علم الولايات المتحدة الامريكية.

ب- شراء السلع الأمريكية.

جـ - موافقة الوكالة الأمريكية على المناقصات والعطاءات.

د – الإعلان عن إسهام أمريكا فى المشروعات.

هـ - ارتفاع المخصصات التى تدفع للباحثين الأمريكيين والشركات الأمريكية حيث أن ما خصص من مرتبات أمريكية يصل إلى أكثر من 20 % من إجمالى المخصصات المالية للمشروع، ويمثل فى ذات الوقت حوالى 30 % مما تقدمه الوكالة الأمريكية، كما يمثل حوالى 50 % مما تقدمه هذه الوكالة من عون بالدولار الأمريكى، وعلى هذا فإن هذه المكافآت تفوق المخصص للمعدات والتجهيزات.

و – نصت الاتفاقية على إعفاء المشروع من أية ضريبة أو رسوم مفروضة طبقا للقوانين السارية فى مصر.

ز – تزويد الوكالة الأمريكية بالمعلومات والبيانات.

حـ - حق الوكالة فى التفتيش على المشروعات.

ط – حق الوكالة فى إنهاء المشروع وأخذ التعويض من مصر.

10 – بروز عدد من الايجابيات، من خلال إجراء بحوث ترتبط بتطوير التعليم الجامعى، وخدمة مجالات التنمية المختلفة، فى ضوء الأولويات التى حددتها إدارة المشروع وهى الزراعة، والطاقة والسياسة الاقتصادية، وتنمية الأراضى، وتكنولوجيا الصحراء، والسكان، والصحة، والصناعة والبنية الأساسية، والطاقة البشرية، ودراسة البيئة، وعلوم تطبيقية، مع تأكيد اتفاقية المشروع ضرورة إضافة مشروعات جديدة كل عام، إلا أن تقارير المشروع تشير إلى ضعف الاستفادة الكلية من نتائج المشروعات من جانب الجهات المستفيدة ؛ بالرغم من إمكانية اتصال إدارة المشروع بهذه الجهات.

11 – تشير الإجراءات التى اتخذتها وحدة تنسيق العلاقات الخارجية frcu فى قبول المشروعات البحثية إلى اعتماد الأولويات الآتية:

(1) السياسة الاقتصادية.

(2) الصحة.

(3) الزراعة وإنتاج الغذاء.

(4) تنمية الأراضى .

(5) الدراسات البيئية.

(6) تنمية الموارد البشرية.

(7) العلوم التطبيقية.

(8) البنية التحتية.

(9) الصناعة.

(10) الطاقة.

ويلاحظ أن بحوث الصناعة والطاقة التى قام المشروع بتمويلها جاءت فى المرتبتين الأخيرتين، وهو ما يعنى عدم التزام المشروع بالأولويات التى أعلنها، بالرغم من اعتماد المشروع للبحوث التطبيقية بصفة أساسية وغلبت عليها الطبيعة التقليدية، بعيدا عن بحوث التطوير التكنولوجى، بينما قبل المشروع جميع البحوث فى السياسات الاقتصادية، ولطبيعة البحوث الصحية فى مسح جميع محافظات مصر لذا جاءت فى المرتبة الثانية، وهو مايعنى

أن المشروع يقوم – ممثلا بإدارته – بتوجيه البحوث وترتيب أولوياتها من وجهة نظر خاصة به.

12 – تأخر جميع بحوث المشروع بأنواعها (الشاملة والمتخصصة ورفع الكفاءة البحثية) عن مواعيدها المقررة، مما أدى إلى لجوء بعض القائمين بالأبحاث إلى الاقتصار على الجانب النظرى للبحث، بغض النظر عن نتائجها العلمية بالرغم من اعتمادها، خاصة البحوث المعتمدة على الدراسات الميدانية والتجريبية بصفة أساسية.

13 – عدم انتظام التمويل، وتأخره فى بعض الأحيان، وترتب على ذلك تأخير سير العمل فى معظم بحوث المشروع، فضلا عن طول إجراءات شراء الأجهزة والمعدات الخاصة بالبحوث، وطول إجراءات الإفراج الجمركى للأجهزة المشتراه، بالرغم من التسهيلات والتيسيرات التى تفرضها اتفاقية المشروع بخصوص هذا الشأن.

14 –خروج بعض المشروعات البحثية عن خططها الأصلية، وإقرار تمويل مشروعات غير مدرجة فى برامج مشروع الترابط، وغض النظر عن تمويل مشروعات بحثية، برغم الحصول على الموافقات المطلوبة من وزير التعليم، ورئيس المجلس الأعلى للجامعات، ومن هذه المشروعات، مشروع منخفض القطارة، ومشروع دراسة تحمل الإطارات المطاطية المصنعة محليا.

15 – تأخير تقديم التقارير الدورية وتقارير المتابعة من قبل الباحثين وأعضاء لجان التحكيم للسفر، بالإضافة إلى عدم اكتمال عدد من البحوث لظروف الإعارة أو الأجازات الخاصة للسفر، أو للعمل لفترة من الوقت، وهذا يؤدى إلى ارتباك العمل فى المشروع مع صعوبة المتابعة والاتصال مع المشارك الأمريكى، وقد بلغ فائض المشروعات المتعثرة 15000 دولار أمريكى، وقبل إنها حول مسارها إلى مجالات أخرى

16 – اتساع دور المشاركة الأمريكية فى المشروع لتشمل جميع المستويات الإدارية والفنية فضلا من المشاركة فى بحوث المشروع.

17 – عدم تحديد الدور الأمريكى فى إطار اتفاقية المشروع وسع من دائرة الميادين التى تعمل فيها بحوث المشروع وذلك من حيث الزمان والمكان والموضوع كما يلى:

أ – غموض الحدود الزمانية للاتفاقية، حيث استوعبت المرحلة الأولى المدة المقررة فى الاتفاقية، وفى الخطة القومية للتنمية، وظلت تمتد تباعا حتى سنة 1993.

ب – تجاوز الحدود الموضوعية، فمن جهة فتح المشروع أمام الباحثين البحث فى جميع مجالات التنمية المصرية، سواء على مستويات السياسات، ومن وجهة أخرى تجاوز المشروع مجرد قراءة خطط التنمية إلى دراسة الواقع الميدانى.

جـ - تجاوز المشروع نطاق التعامل مع الجامعات المصرية – بما فيها جامعة الأزهر – إلى التعامل مع الوزارات والمؤسسات المختلفة فى القطاعين العام والخاص من خلال وحدة تنسيق العلاقات الخارجية، فضلا عن التمثيل النسبى لمعظم الوزارات الحكومية بجانب القطاع الخاص فى المجلس التنفيذى للمشروع

د – إتساع الحدود المكانية حيث شملت بحوث المشروع معظم الأقاليم المصرية من خلال الجامعات ووحدة تنسيق العلاقات الخارجية.

18 – ركز المشروع على قضية التنمية، وهو المفهوم الذى أشارت عديد من الأدبيات والدراسات إلى التعامل معه بحذر فى إطار هذه الاتفاقيات، وفى ضوء المشروع ارتبط تحديد المفهوم ومحاوره ومجالاته بتفسير الجهة التنفيذية المديرة للمشروع، ووصل التركيز على استخدام مفهوم التنمية إلى أكثر من 87 % من بنود الاتفاقية، فضلا عن أن اتفاقية المشروع استخدمت عديدا من الكلمات الغامضة مثل – المناسب – بصورة معقولة – فى كل الأوقات – الاستخدام الفعال.

19 – إبراز فضل الولايات المتحدة فى تقديمها المنح أو المعونات من خلال ضرورة الإعلان المناسب عن المنحة، بغض النظر عن مفهوم المناسبة هل هو مناسب للموضوع؟ أو مناسب للوكالة ؟.. فضلا عن سياسة جمع المعلومات والبيانات من خلال مطالبة الوكالة بهذه المعلومات، وتجاوز ذلك إلى البيانات التى يظن أن لها تأثير على المشروع.

مناقشة النتائج فى ضوء المتغيرات المجتمعية فى مصر خلال فترة الدراسة

يقطع كثير من الباحثين بأن مصر شهدت – على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية منذ 1971 وحتى نهاية الدراسة – تغييرا شاملا وكاملا فى

التوجهات والسياسات (1)[1]، ومن المقطوع به أنه لايمكن أن يحدث تغيير فى اتجاه ما بالمجتمع، دون أن يؤثر على كافة الاتجاهات الأخرى.

ويبرز – بشكل واضح – تغيير الجانب السياسى بتغير القيادة الحاكمة، بوفاة الرئيس عبد الناصر سنة 1970، وإزاحة ما أطلق عليهم مراكز القوى 1971، ومجىء الرئيس السادات وترسيخ اقدامه فى الحكم. ويمثل هذا متغيرا مستقلا بالنسبة لباقى المتغيرات الأخرى التى تمثل بالنسبة له متغيرات تابعة وبالبناء على ذلك فإن النظرة إلى المجتمع بحسبانه نسقا كليا متكاملا، يتكون من عدد من الأنساق الفرعية يقوم كل منها بالوظائف نفسها من تأكيد الذات، والتكيف، والتكامل الذاتى، وتحقيق أو إنجاز الأهداف (2)[2].

ويتناول البحث فيما يلى أبرز المتغيررات التى قد تفسر ما وصل إليه البحث من نتائج:

1 – المتغيرات السياسية:

يمكن التمييز فيها بيت مرحلتين: الأولى من سنة 1970 حتى سنة 1976، والثانية من 1976 حتى نهاية الدراسة.

فى الفترة الأولى استمر التنظيم السياسى الواحد، ممثلا فى الاتحاد الاشتراكى العربى، وفى الفترة الثانية سمح بقيام المنابر السياسية التى تحولت بقرار السادات إلى أحزاب.

وبعد أن ترسخ حكم السادات – بإزاحة من أطلق عليهم مراكز القوى فى 15 مايو 1971 – طلب من مجلس الأمة بعد ذلك وضع الدستور الدائم، وشكلت لجنة من ثمانية أعضاء انقسمت إلى أربع لجان، الأولى اختصت بدراسة المقومات الأساسية للمجتمع والحريات والأخلاق، والثانية دراسة نظام الحكم، والثالثة دراسة نظام الإدارة المحلية والقوانين الأساسية، أما الرابعة فقد اختصت بتلقى مقترحات الجماهير، وعمل موجز لها وتبويبها، وتوزيعها على اللجان الثلاثة السابقة، كل فيما يخصه، وتفرعت هذه اللجان إلى لجان فرعية أو أكثر.

---

[1] راجع ذلك:

أحمد ثابت: الدولة والنظام العالمى مؤتمرات التبعية ومصر، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد جامعة القاهرة 1992.

[2] كمال محمود المنوفى: أصول النظم السياسية المقارنة – الكويت – شركة الربيعات للنشر والتوزيع ط1، الكويت 1987 ص ص 101 – 108 .

وعرض مشروع الدستور على الشعب للاستفاء فى شهر نوفمبر 1971 ووافق عليه الشعب، وبدأ العمل من تاريخ إعلان هذه المةافقة طبقا للمادة 193 من الدستور، ويعمل بهذا الدستور من تاريخ إعلان موافقة الشعب عليه فى الاستفاء (1) [1].

ويمكن استخلاص القضايا المهمة التى جاء بها دستور 1971: -

1 – تأكيد وضع السلطة القضائية:

حلت الشرعية الدستورية محل الشرعية الثورية، وكذلك – دولة المؤسسات – بما يتفق مع ما جاء بالدستور فى خصوص ذلك من عدة نواحى هى:

أ – تأكيد وضع السلطة القضائية فى إطار النظام الدستورى المصرى.

ب – النص على أن يقوم على شئون الهيئات القضائية مجلس أعلى يرأسه رئيس الجمهورية.

جـ - النص على إنشاء المحكمة الدستورية العليا، واعتبارها هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها[2]

د – النص على أن مجلس الدولة هيئة قضائية مستقلة (3)[3].

وبصدور القانون رقم 34 فى 10 / 6 / 1971 استخدمت نظام الدعى الاشتراكى فى التشريع المصرى وبدأ القضاء السياسى، حيث أدى هذا النظام بالتطورات القانونية إلى إنشاء محكمة القيم التى تضم عناصر غير قضائية، مما قنن القضاء السياسى، كما صدر قانون حماية القيم من العيب فى 19 / 5 / 1980.

2 – قيام النظام السياسى على أساس تعدد الأحزاب:

---

[1] محمد حسنين عبد العال: القانون الدستورى، دار النهضة، القاهرة 1992، ص ص 178 – 179.

[2] المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية: المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى (1952 – 1980)، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة 1985، ص 305 .

[3] المرجع السابق، ص ص 303 – 306 .

أخذت المادة الخامسة من الدستور فى صيغتها الأصلية بنظام الاتحاد الاشتراكى القائم على أساس مبدأ ديمقراطية تحالف قوى الشعب العامل من الفلاحين والعمل والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية وفى 19 يوليو 1979 وافق مجلس الشعب – من حيث المبدأ – على تعديل الدستور، وأصبح النص كما يلى: يقوم النظام السياسى فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب، وذلك فى إطار المقومات والمبادىء الأساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليه فى الدستور وينظم القانون الأحزاب السياسية.

ومما يستحق الوقوف أمامه صدور القانون رقم 40 لسنة 1977 فى 7 يوليو 1977 بنظام الأحزاب السياسية قبل التعديل الدستورى سالف الذكر، وجدير بالملاحظة القيود الواردة على تكوين الأحزاب طبقا للمادة الرابعة (تسعة شروط لتأسيس الحزب) المواد 8، 12، 16 .

3 - استمرار الدور المحورى للقيادة السياسية:

ويبرز ذلك تعديل المادة 77 من الدستور عام 1980 حيث يقضى بجواز إعادة انتخابات رئيس الجمهورية لمدة تالية متصلة مع رئاسته لأحد الأحزاب السياسية، ويمنح الدستور رئيس البلاد سلطات كبرى تتمثل فى الآتى:

أ – اتخاذ إجراءات سريعة – بموجب المادة 74 من الدستور – فى حالة قيام خطر يهدد الوحدة الوطنية أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء دورها الدستورى.

ب – تعيين نوابه بموجب المادة 139، وتحديد اختصاصاتهم وإعفائهم من مناصبهم.

جـ - تعيين رئيس مجلس الوزراء، ونواب الوزراء، وإعفائهم موجب المادة 141، وبموجب المادة 134 / 1 تعيين الموظفين المدنيين والعسكريين والممثلين السياسين، وعزلهم.

هـ - إصدار اللوائح بموجب المادة 144 من الدستور، وذلك لتنفيذ القوانين، وله تفويض غيره في إصدار لوائح الضبط بموجب المادة 145 من الدستور، وإصدار القرارات اللازمة لإنشاء وتنظيم المرافق والمصالح العامة طبقا للمادة 146.

و – إعلان حالة الطوارىء طبقا للمادة 148 بضابتين:

- عرض هذا الإعلان على مجلس الشعب
- لمدة لا يجوز مدها إلا بموافقة مجلس الشعب.

ز – حل مجلس الشعب، وكذلك إصدار قرار بوقف جلساته.

وقد كشفت الممارسة السياسية عن أزمة النظام، وضعف دور المؤسسات، سواء كانت شعبية أم تنفيذية أمام إدارة القيادة السياسية، مما يؤكد بقاء الدور المحورى للزعامة السياسية فى عملية التغيير.

وكانت القيادة السياسية تتبنى وجوب التزام الاحزاب بحدود لا تتجازها وهى القضايا القومية التى تجتمع عليها وتلتف حولها.

وقد شهدت الفترة طرد الخبراء السوفييت من مصر، فى إطار الاستعداد لحرب التحرير فى أكتوبر 1973، وما أدت إليه من تحسن صورة مصر عسكريا وسياسيا بتحقيق انتصار واضح على إسرائيل وبعد إنتهاء حرب أكتوبر 1973 بدأت محاولا فض الاشتباك، وتوقيع اتفاقية كامب ديفيد بين اسرائيل ومصر بوساطة الولايات المتحدة الأمريكية، وطبيعى أن يرتبط ذلك بتحسن واضح فى العلاقات الأمريكية المصرية، فى الوقت الذى أصبحت فيه العلاقات السوفيتية المصرية متدهورة، وقد أدى التحسن فى العلاقات بين مصر وأمريكا إلى عودة المعونات الأمريكية إلى مصر.

وانتهى عهد السادات بوفاته، بعد أن وصلت الأزمة السياسية ذروتها بأن ارتفعت حدة لغة التعامل السياسى إلى أن انتهى الأمر إلى مواجهة شاملة بين النظام الحاكم والقوى الاجتماعية بوضع جميع المعارضين فى السجن بما عرف بأزمة سبتمبر 1981، وبانتقال السلطة إلى الرئيس مبارك أسهمت بعض الغييرات فى تهدئة حدة الأزمة إلا أن الآراء تفرغت إلى ثلاث اتجاهات بخصوص موضوع قضية التغيير:

الأول: مجمل سياسيات السبعينيات وصلت إلى طريق مسدود، وعليه فلا بد من التفكير الجوهرى فى هيكلة النظام السياسى: الدستور، والسياسات الداخلية والخارجية، بحيث تتم على دفعات وبشكل تدريجي لتحقيق الاستقرار السياسى والتمنية الاقتصادية؛ لإعادة التوازن فى المجتمع.

الثانى: التغيير المستملا يؤدى إلى عدم الاستقرار وتخوف رأس المال الأجنبى، مع الاعتراف ببعض التجاوزات والأخطاء فى التطبيق، ولا مانع من إحداث بعض التعديلات فى إطار ذات السياسات، ويتسم هذا الرأى بالدفاع عن مصالح أصحابه ومراكزهم.
الثالث: التغيير حتمى؛ تقتضيه ظروف التطور، بما لا يتنافى مع مقتضيات الاستقرار السياسى والاجتماعى؛ وهو ما اقترب منه الرئيس مبارك (1) [1].
وقد أعلنت حالة الطوارىء فى أرجاء البلاد عقب أحداث أكتوبر 1981 لمدة عام، ويتم تجديدها لاستمرار حالة الخطر التى أدت إلى فرضها.
وشهد الواقع تغييرا إيجابيا فى السياسة الخارجية والقضايا المتعلقة بها بوجه عام، مثل التقارب العربى / المصرى بعودة العلاقات مع جميع الدول العربية، وعودة مصر للمنظمة الإسلامية، وعودة جامعة الدول العربية لمصر، ودخلت مصر فى غمار عملية عسكرية لإخراج الجيش العراقى من الكويت، فى غمار عملية تصالحية محورها إيجاد حل نهائى للصراع الأزلى فى المنطقة مع اسرائيل، وفى الوقت نفسه شهدت فترة حكم الرئيس مبارك تحسنا فى علاقات مصر مع الدول الأجنبية، فتحسنت علاقتها مع الاتحاد السوفيتى السابق، ومع غيره، كما استمرت علاقات التعاون بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، بل زادت بشكل واضح.

أما عن الوضع الدستورى للتعليم، فقد عبر الدستور عن تقديره لأهمية العلم والتعليم، إذ نصت المادة 18 على أن التعليم حق تكفله الدولة، وهو إلزامى فى المرحلة الإبتدائية، وتعمل الدولة على مد الإلزام وإلى مراحل أخرى، وتشرف الدولة على التعليم كله، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج، وهذه المرة الأولى التى ينص الدستور المصرى استقلال الجامعات

[1] علىُ الدين هلال (محور): النظام السياسى، سلسلة الذكرى الثلاثين لثورة 1952، المركز العربى للبحث والنشر، القاهرة 1982، ص ص 24 – 25 .

ومراكز البحث العلمى لتتمكن من القيام بدورها التعليمى والحضارى فى المجتمع على أكمل وجه (1)[1].

كما أكد الدستور مجانية التعليم فى مراحله المختلفة بمؤسسات الدولة التعليمية، كما أكد أن محو الأمية واجب وطنى، تجند كل طاقات الشعب من أجل تحقيقه للمادتين 20 – 21.
وعقب المصالحة الوطنية بين النظام الحاكم والقوى الوطنية فى مستهل عهد مبارك شهدت هذه الفترة كثيرا من المشروعات والمؤتمرات لإصلاح وتطوير التعليم الذى يعانى مشكلات كثيرة، منها نقص كفاية الأبنية والتجهيزات التعليمية بالمقابل مع التزايد السكانى، مما يؤثر على قدرة الاستيعاب، وتردى العملية التعليمية، وبروز ظاهرة الدروس الخصوصية، وتسرب الأطفال للعمل؛ لرفع مستوى دخل الأسرة فى مقابل التضحية بالتعليم (2)[2].
وقد أبرز المستوى الجامعى بعض انعكاسات السياسات التعليمية فى الآتى:
1 – التمسك بمبدأ (مجانية التعليم) على أساس أنه مبدأ دستورى، ومع اعتراضات كثيرة حول المبدأ وتطبيقه من مسئولين كبار داخل جهاز الحكم، إلا أن القيادة السياسية أكدت ضرورة الحفاظ على مجانية التعليم، وفتح الباب للمبادرات الشعبية والذاتية من خلال التبرعات لخدمة العملية التعليمية بكافة أبعادها.
2 – أبدت القيادة السياسية اهتماما ملحوظا بعملية تطوير التعليم، خاصة التعليم الجامعى، فوضعت تحت رعايتها كافة مؤتمرات تطوير التعليم، لكنها فى الوقت نفسه، كانت حريصة على اعتبار مسألة تطوير التعليم شأنا خاصا، وعلى الجامعة وضع الخطط والتوصيات، وأن يضع جهاز الدولة مايتم التوصل إليه فى سياسات يجرى العمل على تطبيقها حسب القدرات والامكانات المتوفرة.
3 – وجود أكثر من خطة وأوراق قدمت فى العديد من المؤتمرات حول تطوير التعليم الجامعى إلا أن غالبيتها لم يتم الاستفادة منها.

[1] المجلس الأعلى للجامعات – اللجنة العليا لتطوير الأداء الجامعى: تقرير اللجنة، مرجع سابق، ص 37 .
[2] راجع فى ذلك الدراسات المقدمة إلى مؤتمر التعليم قبل الجامعى الذى عقد بنادى هيئة التدريس، جامعة القاهرة 1992 .

4 – حكم ممارسة النظام السياسى وتعامله مع مسألة تطوير التعليم وضع الناحية الاقتصادية على قمة الأولويات، وظهر القطاع الجامعى بشكل واضح من حيث تواضع نسبة الانفاق عليه بدرجة كبير؛ بالمقارنة ببقية القطاعات، ويعكس ذلك الاهتمام البالغ بالبنية الأساسية المادية، دون الاهتمام بالبنية الأساسية البشرية التى يعد التعليم عمادها الأساسى، كما تظهر هذه المفارقة إذا ما قورنت نسبة الانفاق على النعليم الجامعى فى مصر بنسبة الانفاق فى بلاد مجاورة تمر بالصعوبات والمشكلات الاقتصادية نفسها التى تمر بها مصر.

5 – بداية الحديث عن فكرة الجامعة الأهلية، واتخاذ خطوات تنفيذية فى هذا الصدد.

6 – أدى العامل الخارجى دورا لايستهان به فى مسار العملية التعليمية، خصوصا فى القطاع الجامعى، وكانت البداية ماعرف بمنح السلام، ثم إزداد دور المؤسسات التعليمية الغربية والأمريكية العاملة فى هذا المجال على الوجه الآتى:

أ – التوسع فى التعليم الخاص المصرى والأجنبى، فى مرحلة ماقبل الجامعة، ودخول أنواع جديدة من الشهادات والتعليم الموازى الأجنبى مرتفع التكلفة اقتصاديا.

ب – ازدياد الإقبال على الالتحاق بالجامعة الأمريكية بالقاهرة، وإقامة جامعة فرنسية شبيهة على مستوى الدراسات العليا فى الاسكندرية، بعد دخول مصر عضوا فى مجموعة الفرانكفون.

جـ - ازدياد أنشطة المؤسسات الأمريكية العاملة فى الأنشطة التعليمية، إلى جانب المؤسسات الغربية كالألمانية والفرنسية، وإنشاء مشروعات الترابط العلمى بين الجامعات المصرية وبعض الجامعات الأمريكية والغربية وتدفق ما يعرف بمنح السلام على الجامعات المصرية فى كافة التخصصات (*)[1]

[1] * انعكست ظروف السياسة الخارجية على منح السلام الأمريكية ومشروعات ترابط البحوث بين الجامعات المصرية والجامعات الأمريكية مما تعكس توجها سياسيا وثقافيا معينا له تمويله وإدارته وأهدافه التى تهدف إلى توثيق الصلة الفكرية والبحثية بين الجامعات المصرية والجامعات الأمريكية والتى لايمكن أن تكون فيها الجامعات المصرية فى موقف المنافس أو حتى المماثل فى موقف التابع من هنا يأتى الحوار والجدل حول هوية هذه المشروعات لاسيما السياسية والدينية واليسارية.

راجع: حسان محمد حسان، نادية جمال الدين: مرجع سابق.

د – دخول أموال المعونة الأمريكية فى مضمار خطة إصلاح التعليم من تدعيم بعض المراكز المهتمة بمناهج التعليم الجامعى وما قبله.

7 – تشجيع خطة التعليم الجامعى المفتوح، وهو تعليم مدفوع الثمن؛ للحصول على شهادة جامعية، حيث لم يلتزم بمبادىء هذا التعليم من فتح باب القبول، وتوسيع نطاق الاختيار مما قيد فرص الالتحاق به إلا للقادرين، فضلا عن أنه لم يواكب احتياجات التنمية المجتمعية.

2 – المتغيرات الاقتصادية:

صحب محاولات إنشاء نوع من التعددية الحزبية السياسية محاولات إنشاء نوع من الانفتاح الاقتصادى فضلا عن أنه بعد حرب أكتوبر 1973 ظهرت العديد من المشكلات التى كان لها آثار واضحة فى إعادة صياغة السياسة الاقتصادية للبلاد، وتأتى ازدياد حاجة البلاد إلى استيراد المواد الغذائية، وخاصة (القمح) ودفع قيمة هذه الواردات نقدا بالعملات الحرة، أو عن طريق التسهيلات المصرفية فى مقدمة هذه المشاكل خاصة، وأن أسعار هذه المواد فى ارتفاع حاد فى الأسواق العالمية، من هنا بدأت الدولة تعمل على تحقيق أهداف سياسة الانفتاح التى انتهجتها منذ سنة 1974، والتى صدر فى ترشيدها القانون رقم 143 والقانون 144 لسنة 1974، بالإضافة إلى قانون استثمار المال العربى والأجنبى رقم 43 لسنة 1974 المعدل بالقانون 32 لسنة 1977.

ويلفت الانتباه أن السياسات الاقتصادية المتبعة قد تخطت كثيرا نصوص الدستور المصرى الصادر سنة 1971، وعلى وجه التحديد تناوله تحديد المقومات الاقتصادية للمجتمع المصرى (المواد 23: 39) والذى يدور فى ضوء الأصل العام الذى ورد بالمادة الرابعة وهو الأساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية العامة (1)[1].

وعلى أية حال أعلنت الحكومة عزمها المتجدد على تطبيق سياسة الانفتاح مستهدفة ما يلى:

أ – القضاء على الاختناقات، وإزالة المعوقات التى أصابت مواقع الإنتاج، بسبب توحيد الموارد للوفاء بمتطلبات المعركة.

ب – الإسراع فى عملية التعمير وإعادة البناء.

جـ - استقطاب استثمارات جديدة بعيدة عن السيطرة والتحكم.

[1] محمد حسنين عبد العال: القانون الدستورى، مرجع سابق، ص 193 .

د – تمهيد الطريق أمام تحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول العربية.

هـ - إمدام البلاد بالخبرات العالمية والفنون الانتاجية الحديثة.

و – تهيئة الظروف لإيجاد سوق للاستثمارات العربية والأجنبية فى مصر.

ز – المساعدة فى بناء التقدم الإنسانى وتحقيق الرخاء فى المجتمع الدولى.

وأصدرت الدولة عدة قوانين وقرارات لتحقيق أهداف سياسة الانفتاح حتى سنة 1980، من أهمها: -

أ – القانون رقم 43 لسنة 1974 بشأن استثمار المال العربى والأجنبى والمناطق الحرة.

ب – القانون رقم 73 لسنة 1974 بشأن حق المواطنين فى ممارسة تمثيل الشركات الأجنبية فى مصر.

جـ - القانون رقم 136 لسنة 1974 بإلغاء الضريبة على التحويلات الرأسمالية والتحويلات الخاصة بالإعلانات للمسافرين.

د – القرار بقانون رقم 137 لسنة 1974 بالأحكام الخاصة بالاستيراد والتصدير والنقل.

هـ - القرار بقانون 286 لسنة 1974 بتحديد السلع المسموح استيرادها عن طريق السوق الموازية.

و – قرار وزير المالية رقم 64 لسنة 1974 بشأن تطوير السوق الموازنة للنقد.

ز – قرار وزير المالية رقم 65 لسنة 1974 ورقم 66 لسنة 1974 بشأن صرف العملات الأجنبية فى إطار السوق الموازنة للنقد، وتطوير الحسابات المسموح بفتحها بالعملة الأجنبية.

وقد كانت علاقة النخبة بالسلطة قبل ثورة يوليو تتلخص فى أن الثروة تؤدى إلى السطة، والاقتصاد يؤدى إلى السياسة، وممارسة العمل السياسى تعد من قبيل الوجاهة الاجتماعية، أما بعد الثورة

فقد عاش المجتمع خبرة مناقضة مؤداها أن السلطة تؤدى إلى الثروة، وأن ممارسة الحياة السياسية غالبا ما يؤدى إلى عالم الاقتصاد والأعمال، وهذا يعنى أن السلطة تستخدم كوسيلة لجمع الثروة، ودعمت هذه الظاهرة التغيرات التى انتابت المجتمع عقب سياسة الانفتاح الاقتصادى، حيث أصبحت تلك السمة أكثر وضوحا، والسياسة تؤدى إلى عالم الأعمال عبر المشاركة مع

رأس المال الخاص المحلى والعربى والأجنبى، الأمر الذى يؤدى – فى النهاية – إلى تمييع الحدود بين رأس المال العام ورأس المال الخاص (1)[1].

إلا أن مايستحق الوقوف أمامه هو فشل الإصلاح الاقتصادى (بالصدمة)؛ تنفيذا لاتفاق صندوق النقد الدولى حيث أدى إلى مظاهرات يناير 1977، ومع تعثر التحول الليبرالى، استمرت السياسة الاقتصادية تدريجيا فى الثامانينيات تدفع نحو (تحرير جزئى) لأسعار السلع والفائدة المصرفية والصرف الأجنبى، فضلا عن أسعار الحاصلات ومستلزمات الزراعة وخفض الاستثمار العام، والتركيز على البنية الأساسية، والإحلال والتجديد إلى جانب تقليص معدلات نمو العمالة فى القطاع العام والإدارات الحكومية.

ومن منظور بانورامى عام لأوضاع مصر الاقتصادية حسب بيانات الأمم المتحدة سوف يلاحظ أن متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى قد تدنى من 680 دولارا سنة 1987 إلى 660 سنة 1988، إلى 630 سنة 1990 إلى 610 سنة 1991 ثم إلى 600 سنة 1993، هذا مع العلم بأن متوسط معدل التضخم السنوى قد ارتفع من 9,6 % كمتوسط للفترة من 1970 – 1980، ليبلغ 12,5 % خلال الفترة من 1980 – 1991، وإن كان قد أخذ فى الانخفاض فى السنتين الأخريين حسب البيانات الرسمية، ويعود ذلك كله إلى الانخفاض فى النمو الاقتصادى مقاسا بمعدل النمو السنوى للناتج القومى الإجمالى الذى تدنى من 8,4 % خلال الفترة من 1973 – 1982 إلى 6,3 % فى الفترة من 1982 – 1987، ثم إلى 4 % خلال الفترة من 1987 – 1992، بل ويقدر أنه انخفض إلى حوالى 2,8 % فى السنوات الأخيرة التالية، ومما يضاعف الأعباء على الاقتصاد المصرى حجم الديون الخارجية الطويلة والقصيرة الأجل وخدمتها السنوية، فقد زاد حجمها من حوالى 1,7 مليار دولار سنة 1970، إلى حوالى 20,9 مليار سنة 1980، إلى 40,5 مليار سنة 1991 (2) [2].

ويمكن تصور إجمالى الديون إذا أدركنا أنها قد بلغت نسبتها إلى الناتج القومى الإجمالى أكثر من

---

[1] سامية سعيد إمام: من يملك مصر، دراسة تحليلية للاصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى (1974 – 1980)، دار المستقبل العربى، القاهرة 1986، ص ص 226 – 227.

[2] حامد عمار: أحوال الإنسان فى ربوع مصر ومؤشراتها فى مطلع التسعينيات، رابطة التربية الحديثة – كلية التربية جامعة عين شمس، القاهرة 1994، ص ص 6 7.

108 % سنة 1987، وقفزت إلى أكثر من 123 % سنة 1988، كما تقدر بحوالى 120 % سنة 1990 ومن المحتمل أن تكون النسبة قد انخفضت إلى مابين 90 – 70 % فى السنوات التالية الأخيرة، وقد بلغ متوسط خدمات الديون خلال الفترة من 1987 – 1990 حوالى 4,5 % من الناتج القومى الإجمالى وهو ما يعادل متوسط الإنفاق على التعليم من ذلك الناتج القومى خلال تلك الفترة، ولو نسب حجم الديون إلى جملة عدد السكان فى مصر لأصبح كل فرد مصرى مدين بـ 750 دولارا، وفى الجانب الأخر من المؤشرات الاقتصادية وملامحها

النقدية التى تمثل استنزافا لتلك الموارد تشير بيانات البنك الدولى إلى أن جملة الأرصدة المصرية من الأموال الموجودة فى البنوك والاستثمارات والأوراق المالية خارج البلاد تقدر فى نهاية سنة 1990 بحوالى 150 % من الناتج القومى الإجمالى لذلك العام، أى حوالى 4904 دولار * وهو مايسمى برصيد رأس المال الهارب، ولهروبه أسباب سياسية واقتصادية مرتبطة بمصادر طمأنينة الأفراد على مدخراتهم، بيد أنها تمثل حرمان الوطن الأم من مجالات استثمارها فى الداخل، وما تتيحه من زيادة معدلات النمو الاقتصادى وتوسيع فرص العمالة.

ويمكن تلخيص الأوضاع الاقتصادية منذ الثمانينيات بتباطؤ النمو الاقتصادى فى ضوء ما تدل عليه المؤشرات من انخفاض معدلات النمو عنها فى السبعينيات بصورة ماتدل عليه المؤشرات من انخفاض معدلات النمو عنها فى السبعينيات بصورة عامة، وفى مختلف قطاعات النشاط الاقتصادى، كما يتضح من الجدول التالى (1)[1]:

جدول رقم (27)

انخفاض معدلات النمو الاقتصادى

البيان	1980 – 1970	1990 – 1980

[1] حيث أن الناتج القومى الإجمالى سنة 1990 كان 44,2 مليار دولار، وأن متوسط الأرصدة الهاربة فى المنطقة العربية تقدر بحوالى 94,4 ٪ من الدخل القومى فى تلك السنة لمجموع الدول العربية، راجع فى ذلك:

1 – حامد عمار: مرجع سابق، ص ص 6 – 9 نقلا عن:

-World Bank, Development Report, 1993

-World Bank, Global Economic Prospects and the Developing Countries, 1993.

	%	%
معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى	9,5	4,8
معدل النمو السنوى فى قطاع الزراعة	2,8	2,4
معدل النمو السنوى فى قطاع الصناعة	9,4	4,2
معدل النمو السنوى فى قطاعات الخدمات	17,5	9,2

وتوضح المؤشرات بالجدول السابق أن الصورة لا تتمشى مع سياسة التنمية المطردة أو المتواصلة، أو ما يتوقع من تحسين لأحوال الناس المعيشية فى إطارها.

وتجدر الأشارة إلى مجهودات الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية فى المساعدات التى قدمت لمصر بالتنسيق مع وزارة التعاون الدولى فقد قدمت ستة عشر مليار دولار على مدى السنوات العشر الماضية؛ بهدف إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادى من خلال القطاع الخاص ودعمه والاهتمام بالعلم والتكنولوجيا لزيادة الانتاجية وتقليل التكلفة فى إعداد الكوادر الحكومية بغرض تحسين الميزانية (1)[1].

ومن ذلك يتضح أن الخطوط الأساسية للسياسة الاقتصادية واحدة خلال فترة الدراسة، وإن كانت سياسة الانفتاح الاقتصادى قد أثمرت إنهاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية والنقد الأجنبى والنشاط المصرفى، إلا أن هيمنة الدولة استمرت فى هذه المجالات، فحصلت هيئات قطاع الأعمال العام على مزيد من الاستقلالية الإدارية والمالية؛ كما خفت القيود على التسعير والتوظيف والإنتاج ويلاحظ أيضا تعدد التشريعات والإجراءات لتشجيع رأس المال الخاص والمحلى والأجنبى، ولكن فى دائرة مركزها الدولة المسيطرة على الاقتصاد القومى سواء بالملكية المباشرة أم بالسيطرة البيروقراطية ومما يستحق التنويه إغفال الاهتمام بالعنصر البشرى فى التنمية، وإهمال النظام التعليمى تخريج أعداد كبيرة من الفنيين الذين تحتاج إليهم الدولة فضلا عن حاجة البلاد

[1] -United States Of America, Op, Cit, the introducation

المجاورة لهم، وإهمال التركيز على الانفاق النوعى فى التخصصات العالمية واتباع نظام تعليمى لايحقق علميا هذين الهدفين، وترتب على ذلك اتباع نظام للتوظيف والتشغيل ليس من شأنه خدمة التقدم والتنمية (2)[1].

وهو أحد الأسباب التى أدت إلى تدهور السياسات الاقتصادية والاجتماعية فقد ركزت الخطة الخمسية 82 / 83 ، 86 / 87 فى إعدادها وتنفيذها على وضع الأهداف، دون وضع سياسات اقتصادية كفيلة بتحقيق هذه الأهداف، مع استهداف الخطة معالجة الأعراض الاقتصادية والمالية، كما يلاحظ بروز العامل الخارجى المتمثل فى سياسة صندوق النقد الدولى وهيئة المعونة الأمريكية فى السياسات الاقتصادية المصرية وإنعكاساتها على بقية الجوانب الثقافية والاجتماعية، وكذا انعكاساتها على التعليم الجامعى.

ولم تحقق الخطة أهدافها؛ لأنها توقفت عند محاولة معالجة الأعراض، ولم تتعد ذلك إلى البحث في الأسباب الخطيرة التى أدت إلى هذه الأعراض؛ وهو ما يقتضى تعدى الشئون المالية والاقتصادية إلى أوضاع المجتمع كلها، ومن ذلك الاعتياد بتغيير الثقافة العامة للشعب وتعليمه، بالإضافة إلى ذلك إفتراض الخطة وجود دخل من النقد الأجنبى يتمثل فى المعونات والمنح والقروض، وهو فرض لم يتحقق لأسباب خاجة عن إرادة الدولة (3)[2].

وعلى أية حال فإن برنامج الإصلاح فى دولة نامية كمصر لا يكتمل، إلا إذا أعدت نفسها أيضا للإفادة من التقدم العالمى فى المجالات العلمية، والاستخدام الفعلى له فى مجالات الإنتاج والخدمات

والذى لا يتم – بالطبع – بالأساليب البيروقراطية، مثل إنشاء وزارة البحث العلمى، أو أكاديمية تشغل الأستاذة المتخصصين بحضور جلسات لجانها، والقيام بأعمال إدارية مفروضة عليهم مع عدم إجادتهم لها، ورفضهم أيضا لها، بل يتم ذلك عن طريق تقوية مراكز البحث العلمى القائمة وتمكينها من الاتصال المباشر بمراكز البحوث فى الدول المتقدمة، وعن طريق إنشاء مراكز جديدة

[1] ابراهيم شحاتة: البنك الدولى والعام العربى (تحديات وآفاق الاقتصاد المصرى) كتابات دار الهلال: العدد 474، القاهرة 1990 ص 117.

[2] المرجع السابق: ص ص 113 – 117 .

للدراسة العلمية والتكنولوجية على أسس مختلفة تماما عن الأسس المتبعة فى إنشاء وإدارة الجامعات المصرية الحالية (1)[1] إذ يجب أن يستند التقدم العلمى إلى نظام تعليمى يقوم على تشجيع البحث وإلى نظام إدارى ومالى من شأنه تفرغ الأستاذة لبحوثهم ولطلبتهم، لا يقوم على حفظ ما يردده المدرسون، أو أن يقضى الأستاذة وقتهم كله طلبا للقمة العيش.

إن التحدى الأساسى الذى يطرحه برنامج الاصلاح الاقتصادى فى الخطة الخمسية التالية، ورسم دور جديد للدولة تؤديه فى المجتمع المصرى، يتمثل فى محاولة إخضاع التعليم للخصخصة كغيره من القطاعات الإنتاجية والخدمية، ومن الانعكاسات الأخرى للمتغيرات الاقتصادية على سياسات التعليم، صدور قوانين وقرارات بإنشاء وحدات ذات طابع خاص، تمثل مصدرا للتمويل الذاتى للجامعات والبحث العلمى, وصدور أيضا قرارات بتنفيذ صيغة التعليم المفتوح بمصاريف دراسية عالية، وفى تخصصات بعينها.

كما ارتبطت هذه المتغيرات بدخول اقتصاديات التعليم الجامعى فى إطار سياسة المعونة الأجنبية وذلك بدعم دور التعاون الأمريكى المصرى، من خلال الاتفاق على قيام عدد من المشاريع مثل مشروع الترابط بين الجامعات المصرية والأمريكية كأحد أوجه الدعم والعونة الأمريكية لمصر.

3 – المتغيرات الإجتماعية والثقافية:

تمثل التغيرات السياسية والاقتصادية العامل الأكثر أهمية فى إحداث تغيرات فى البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع المصرى، الأمر الذى له انعكاساته المباشرة – سلبا وايجابا – على المجال التعليمى والعلمى بوجه عام، وبالذات فى إطاره الجامعى.

فالنظام السياسى هو الذى قاد عملية التغيير – بشكل أساسى – فى بقية المجالات الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية... وظلت سمات النظام الأساسية تتمتع بالثبات والاشتقرار تقريبا، خلال فترة الدراسة، فسياسات النظام الاقتصادية تسير فى اتجاه واحد، وهى التى أفرزت أوسع الآثار، وألقت بنتائجها على معظم القضايا فى النواحى الاجتماعية والثقافية.

[1] ابراهيم شحاته: المرجع السابق، ص 147 .

ويرى البعض أن فى عهد السادات من سياسات انفتاح اقتصادى قاد إلى تغيرات عميقة فى البنية الاجتماعية والثقافية، ويمثل تحولا كبيرا عما كان موجودا فى عهد عبد الناصر على كافة المستويات إذ يعتبر تحولا مضادا (2)[1].

وهناك اتجاه آخر يملك أدلته المنطقية القوية، حيث يرى ارتباط ما حدث فى السبعينيات بمقدمات موضوعية، وجدت جذورها عقب الهزيمة (1967) إذ كان فى طبيعة النظام الناصرى وجذوره التاريخية وسياساته فى أوخر أيامه تشجيع القطاع الخاص، وقد أدت التغيرات الاقتصادية والاجتماعية إلى استبدال الحلف الطبقى الحاكم القديم من كبار ملاك الأراضى ورأس المال الكبير المحلى ورأس المال الأجنبى بتحالف طبقى جديد، تسيطر عليه الشرائح الوطنية الوسطى من البرجوازية الحضرية والريفية، وجاء تدخل الدولة فى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية فى إطار الحدود التى فرضتها الحاجة، للحفاظ على وحدة التحالف الطبقى الحاكم الجديد (1)[2].

ومع ذلك كله استدعى الأخذ بسياسة الانفتاح تكوين شرائح اجتماعية متميزة ذات مصلحة حقيقية فى الدفاع عن هذه السياسة، وقيادتها لتولى مهمة أحداث مختلف التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي واكبت سنوات السبعينيات، وبرغم أن هناك فئات داخل البرجوازية البيروقراطية، ومعها قيادات القطاع الخاص هى التى بادرت بالدعوة إلى الأخذ بسياسة الانفتاح، فإن هذه الشريحة لم تكن تملك من الثروات الخاصة ما يكفى للدخول فى النشاط الخاص، وخاصة فى الاستيراد والتصدير والتوزيع الداخلى للسلع والخدمات المشاركة مع رأس المال العربى والأجنبى (2)[3]، وقد دفع ذلك إلى أن تقوم الدولة فى بدء الانفتاح باستدعاء عناصر من الرأسمالية التقليدية، ثم إعطاؤها كافة الامتيازات والضمانات التى منحت لرأس المال العربى والأجنبى من جانب، وتعويضها عن جانب آخر برد

---

[1] أحمد ثابت: مرجع سابق، ص ص 149 – 160 .

[2] محمود عبد الفضيل: الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى، معهد الانماء العربى: بيروت 1980، ص 79.

[3] على الجريتلى: خمسة وعشرون عاما: دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر (1952 – 1977): الهيئة المصرية العامة للكتاب 1977، ص ص 255 – 257 .

ممتلكاتها التى فرضت عليها، فقد تمت تصفية الحراسات نهائيا 1977 (3)[1] وعادت عقارات وأراضى إلى أصحابها، كما عادت الأموال التي خضعت لإشراف الدولة إلى أصحابها أيضا (4)[2].

ومن ذلك يتضح أن النظام السياسى أخذ بزمام المبادرة فى قيادة وتشجيع هذه السياسة من خلال كافة أدواته التشريعية والقانونية والتنفيذية والإعلامية، مما أفرز عدة تغيرت أساسية فى البيئة الاجتماعية منها:

أ – ازدياد حجم الطبقة العليا فى المجتمع التى أطلق عليها (النخبة الانفتاحية) وهيمنتها التأثيرية على القطاعات الأخرى كما سيأتى بيانه.

ب – تقلص الطبقة الوسطى، وذلك نتيجة هبوط فئات وشرائح واسعة منها؛ لتضاف إلى الطبقة الدنيا الفقيرة.

جـ - اتساع حجم الطبقة الدنيا فى المجتمع، وازدياد فئات المهمشين اجتماعيا، خصوصا على أطراف المدن حيث شكلوا نوعا من (مدن الصفيح)؛ وبين هذه الفئة تنتشر كافة المشكلات المجتمعية فى ظل تدنى كافة الأوضاع.

ومن الممكن تصنيف الطبقة الجديدة المسيطرة فى المجتمع وفق الفئات الاجتماعية التالية:

1 – أصحاب التوكيلات التجارية، وهم الذين سمح لهم النظام السياسى بالحصول على توكيلات تجارية لتمثيل الشركات الأجنبية والاستيراد، وهم فئتان:

أ – أصحاب الوكالات القديمة التى ألغيت 1961، وكان بعض هؤلاء قد هرب إلى الخارج، وحافظ على صلاته، وعاد مع سياسة الانفتاح، والبعض الآخر استغل عمله السابق فى قطاع التجارة الخارجية للحصول على توكيلات تجارية.

ب – أصحاب التوكيلات الجدد الذين استغلوا صلاتهم بالجهاز التنفيذى، واعتمدوا على نفوذهم السياسى، ويمثل هؤلاء أقوى شرائح طبقة الانفتاح الاجتماعى المسيطرة، وأكثرهم نفوذا من الناحيتين السياسية والاقتصادية (1)[3].

---

[1] أحمد ثابت: مرجع سابق، ص 160.

[2] على الجريتلى: مرجع سابق، ص 76.

[3] احمد ثابت: مرجع سابق، ص 163.

2 – رجال القطاع الخاص ممن استمروا فى التسعينيات، وخاصة فى الصناعات المتوسطة والصغيرة كقطاعات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية وصناعة الجلود والأثاث، وبعض هؤلاء استقر حاله بينما دخل الأخر فى أنشطة مشتركة مع القطاع العام، أو المال العربى والأجنبى أو استغل قوانين الانفتاح لإنشاء شركات خاصة تعمل فى إطار الانفتاح.

3 – مجموعات من أصحاب المهن الحرة والتكنوقراط، الذين كونوا ثروات غير قليلة من عملهم فى بلاد النفط العربية وعادوا للاستثمار فى أنشطة السياحة والفنادق والمستشفيات الاستثمارية والمكاتب الاستشارية وصناعة مواد البناء واحتياجات المعمار وغيرها (2) [1], ويجدر بالإشارة إلى أن غالبية الفئات السابقة فضلت الدخول مع رأس المال العربى والأجنبى ورأس المال العام الثلاثة معا (3)[2].

4 – الطبقة الطفيلية التى ظهرت فى أو خر السبعينيات ودخلت سوق الانفتاح فى مجالات التجارة والتوزيع والاستيراد، وتتكون من عناصر ذات نشاط غير قانونى، فى مجالات التهرب وإصدار شيكات بدون رصيد والسوق السوداء، والاعتداء على أملاك الدولة فى الأراضى والممتلكات، وتجارة العملة، ومن أهم سماتها الميل الدئوب إلى تكوين ثروات سريعة، والسعى إلى أنشطة تدر عائدا سريعا؛ وتحتمى باتصالاتها الداخلية والخارجية ومخالفة القوانين، واستخدام أساليب تقديم العمولات والرشاوى؛ لذا أطلق عليهم أصحاب النشاط الطفيلى، وهم ينقمسمون اجتماعيا إلى:

أ – عناصر الرأسمالية الكبيرة والمتوسطة القديمة، وخاصة من مثلوا المصالح الأجنبية، وبعض العناصر التى مارست نشاطا تجاريا – ماليا وصناعيا – ولم تكن لها علاقة برأس المال الأجنبى قبلالثورة، غير أنها اشتركت مع الأول فى الارتباط برأس المال العربى والغربى فى عهد الانفتاح، بجانب كبار ملاك الأراضى قبل الثورة، ومتوسطى الملاك ممن كونوا ثروات لا بأس بها فى عهد الثورة، من خلال زراعة المحاصيل النقدية، ورزاعة البساتين، والعطور الموجهة للتصدير.

---

[1] محمد حسام مندور: ملاحظات حول الرأسمالية الصناعية. ملف أزمة النظام الرأسمالى فى مصر قضايا فكرية، القاهرة 1983 , ص ص 126 – 127.

[2] سامية سعيد: مرجع سابق، ص 190.

ب – كبار التكنوقراط والبيروقراطيين من عسكر ومدنيين ممن جاؤا إبان الستينيات والسبعينيات وكونوا ثروات من خلال عملهم بالقطاع العام وجهاز الدولة بالطرق المشروعة وغير المشروعة.

جـ - الأثرياء الجدد من كبار الهمنيين وكبار المقاولين وطائفة المعمار، وبعض الذين هاجروا من التيار الإسلامى فى الخمسينيات والستينيات، وجمعوا ثروات كبيرة من خلال أعمالهم فى دول الخليج.

وقد اتجهت الدولة – فى هذه الفترة – إلى تغليب مصالح رأس المال الخص فى إطار سياسة الانفتاح وشجعت قيام الجمعيات واتحادات أصحاب المصالح الخاصة، لكى تعبر عن نفوذ جماعات المصالح الجديدة مثل:

جمعية رجال الأعمال واتحاد البنوك واتحاد المصدرين والمستوردين، بجانب تشجيع قيام روابط مؤسسية بين هؤلاء ورجال الأعمال فى الدول العربية والغربية، وبإنشاء جمعيات الصداقة المصرية مع معظم بلدان أوربا الغربية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، مثل جمعية الصداقة المصرية الأمريكية بجانب إنشاء شعب مشتركة داخل اتحاد الغرف التجارية المصرية، تضم مصريين وأجانب من دول غربية مثل أمريكا وفرنسا وأسبانيا.

ويمكن تناول كل من اللجان المصرية الأمريكية وجمعية رجال الأعمال وجماعات المصالح القديمة بشىء من التفصيل.

أ – اللجنة المصرية / الأمريكية: أنشئت عام 1975، كتعبير عن نمط جديد لجماعات المصالح فى مصر وذلك لتشجيع التعاون الاقتصادى بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة فيما يتصل بتشجيع الاستثمارات الأمريكية فى مصر وعلى أثر اتفاق السادات ونيكسون، وبرغم دور رجال هذه اللجنة في تشجيع السادات ؛ حيث كان يجتمع بهم فى مصر أو إبان زيارته لأمريكا، واعتماد اللجنة على الرجال ذوى النفوذ والمال ومنهم رئيس الجانب المصرى، وعدد من أعضائه فى جمعية رجال الأعمال المصريين فبرغم ذلك فقد تناولت اللجنة فى توصياتها الصادرة عنها – إلى جانب الأمور الاقتصادية – قضايا السياسة

مثل التحذير من الاستمرار فى الاعتماد على السادات، كشخص، وضرورة بناء هيكل مؤسسى يدعم التوجه العربى فى مصر، كذلك انتقاد قانون الانفتاح الأول 1974 لعجزه عن اجتذاب المستثمرين الأمريكيين وغير ذلك (1)[1].

ب – جماعات المصالح القديمة: أسست فى فبراير 1977، وتضم فى عضويتها كبار رجال الأعمال في مصر وتستند إلى النفوذ السياسى السابق والحالى لأعضائها، ممن عملوا أو سبق أن عملوا فى المناصب الوزارية والتنفيذية العليا من رؤساء الوزراء السابقين وعدد من الوزراء فى المجال الاقتصادى خاصة كما تمنح عضوية شرفية لكبار موظفى الدولة ممن يتصل عملهم بالنشاط الاقتصادى (1) [2].

جـ - أما عن جماعة المصالح القديمة فقد انتعشت وزاد نفوذها، وتأثيره فى دوره فى السياسة الاقتصادية للدولة، مثال ذلك اتحاد الغرف التجارية وخاصة شعب المصدرين والمستوردين والتجارة، ودوره إزاء القرار 119 الخاص بهامش الربح الذى لايتجاوز 3 % من ثمن السلعة حيث نجح فى تجميعه فعليا في أغسطس 1985 (2)[3].

على أن يلاحظ أن هذا النفوذ لم يكن نتيجة تطور طبيعى، أو نشأة طبيعية بمبادرة القطاع الخاص فعلا، وأنما جاء فى إطار تشجيع ورعاية الدولة، وفى هذا الإطار ومع سماح السادات لهذه الجماعات بتكوين أطر مؤسسية إلا أنها تمتعت بسلطات أكبر فى المجال السياسى الداخلى، وفى السياسة الخارجية فى شكل العقد الاجتماعى (3) [4].

وقد وضعت سياسة الانفتاح بذور التغيرات الاجتماعية التى استمر تعميقها، فوضحت أثارها على البنية الاجتماعية، حيث إن الانفتاح لم يكن عاملا اقتصاديا فقط بل انفتاحيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وهو انفتاح ثقافى بصفة عامة (4)[5].

---

[1] عادل حسين: الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية 1974 / 1979، دار المستقبل العربى، ط2، القاهرة 1982، ص 527.

[2] أمانى قنديل: صنع السياسات العامة فى مصر، مع تطبيق على السياسات الاقتصادية 1974 / 1981 رسالة دكتوراه غير منشورة كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، القاهرة 1985، ص ص 472 – 475.

[3] المرجع السابق: ص ص 452 – 453.

[4] أحمد ثابت: مرجع سابق، ص 177.

[5] عبد السلام عبد الغفار: الجامعة والتحديات الجديدة (انطباعات)، رؤية عن التعليم الجامعى، مطبعة جامعة القاهرة 1979، ص 96.

وانعكست نتائج هذه التغيرات العميقة – خاصة الفئات الطفيلية، وتقلص الطبقة الوسطى، واتساع حجم الطبقة الدنيا – على البنية الثقافية فى المجتمع التى حوت انقساما داخلها، فمن ناحية توجد نخبة قليلة نسبيا من المفكرين وكبار الكتاب والفنانين تناصر التوجه الغربى بشكل عام، وتتبنى الليبرالية كمدخل للتحرر السياسى، والرأسمالية كمدخل للتحرر الاقتصادى، وهذه النخبة هى الممعروفة بالعلمانية ومن ناحية أخرى، توجد أغلبية منظمة من أفراد الشعب تناصر التوجه العربى الإسلامى بشكل عام وهذه الأغلبية تحاول تطور مواقفها ؛ طبقا للواقع الملموس.

وقد أثبتت إحدى الدراسات – من خلال التطور التاريخى للواقع العربى – فشل محاولات القوى القومية المسيطرة، فى جعل مشروعها المستقبلى ملائما لمقتضيات التنمية الحقيقية، وبالمقابل لم تقدم الثورة الجذرية فى اليسار مشروعا متميزا قابلا للتحقيق، كما لم يستطع الفكر الليبرالى أن يبرر نفسه واقعيا نتيجة الاختلاف التاريخى بين العرب وأوربا، وجعل المنطقة العربية خاضعة لهيمنة القوى العالمية الكبرى (5)[1].

ولهذا ظل الواقع العملى يشهد وجود فئات تختلف حول هوية مصر، وانتمائها، وتثير التساؤل على المستوى المجتمعى من نحن؟ هل ننتمى إلى العروبة؟ أم الفرعونية؟ أم إلى حضارات البحر الأبيض المتوسط؟ وبات هذا كله أعمق من مجرد – معرفة الذات – حيث تعداه إلى – وعى الذات – من قيم وأفكار (1) [2].

وعلى المستوى الرسمى أعلن الرئيس مبارك هوية مصر، واتجاهها العربى، بعد أن تولى الحكم في أكتوبر 1981، ويعنينا فى مصر القول إن العالم أصبح شمالا وجنوبا ؛ الشمال هو المتقدم وهو القوى وهو من له تأثير، الشمال يسود. الجنوب هو الأضعف، وهو التابع، ونحن فى مصر فى موقف غريب، نحن أمة وسط بين الشمال والجنوب، ونود أن نحافظ على الموقع ولقد خلقنا الله أمة وسطا ونحن نود أن نحافظ على هذا الموقع، وهو ليس موقعا جغرافيا فقط، بل هو موقع سياسى، واقتصادى، وثقافى ونحن مجتمع قديم وله ثقافته العريقة، بل لا نغالى إن قلنا أن الثقافة المصرية هى أقدم الثقافات وأكثرها تأثيرا على حضارة الإنسان، ونحن مجتمع له فضل على البشرية فى تطورها، لقد قدمنا أقدم وأروع ثقافة, ثم عدنا لنحافظ للبشرية على ثقافة الإنسان فى

---

[1] فهيمة شرف الدين: الثقافة والايديولوجيا فى العالم العربى 1960 / 1990 دار الأدب، بيروت 1993، ص 193.

[2] حامد عبد الماجد: الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية، دار التوزيع والنشر الإسلامية، القاهرة 1993، ص ص 502 – 503.

وقت الظلام فى أوربا، وأعدناها بعد أن طورناها، ونحن مجتمع مشرف بالأديان السماوية بين أهله، وازداد شرفه بالإسلام، ونحن لانود أن نعامل معاملة دول الجنوب، حتى لانصبح سوقا لدول الشمال، يسوق فيها كل شيء، بدءا من وسائل الحياة وتكنولوجياتها إلى الفنون والقيم والسلوكيات والعادات، نحن لانرد أن نفقد هويتنا الثقافية، ولا نود أيضا أن نفقد هويتنا الوطنية[1].

وطبيعى أن ينعكس ذلك كله على التعليم بعامة والتعليم الجامعى بخاصة، سواء فيما يتعلق بالعلاقات

بين دول الشمال والجنوب، أم بالمتغيرات الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أم بالتطورات العلمية والكنولوجية ومن أبرز ما يمكن الخروج به ما يلى:

1 – وجود تطلعات متصاعدة وطلب متزايد على التعليم الجامعى، بالحصول على أية شهادة، وقد يفسر ذلك الإقبال الكبير على التعليم الخاص، والتعليم المفتوح، والانتساب الوجه، والتعليم الجامعى باللغة غير القومية، كما هى الحال فى الأقسام الإنجليزية بكليات التجارة.

2 – ارتباط هذا الطلب المتزايد بالسفر إلى الخارج للالتحاق بالجامعات فى دول أجنبية، والتحويل بعد ذلك بطرق شتى إلى الجامعات المصرية، وأثر ذلك فى الدعوة إلى إنشاء تعليم عال خاص لتلبية احتياجات فئات قادرة مالية، أفرزها الظروف المجتمعية الجديدة.

3 – رغبة بعض أعضاء هيئة التدريس فى المشاركة فى مشروعات الترابط المصرية الأمريكية، وما قد يدره ذلك عليها من عائد مادي، يحسن أوضاعها الاقتصادية، فى ظل ظهور فئات دنيا اجتماعية تملك ثروات طائلة، لا تستطيع الصفوة المثقفة والمتعلمة مجاراتها.

4 – اعتبار مشروعات الترابط بين الجامعات المصرية والأمريكية وسيلة للانفتاح على العالم الخارجى، والسفر إلى الخارج، وبخاصة لمن لم تتح لهم فرص رؤية الدول المتقدمة، وما يتوفر بها من امكانات تقنية.

[1] عبد السلام عبد الغفار: (دعوة لتطوير التعليم الجامعى) أحمد حسين اللقانى (محرر)، مرجع سابق، ص 15.

الفصل السادس

نتائج الدراسة ومناقشتها والتوصيات

يعرض الباحث نتائج الدراسة، ومناقشتها، والتوصيات من خلال ثلاثة محاور هى:

أ – التعليم المفتوح:

ب – الوحدات ذات الطابع الخاص،

جـ - مشروع الترابط بين الجامعات المصرية والأمريكية.

المحور الأول (التعليم الجامعى المفتوح ومجهودات تطويره)

توصلت الدراسة إلى ما يلى: -

1 – ظهور صور من أشكال التعليم اللا مدرسى انطلقت على أساس التعليم المفتوح منذ وقت مبكر، مثال:

الجامعة الشعبية فى سنة 1945، حيث فتحت أبوابها للراغبين فى الاستزادة من الثقافة والمعرفة من بين طبقات الشعب بدون شروط السن والمؤهل، باستثناء إجادة القراءة والكتابة، وشملت الدراسة المجالات الأكاديمية والعلمية.

2 – بدأ التعليم المفتوح فى مصر على المستوى الجامعى ببرنامج تأهيل معلمى المرحلة الإبتدائية للمستوى الجامعى فى العام 83 / 1984، وإن تميز بالاقتصار على المعلمين العاملين بوزارة التربية والتعليم.

3 – مواكبة الدعوة إلى التعليم المفتوح فى مصر للاتجاهات الأجنبية فى طرح فكرة الجامعة المفتوحة منذ السبعينيات فور إنشائها بالمملكة المتحدة، كوسيلة لحل المشكلات المتفاقمة للتعليم الجامعى المصرى.

4 – تأخر الاهتمام الرسمى عن تنفيذ فكرة الجامعة المفتوحة فترة زمنية تقترب من ثلاثة عقود، رغم إجماع الهيئات الرسمية والدراسات العلمية على ضرورة الأخذ بهذه الصيغة منذ السبعينيات.

5 – ارتباط تنفيذ التعليم المفتوح بشخصية وزير التعليم الذى اتخذ الاجراءات اللازمة المهيمنة لتنفيذ الفكرة 1987 رغم معارضة لجنة التعليم بالحزب الوطنى الحاكم – وكان

يرأسها وزير سابق للتعليم – وانعكس ذلك عند أول تعديل وزارى لوزارة التعليم عقب تنفيذ برامج التعليم المفتوح حيث استصدر الزير الجديد قرارا بتقييد القبول بهذا التعليم.

6 – قصر الفترة الزمنية التى استغرقها الإعداد لتنفيذ التعليم المفتوح، ولم تخرج إجراءات الإعداد عن إستصدار قرارات وتشكيل لجان ومؤتمرات، يغلب علي دراستها أسلوب دراسات الرأى.

7 – عدم تحديد اختصاصات الجهاز الفنى النشأ بمانة المجلس الأعلى للجامعات، لمعاونة الجامعات في إعداد برامج التعليم المفتوح وتنفيذها، وكذلك الحال بالنسبة للجنة العليا لتخطيط التعليم المفتوح، التي أنشئت بقرار المجلس الأعلى للجامعات فى عام 1989.

8 – قلة عدد الجامعات التى أجيز لها إنشاء مراكز للتعليم المفتوح، إذ بلغت خمس جامعات هي الاسكندرية، والقاهرة، وأسيوط، وحلوان، والزقازيق غير أن التنفيذ لبرامج التعليم المفتوح لم يتجاوز ثلاث جامعات هى: الاسكندرية والقاهرة وأسيوط، وقام بتنفيذ البرامج أربع كليات تقوم جامعة القاهرة بتنفيذ نصفها.

9 – اقتصرت برامج التعليم المفتوح المطبقة – بالفعل – على برنامجيين فى التجارة والزراعة، تمثل برامج كليات التجارة فيها مايقرب من ثلاثة أرباع.

10 – عدم مراعاة المعايير والضوابط والمقومات التى انتهت إليها الهيئات والمؤتمرات واللجان والدراسات العلمية، من حيث الإعداد والتخطيط، للتعليم المفتوح، ومدى توفر الإمكانات الحالية والقوى البشرية المؤهلة للتنفيذ، ومرعاة حاجات المجتمع المصرى.

11 – إغفال الخبرات الأجنبية، وتوصيات بعض الهئيات الرسمية؛ كالمجالس القومية المتخصصة ولجنة التعليم بالحزب الوطنى، وكذلك الواقع الراهن عند تنفيذ التعليم المفتوح حيث لم تراع صيغة التعليم المفتوح بالجامعات المصرية حاجات مجتمعاتها وبيئاتها، فبالرغم من وجود فائض متزايد من خريجى كليات الزراعة والتجارة فإن برامج التعليم المفتوح اقتصرت على هذين التخصصين دون غيرهما.

12 – ارتفاع تكلفة الطالب فى التعليم المفتوح، مقارنة بتكلفة الطالب فى التعليم التقليدي، ويتناقص ذلك مع منطلقات التعليم المفتوح، ومايمكن أن يتيحه من فرص تعليمية أمام الكثرة التى حالت ظروفها المادية دون دخول التعليم الجامعى، وكذلك ما أكدته الخبرات

الأجنبية من حيث انخفاض تكلفة الطالب فى المرحلة الجامعية الأولى بالجامعات المفتوحة كثيرا عما عليه فى الجامعات التقليدية.

13 – تجاهل توصيات الدراسات العلمية وقرارات لجان تطوير التعليم الجامعى، بل الخبرات الأجنبية أيضا فى معالجة مشكلة الاغتراب بين أفراد المجتمع، وبين شباب الجامعات بصفة خاصة بإقرار مقررات ثقافية خاصة بالمجتمع، حيث إنها غير موجودة ببرامج التعليم المفتوح بمصر،

14 – عدم استقرار سياسات القبول بالتعليم المفتوح، فالبرغم من قصر مدة التنفيذ، ومن ذلك تعديل شروط قبول الحاصلين على شهادة الثانوية العامة بإضافة شرط مضى خمس سنوات من الحصول على الشهادة، مع اقتران ذلك التغيير بفتح القبول بنظام الانتساب الموجه الذى كان له أثره السالب في تحجيم عدد المقبولين بالتعليم المفتوح، وهو ما يهدد بعدم استمرار هذا النظام.

15 – إهمال ما يطلق عليه الثقافة الحرة فى برامج التعليم المفتوح فى مصر، خلافا لما أكدته لجان تطوير التعليم الجامعى، وهو ملاحظ فى تجارب البلاد الأجنبية فى هذا التعليم، وليس بخاف على أحد.

التوصيات

أولا: التعليم الجامعى المفتوح:

1 – إنشاء وظيفة نائب الجامعة لشئون التعليم المفتوح فى الجامعات التى تطبق هذا النظام وما قد يستلزمه ذلك من جهاز إدارى فى الجامعة والكليات لإدارة شئون هذا التعليم إعدادا وتخطيطا وتنفيذا لبرامجه المختلفة.

2 – الالتزام بفلسفة التعليم المفتوح ومفهومه ومقوماته التى أجمعت عليها الدراسات العلمية وأدبيات التربية وتقاير الهيئات العلمية المختلفة والمتخصصة ومن أهمها:

أ – أن تصاغ أهداف التعليم المفتوح صياغة إجرائية بطريقة تعين صنع القرارات.

ب – أن الدارس هو محور العملية التعليمة ومشارك إيجابى فيها.

جـ - إزالة الحواجز بين نظم التعليم غير المدرسية، ونظم التعليم الأخرى، وكذلك تيسير الانتقال بين التخصصات العلمية ونظيراتها، وأخيرا إزالة الحواجز بين التعليم وفرص العمل والإنتاج.

د – إزالة معوقات القبول المفتوح تدريجيا، مع مرعاة ظروف المجتمع.

هـ - زيادة عدد البرامج الدراسية، بحيث تشمل تخصصات متنوعة يحتاجها المجتمع

3 – الاتصال بمؤسسات المجتمع الإنتاجية والخدمية للوقوف على احتياجاتها الفعلية، مع الإفادة منها في الدراسة التطبيقية، وإيجاد مصدر لتمويل التعليم المفتوح.

4 – إضافة سنة تحضيرية تتضمن البرامج التى يحتاج إليها الدارس فى إعداده للتعامل مع هذا النظام وتمكينه من الاستمرار فى الدراسة به.

5 – الأخذ بأسلوب الدراسات البينية بحيث تشارك أقسام تخصصية متنوعة فى تقديم هذه الدراسات.

6 – إدخال مقررات ثقافية تعكس تاريخ المجتمع المصرى وقيمه وثقافته، وتعمق الولاء له.

7 – زيادة عدد مراكز الدراسة التابعة لكل جامعة تقوم بالتعليم المفتوح، مع مرعاة توزيعها جغرافيا بما يتناسب مع بيئات الدارسين.

8 – إعداد دورات تدريبية للمشاركين فى نظام التعليم المفتوح لتدريبهم على النواحى الإدارية وإعداد البرامج والوسائط المستخدمة فيه، وذلك بغرض التعرض لخبرات تعليمية تتناول التعليم المفتوح فكرا وتطبيقا.

9 – تنوع الوسائط التعليمية لتشمل البث الإذاعى والتليفزيونى والتليفون التعليمى، وإنشاء قناة تعليمية تركز اهتماماتها على هذا الجانب، مع مراعاة أن يتسم استخدام هذه الوسائط بالتكامل مع الوسائط الأخرى ببرامج التعليم المفتوح.

ثانيا: الوحدات ذات الطابع الخاص:

1 – الإفادة من الخبرات العالمية والمحلية فى مجالات ربط الجامعة بالمجتمع وتنمية البيئة.

2 – إجراء دراسات مسحية لتحديد مناحى خدمة المجتمع وتنمية البيئة لكل جامعة، بما يحقق تفرد كل جامعة وربطها ببيئتها.

3 – وضع سياسة عامة لخدمة المجتمع وتنمية البيئة توجه فى ضوئها وظائف الوحدات المنشأة بكل جامعة تجنبا للمحاولة والخطأ فى مجهودات القائمين على إدارتها.

4 – الاعتماد على الأساليب العلمية عند اختيار أعضاء هيئة التدريس للعمل بهذه الوحدات.

5 – تفويض الجامعات فى إنشاء الوحدات فى إطار السياسة العامة الموضوعة لهذا الغرض، تأكيدا لاستقلال الجامعات ومعاونة لها فى التعامل مع المؤسسات الإنتاجية بالمجتمع بالمرونة

اللازمة لتوفير التمويل اللازم فى قيامها بوظائفها.

6 – تشجيع الجامعات الإقليمية على إنشاء الوحدات فى المجالات المناسبة لبيئاتها، وفتح قنوات الاتصال بينها وبين الأجهزة المحلية والشعبية لتقديم الدعم المناسب لذلك.

7 – التوسع فى إنشاء الوحدات أو المراكز البحثية نظرا لدورها فى دعم البحث العلمى التطبيقى وتدريب الباحثين من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم.

8 – الاعلام بالوحدات المختلفة، وإصدار النشرات الخاصة بدور هذه الوحدات ونشاطها فى تنمية البيئة التى تقدمها الوحدات ذات الطابع الخاص.

9 – التقويم المرحلى والمستمر للوحدات سواء على مستوى الوحدة، أم الكلية، أم الجامعة، وفتح قنوات اتصالية بين الجامعات وبعضها البعض لتبادل الخبرات توطئة لإجراء عمليات التطوير الازمة

ثالثا: الترابط بين الجامعات المصرية والأمريكية:

1 – وضع سياسة للبحث العلمى تأخذ فى اعتبارها الاحتياجات المادية والبشرية للجامعات وأولويات خطط التنمية القومية، ومتغيرات العصر العلمية والتكنولوجية.

2 – زيادة النسب المخصصة للبحث العلمى من الدخل القومى الإجمالى بحيث لا تقل عن نظيرتها فى الدول الأخرى.

3 – إدراج المساعدات أو المعونات الأجنبية لتمويل البحث العلمى ضمن خطة عمل وطنية مع توضيح سبل استخدامها والاستراتيجيات الواجب اتباعها لتحقيق أهداف الخطة، وعدم الانتظار لخطط بحثية جاهزة معدة بالتعاون أو المشاركة الأجنبية.

4 – توسيع نطاق التعاون بين الجامعات المصرية والأجنبية بحيث تشمل الجامعات العربية والافريقية والأسيوية بجانب الجامعات الأوربية والأمريكية.

5 – تقويم جميع الدراسات والبحوث التى تمت فى إطار مشروع الترابط بين الجامعات المصرية والأمريكية وتقدير الإيجابيات والسلبيات التى نتجت عنها.

6 – وضع ضوابط تشريعية تنظم إجراء البحوث الميدانية والمرتبطة بخطط التنمية القومية والاحتياجات المجتمعية والتى تتم بمشاركة أجنبية.

7 – الاهتمام بالاعداد الملائم للباحثين المصريين وتأهيلهم للاتفاقيات البحثية الأجنبية ثم إشراكهم في عقدها.

8 – الحفاظ على هيبة التشريع المصرى عند عقد الاتفاقات الثنائية والمتعددة لربط الجامعات المصرية بغيرها من جامعات البلاد الأخرى.

9 – وضع معايير لمفهوم الأمن القومى المصرى حماية للذاتية الثقافية، وحفاظا على مقومات الشخصية المصرية.

10 – الاعتماد على الجامعات المصرية بصفة أساسية فى تنفيذ البحوث الميدانية وتحديد دور المشارك الأجنبى فى إبداء الرأى فى المسائل الفنية.

11 – وضع حدودا عامة (زمانية ومكانية وأمنية) فى اتفاقيات البحوث المشتركة والممولة من الخارج.

المراجع

أولا: المراجع العربية:

1 – ابراهيم شحاته: البنك الدولى والعالم العربى (تحديات وآفاق الاقتصاد المصرى)، كتاب دار الهلال العدد 474، القاهرة 1990.

2 – ابراهيم محمد ابراهيم: التعليم العالى من بعد، مبرراته – نماذجه، مؤتمر التعليم العالى فى الوطن العربى، آفاق مستقبلية، المجلد الأول، كلية التربية جامعة عين شمس، رابطة التربية الحديثة القاهرة 1990.

3 – ابن منظور: لسان العرب، مجلد 2، دار لسان العرب، بيروت، د. ت.

4 – اتحاد الجامعات العربية: سلسلة الندوات – الدراسات الإسلامية – الندوة الأولى للدراسات الإسلامية بالجامعات العربية المنعقدة بجامعة أم درمان الإسلامية (11 – 18 فبراير) الفكر العربى, القاهرة 1981.

5 - ـــــــــــــــ: مؤتمر التنظيم الجامعى (الجامعات العربية المنعقد بجامعة القاهرة) المؤتمر العام الثانى لاتحاد الجامعات العربية والمجتمع العربى المعاصر (7 – 14 فبراير)، الأمانة العامة للاتحاد، القاهرة 1973.

6 - ـــــــــــــــ: مؤتمر التنظيم الجامعى (الهيكل والإدارة) المؤتمر العام الثالث المنعقد في جامعة بغداد 21 – 27 نوفمبر 1976، الأمانة العامة للاتحاد، القاهرة 1979.

7 – أحمد ابراهيم سيد: المشكلات التى تعوق تحقيق أهداف الجامعات الأقليمية فى مصر، دراسة ميدانية، مجلة كلية التربية بالمنصورة، العدد 7، الجزء 3، جامعة المنصورة، ديسمبر 1985.

8 – أحمد اسماعيل حجى: دراسة مقارنة لبعض مشكلات أجهزة البحث التربوى فى مصر وبعض الدول الأخرى، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة عين شمس 1984.

9 - ـــــــــــــــ: دراسة تقويمية تأهيل معلمى المرحلة الإبتدائية فى مصر باستخدام أسلوب
التعليم عن بعد، مؤتمر معلم التعليم الأساسى، الحاضر والمستقبل، كلية التربية بالزمالك، جامعة حلوان 1986.
10 - ـــــــــــــــ: التعليم فى مصر، دار النهضة العربية، القاهرة 1990.
11 - ـــــــــــــــ: نظام التعليم فى مصر، دار النهضة العربية، القاهرة 1991.
12 - ـــــــــــــــ: تخطيط التعليم، عالم الكتب، القاهرة 1992.
13 - ـــــــــــــــ: المعونة الأمريكية للتعليم فى مصر، عالم الكتب، القاهرة 1992.
14 – أحمد اسماعيل حجي: التعليم الجامعى المفتوح، مدخل إلى دراسة علم تعليم الراشدين المقارن، دار النهضة العربية، القاهرة 1993.
15 – أحمد أنيس: (الجامعة المفتوحة) دورية المجالس القومية المتخصصة، العدد الثانى، السنة الثالثة، يونيو 1978.
16 – أحمد ثابت: الدولة والنظام العالمى مؤتمرات التبعية ومصر (مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة)، القاهرة 1992.
17 – أحمد حسن عبيد: تعليم الكبار عبر العصور، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الجهاز العربى لمحو الأمية وتعليم الكبار، القاهرة 1976.
18 – أحمد حسين اللقانى (محرر): دراسات فى التعليم الجامعى، عالم الكتب، القاهرة 1993.
19 – أحمد شلبى: تاريخ التربية الإسلامية، دار الكشاف للطباعة والنشر، القاهرة 1954.
20 – أحمد عبد الرحيم مصطفى: الولايات المتحدة والشرق العربى، عالم المعرفة، الكويت 1978.
21 – أحمد فتحى سرور: استراتيجية تطوير التعليم فى مصر، وزارة التربية والتعليم 1987.
22 – أحمد محمد نور: (تجربة التعليم المفتوح بتجارة الاسكندرية أحد مسارات تطوير التعليم) بحث فى مؤتمر نحو تعلم أفضل باستخدام تكنولوجيا التعليم فى الوطن العربى،

الؤتمر العلمى السنوى الأول للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم (الجزء الأول) دار المعارف بمصر 1991.

23 – أحمد محمود الخطيب: التجارب العربية فى مجال التعليم الجامعى المفتوح، مكتب التربية العربى لدول الخليج: وقائع ندوة التعليم العالى عن بعد، مكتب التربية العربى لدول الخليج، البحرين 1986.

24 – أحمد يونس محمد محمود فكرى: تطوير التعليم الجامعى فى مصر فى ضوء بعض الاتجاهات العالمية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الأزهر 1990.

25 – إدجار فور وآخرون: (تعلم لتكون) ترجمة حنفى بن عيسى، اليونسكو بالاشتراك مع الشركة الوطنية للنشر، الجزائر 1976.

26 – أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا: دور العلم والتكنولوجيا فى التخطيط لمجتمع السلام، المؤتمر السنوى للأكاديمية 18 – 20 ديسمبر، القاهرة 1987.

27 - ـــــــــــــــ: المؤتمر القومى للتنمية التكنولوجية، ملخص البرنامج التنفيذى العام للتنمية والتكنولوجيا، القاهرة 1990.

28 – الكسندر سيتفينتش: تاريخ الكتاب، القسم الأول، ترجمة محمد الأرناؤوط، عالم المعرفة، الكويت 1993.

29 – الين تورين: (تدهور الجامعات أم تحولها الشامل)، ترجمة: هدى عبد السسميع حجازى،مستقبل التربية، عدد 2، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة 1980.

30 – آمال صادق: فؤاد أبو حطب: علم النفس التربوى، القاهرة 1982.

31 – أمانى قنديل: (التعليم وتحديات السبعينيات)، مصر وتحديات السبعينيات، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة 1991.

32 - ـــــــــــــــ: صنع السياسات العامة فى مصر، مع تطبيق على السياسة الاقتصادية

1974 / 1981، رسالة دكتوراه (غير منشورة) كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة 1985.

33 - ـــــــــــــــ: قرارات المجلس الأعلى للجامعات، تحليل كمى وكيفى للفترة

(1986 – 1989)، وزارة التعليم العالى، مركز دراسات وأبحاث التعليم العالى، القاهرة 1990.

34 – انطوان زحلان: العلم والسياسة العلمية فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية ط 3، بيروت 1981.

35 – أنور بيومى مصطفى أبو الخير: تجديد وظائف وبنية التعليم الجامعى المصرى فى إطار نظام التعليم المستمر – دراسة مستقبلية – رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة عين شمس 1990.

36 – الأهرام – القاهرة 21 / 11 / 1988.

37 – الأهرام الاقتصادى، العدد 716، القاهرة 4 أكتوبر 1982.

38 - ـــــــــــــ: العدد 717، القاهرة 11 أكتوبر 1982.

39 - ـــــــــــــ: العدد 72، القاهرة 1 نوفمبر 1982.

40 - ـــــــــــــ: العدد 721، القاهرة 8 نوفمبر 1982.

41 - ـــــــــــــ: العدد 733، القاهرة 3 يناير 1983.

42 - ـــــــــــــ: العدد ، القاهرة 25 نوفمبر 1991.

43 – براتراند راسل: التربية والنظام الاجتماعى، ترجمة سمير عبده، منشورات مكتبة الحياة، ط 2، بيروت 1978.

44 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائى: تقرير التنمية البشرية، نيويورك، أوكسفورد. 1992.

45 – تورستن هوسين: فكرة الجامعة: (أدوارها الجديدة، أزمتها الحاضرة، وتحديات المستقبل) مستقبليات (مجلة التربية الفصلية)، المجلد 21، العدد 2، اليونسكو 1991.

46 – ثريا يس وآخرون: الجامعة الشعبية بالاسكندرية فلسفتها وتطورها – دراسة وتحليل، وزارة التربية والتعليم، الاسكندرية 1957.

47 – جاك لوب: العالم الثالث وتحديات البقاء، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، عالم المعرفة , الكويت 1986.

48 – جامعة الاسكندرية، دليل جامعة الاسكندرية 1983.

49 – جامعة أسيوط: كلية التجارة بسوهاج: اللائحة الداخلية لكلية التجارة بسوهاج، القسم الثانى نظام التعليم المفتوح.
50 – الجامعة الأمريكية بالقاهرة: ندوة نظام الساعات المعتمدة والتعليم العالى بالدول العربية، مطبعة الجامعة الأمريكية، القاهرة 1979.
51 – جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية الثقافية والعلوم وإدارة التربية: السنة الدولية للتربية 1970، مطبعة التقدم، القاهرة 1973.
52 – جامعة القاهرة: (التعليم المفتوح) كلية الزراعة، بكارليوس تكنولوجيا استصلاح واستزراع الأراضى الصحراوية – دليل الدارس، جامعة القاهرة 1991.
53 - ـــــــــــــ: دراسة عن تطور التعليم بالجامعات المصرية عامة وجامعة القاهرة خاصة، جامعة القاهرة 1975.
54 - ـــــــــــــ: سجل تاريخى بمناسبة العيد الماسى، 16 ربيع الأول 1404 هـ ديسمبر
1983 مطبعة القاهرة والكتاب الجامعى 1983.
55 - ـــــــــــــ: كلية التجارة: التعليم المفتوح – شروط الالتحاق ونظام الدراسة وتوزيع
المقررات الدراسية المقترح تدريسها فى التخصصات المختلفة للحصول على درجة بكاليوس التجارة فى المعاملات المالية والتجارية.
56 - ـــــــــــــ: مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجى، جامعة القاهرة 1993.
57 – جامعة المنصورة – إدارة البحوث: تقرير عن نشاط إدارات البحوث على مستوى الجامعات المصرية (1 / 10/ 1989 – 30 /9 / 1990) المنصورة، مارس 1991.
58 - ـــــــــــــ: دليل الوحدات ذات الطابع الخص، مركز المعلومات والتوثيق بجامعة المنصورة 1991.
59 – جسيبر سرجيت سينغ: (التعليم العالى والتمنية، تجربة أربعة بلدان صناعية جديدة فى آسيا) مستقبليات (مجلة التربية الفصلية)، مجلد 21، عدد 3، مركز المطبوعات اليونسكو، القاهرة 1991.

60 – جلال أمين: تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية، دار ماجد للطباعة، القاهرة 1982.
61 – الجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم: تجربة التعليم المفتوح فى جامعة القاهرة، تقرير مقدم إلى مؤتمر: نحو تعلم أفضل باستخدام تكنولوجيا التعليم فى الوطن العربى، المؤتمر العلمى السنوى الأول للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، الجزء الأول، دار المعارف بمصر 1991.

62 – الجمهورية العربية المتحدة، الشعبة القومية لليونسكو: التعليم الجامعى والعالى فى الجمهورية العربية المتحدة خلال الخمسين سنة الأخيرة 1920 – 1970، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة 1972.
63 – جمهورية مصر العربية: أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، القاهرة 1991.
64 – جوديث كوكران: التربية فى مصر، ترجمة أحمد شفيق الخطيب، (د. ن) 1989.
65 – جون ب. ديكنسون: العلم والمستغلون بالبحث العلمى فى المجتمع الحديث، ترجمة: شعبة الترجمة باليونسكو: عالم المعرفة، الكويت 1987.
66 – جى روشيه: علم الاجتماع الأمريكى – دراسة لأعمال تالكوت بارسونز – ترجمة وتعليق: محمد الجوهرى، أحمد أبو زيد، دار المعارف القاهرة 1981.
67 – جيرولد آبس: التعليم العالى فى مجتمع متعلم، ترجمة شحدة فارع، دار البشير للنشر والتاريخ، الأردن 1991.
68 – جيمس بيرك: عندما تغير العالم، ترجمة ليلى الجبالى، عالم المعرفة، الكويت 1994.
69 – حامد ربيع: (اختراق العقل المصرى): مجلة الأهرام الاقتصادى، العدد 733 القاهرة
30 / 1 / 1983.
70 - ـــــــــــــ: الثقافة العربية بين الغزو الصهيونى وإدارة التكامل القومى، دار الموقف العربى، القاهرة 1982.
71 – حامد عبد الماجد: الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية، دار التوزيع والنشر الإسلامية

القاهرة 1993.
72 – حامد عمار: أحوال الإنسان فى ربوع مصر ومؤشراتها فى مطلع التسعينيات، رابطة التربية الحديثة كلية التربية بجامعة عين شمس، القاهرة 1994.
73 – الحزب الوطنى الديمقراطى – لجنة التعليم والبحث العلمى: دراسة عن تطوير وتحديث التعليم في جمهورية مصر العربية، تقرير مقدم إلى رئيس الجمهورية، يونيو 1987.
74 – حسان محمد حسان، نادية جمال الدين: التعليم العالى فى جمهورية مصر العربية من 1950 إلى 1985، منتدى الفكر العربى، عمان 1988.
75 – حسن توفيق: (التنظيم الإدارى للجامعات العربية)، المؤتمر الثالث: المنعقد فى جامعة بغداد 21 – 27 نوفمبر 1976، اتحاد الجامعات العربية، الأمانة العامة للاتحاد، القاهرة 1979.
76 – حسن نافعة: (سياسة مصر تجاه الولايات المتحدة: معضلة البحث عن نقطة التوازن) – سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير – أعمال المؤتمر السنوى للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة 1990.
77 – خديجة حق – يونار كيرادار (تحرير): التنمية للبشر – أهداف واستراتيجيات لعام 2000، ترجمة وتقديم: أقبال الأمير السمالوطى، دار وهدان للطباعة، القاهرة 1991.
78 – داود ماهر محمد: التعليم المستمر، وزارة التعليم العالى والبحث العلمى، بغداد 1989.
79 – دراسات وبحوث مؤتمر معلم التعليم الأساسى، الحاضر والمستقبل، كلية التربية بالزمالك، جامعة حلوان 1986.
80 – دليل الدارسين بالجامعة العمالية للعام الدراسى 90 / 91، الجامعة العمالية، المؤسسة الثقافية العمالية، الاتحاد العام لنقابات عمال مصر 1990.
81 – دورية المجالس القومية المتخصصة، العدد الثالث السنة الثانية، سبتمبر 1977.
82 - ـــــــــــــ: العدد الثانى، السنة الثالثة، يونيو 1978.

83 – دينا جلال: المعونة الأمريكية لمن مصر أم أمريكا، كتاب الأهرام الاقتصادى، ديسمبر 1988.

84 – رفعت سيد أحمد: اختراق العقل المصرى (دراسة وثائقية)، التونى للطباعة والنشر ط2، القاهرة 1985.

85 - ـــــــــــــ: علماء وجواسيس (التغلل الأمريكى والاسرائيلى فى مصر) رياض الريس للكتب والنشر، لندن 1990.

86 – رمزى زكى: (البحوث المشتركة وخطيئة الإتجار بالعلم)، الأهرام الاقتصادى، العدد 716،القاهرة، 4 أكتوبر 1982.

87 – ريموند سيملور، وآخرون: (الجامعة الاستثمارية: دور التعليم العالى فى الولايات المتحدة فى تسويق التكنولوجيا والتمنية الاقتصادية)، ترجمة أحمد عباس عبد البديع، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، عدد فبراير 1993.

88 – زينب حسن حسن: (دراسة تحليلية لتجربة الجامعات الاقليمية فى مصر) سعيد اسماعيل على (محرر) الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس (التعليم الجامعى فى الوطن العربى)، المجلد الثالث عشر، دار الفكر العربى، القاهرة 1987.

89 – سامية سعيد إمام: من يملك مصر، دراسة تحليلية للأصول الاجتماعية لنخبة الانفتاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى 1974 – 1980، دار المستقبل العربى، القاهرة 1986.

90 – ستيفن غرين: الانحياز (علاقة أمريكا مع دولة اسرائيل العسكرية) ترجمة: سهيل زكار. دار حسان للطباعة والنشر، دمشق 1985.

91 – سعاد خليل اسماعيل: أنماط التعليم غير النظامى، عالم الفكر، مجلد 19، عدد 2، الكويت 1988

92 – سعد الدين ابراهيم: (مناقشات وتعقيبات): وقائع ندوة التعليم العالى عن بعد، مكتب التربية العربى لدول الخليج، البحرين 1986.

93 – سعد مرسى أحمد: تطور الفكر التربوى، ط 10، عالم الكتب، القاهرة 1986.

94 – سعد مرسى أحمد، سعيد اسماعيل على: تاريخ التربية والتعليم، عالم الكتب، القاهرة 1980.
95 سعيد أحمد سليمان: الجامعة المفتوحة كصيغة مقترحة لتعليم الكبار فى مصر، دراسة تحليلية رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الاسكندرية 1983.
96 – سعيد اسماعيل على: الأمن التربوى العربى، عالم الكتب، القاهرة 1989.
97 – سعيد اسماعيل على وآخرون: دراسات فى فلسفة التربية، عالم الكتب، القاهرة 1981.
98 – سعيد اسماعيل على: قضايا التعليم فى عهد الاحتلال، عالم الكتب، القاهرة 1974.
99 - ـــــــــــــ: (محرر) الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس (المجلد الثامن)، دار
الثقافة للطباعة والنشر سنة 1981.
100 - ـــــــــــــ (محرر) الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس (التعليم الجامعى فى الوطن العربى المجلد الثالث عشر، دار الفكر العربى، القاهرة 1987.
101 – سمير أديب عزيز: دور الحياة – مرحلة التعليم العالى فى مصر القديمة – دراسة تحليلية للنصوص والوثائق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الزقازيق، 1987.
102 – سيد ابراهيم الجيار: دراسات فى التجديد التربوى، مكتبة غريب، القاهرة 1987.
103 – السيد عبد الستار المليجى: الأستاذ الجامعى: الواقع، الأمل.. دار الوفاء، المنصورة 1988.
104 – صامويل هانتجون: الموجة الثالثة – التحول الديمقراطى فى أواخر القرن العشرين ترجمة: عبد الوهاب علوب، دار سعاد الصباح، القاهرة 1993.
105 – صفوت عبد السلام عوض: البنك الدولى والتنمية الاقتصادية للدول النامية، كتاب الأهرام الاقتصادى، العدد 51، القاهرة مايو 1993.

106 – ضياء الدين زاهر: مستقبل الجامعة فى مصر – تحديات وخيارات – سعيد اسماعيل على (محرر): الكتاب السنوى فى التربية وعلم النفس، المجلد الثالث عشر، دار الفكر العربى القاهرة 1987

107 - ـــــــــــــ: التعليم ونظريات التنمية: دراسات تربوية، الجزء الأول، عالم الكتب،القاهرة 1985.

108 – عادل حسين: الاقتصاد المصرى من الاستقلال إلى التبعية 1974 / 1979، دار المستقبل العربى ط 2، القاهرة 1982.

109 – عادل عبد الفتاح سلامة: دراسة مقارنة للإتجاه البيئى فى بعض الجامعات بجمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية، رسالة دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية جامعة عين شمس 1984.

110 – عايف حبيب: (التعليم عن بعد وإمكانية استخدامه فى جامعة عربية مفتوحة)، تعليم الجماهير،العدد 130، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1986،

111 – عبد الله بوبطانة: (الجامعات وتحديات المستقبل)، عالم الفكر، مجلد 19، عدد 20، الكويت 1988.

112 - ـــــــــــــ: كلمة اختصاصى التعليم العالى لمكتب اليونسكو الاقليمى للتربية فى الدول العربية فى: وقائع ندوة التعليم العالى عن بعد، مكتب التربية العربى لدول الخليج، البحرين 1986.

113 – عبد الله حسين: التعليم العربى والجامعى، مطبعة التوفيق، سكة حوش الشرقاوى، بمصر1945.

114 – عبد الله محمد عبد الرحمن: سوسيولوجيا التعليم الجامعى، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية 1991.

115 – عبد الراضى ابراهيم محمد: التعليم العالى المفتوح – إشكالية المفهومات والتعريفات، مؤتمر التعليم العالى فى الوطن العربى (آفاق مستقبلية) المجلد الثانى، كلية التربية جامعة عين شمس، رابطة التربية الحديثة، القاهرة 1990.

116 – عبد الرحمن العيسوى: تطوير التعليم الجامعى العربى (دراسة حلقية) منشأة المعارف بالاسكندرية (د. ت).

117 – عبد الخالق فاروق: مصر وعصر المعلومات – محاذير حول احتواء العقل المصرى، الدار العربية للطباعة والنشر، القاهرة 1991.

118 – عبد السلام عبد الغفار: (الجامعة والتحديات الجديدة (انطباعات))، رؤية التعليم الجامعى مطبعة جامعة القاهرة 1979.

119 - ـــــــــــــ: دعوة لتطوير التعليم الجامعى، أحمد حسين اللقانى (محرر): دراسات فى التعليم الجامعى، مجلة غير دورية، عالم الكتب، القاهرة 1993.

120 – عبد السلام المجالى – هانى عبد الرحمن صالح (الاتجهات الحديثة فى الإدارة والتنظيم الجامعى) المؤتمر الثالث المنعقد فى جامعة بغداد 21 – 27 نوفمبر 1976، اتحاد الجامعات العربية – الأمانة العامة، القاهرة 1979.

121 – عبد العزيز صالح: التربية والتعليم فى مصر القديمة، الدار القومية للطباعة والنشر القاهرة 1966.

122 – عبد العزيز القوصى: دور الجامعات فى تعليم الكبار: مؤتمر الجامعات فى تعليم الكبار، المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى، مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى، سرس الليان 1979

123 – عبد الغنى عبود: الأيدولوجية والتربية، مدخل لدراسة التربية المقارنة، ط 3، دار الفكر العربى القاهرة 1980.

124 – عبد الغنى عبود (محرر) كليات التربية (الأوضاع والتطلعات) تقديم: أحمد اسماعيل حجى، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، دار النهضة العربية ومكتبة النهضة المصرية. القاهرة 1994.

125 – عبد الفتاح أحمد حجاج: (اتجاهات جديدة فى تطوير التعليم الجامعى واصلاحه)، أحمد حسين اللقانى (محرر): دراسات فى التعليم الجامعى، عالم الكتب، القاهرة 1993.

126 – عبد الفتاح جلال: (تجديد العملية التعليمية فى جامعة المستقبل) بحث منشور فى مؤتمر التعليم الجامعى بين الحاضر والمستقبل، جامعة القاهرة 1989.

127 - ـــــــــــــ: جودة مؤسسات التعليم العالى وفعاليتها – استرتيجية تحقيق الكفاية والتقويم المستمر، العلوم التربوية، المجلد 1، العدد 1، معهد الدراسات والبحوث التربوية بجامعة القاهرة 1993

128 – عبد المنعم الدسوقى الجميعى: الجامعة المصرية والمجتمع 1908 – 1940، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة 1983.

129 – عبد المنعم سعيد: حتى يمكن وصف مصر بالعربى، الأهرام الاقتصادي، العدد 721، القاهرة نوفمبر 1982.

130 – عبلة محمد الخواجة: العلاقات الاقتصادية بيم مصر والولايات المتحدة مع التركيز على جانب المساعدات فى الفترة 1974 – 1985، رسالة دكتوراه (استنسل)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1988.

131 – عز الدين ابراهيم: المناقشات والتعقيبات، وقائع ندوة التعليم العالى عن بعد، مكتب التربية العربى لدول الخليج، البحرين 1986.

132 – عصام رفعت: مصر والمعونة الأمريكية، الأهرام الاقتصادى، العدد 720، القاهرة 1 نوفمبر1982

133 – العلم والتنمية: وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بأمانة المجلس الأعلى للجامعات، جامعة القاهرة 1988.

134 - ـــــــــــــ: وحدة تنسيق العلاقات الخارجية بأمانة المجلس الأعلى للجامعات، مبنى جامعة القاهرة، عدد ديسمبر 1986.

135 – على بركات: التعليم المستمر والتثقيف الذاتى، دار الفكر العربى، القاهرة 1988.

136 – على الجريتلى: خمسة وعشرون عاما: دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية فى مصر (52 – 1977)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1977.

137 – على السلمي: ورقة حول أهم محاور تطوير التعليم الجامعى، المؤتمر القومى لتطوير التعليم 14 – 17 يوليو 1987، المجلس الأعلى للجامعات بجامعة القاهرة 1987.

138 – على على حبيش: استيعاب التكنولوجيا وتحديات العصر، مطابع روزاليوسف، القاهرة 1992.
139 - ـــــــــــــ: التمنية التكنولوجية فى مصر – الشبكة القومية للتنمية التكنولوجية أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، جمهورية مصر العربية 1987.
140 – على المزروعى: نحو نزع الطابع الاستعمارى عن الجامعة الأفريقية، إدارة التربية (مستقبل التربية وتربية المستقبل)، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1987.
141 – علية على فرج: دور التعليم العالى فى التطوير الثقافى فى بعض الدول العربية النامية، دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية، جامعة عين شمس 1971.
142 – ف. أبليوتين: التعليم العالى فى الاتحاد السوفيتى، وكالة نوفوستى للأنباء، دار العالم العربى، القاهرة 1962.
143 – فهيمة شرف الدين: الثقافة والايدولوجيا فى العالم العربى 1960 – 1990، دار الأدب،بيروت 1993.
144 – فؤاد سزكين: الجامعة ميراث البشر المشترك: (هل كانت نشأتها فى أوربا من تلقاء نغسها).
الجامعة والبحث العلمى والتنمية، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، سلسة الدورات، باريس 1409،
145 – فيكتور أوتوشكين: (الجامعة الشعبية، الاعداد التربوى للآباء فى الاتحاد السوفيتى)، مستقبليات، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة 1990.
146 – فيليب كومز: أزمة العالم فى التعليم من منظور الثمانينات، ترجمة حسان محمد حسان وآخرون دار المريخ للنشر، الرياض 1987.
147 – قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة 1991.
148 - ـــــــــــــ: ط 9، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة 1994.

149 – قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 40 لسنة 1981 بشأن الموافقة على اتفاقية منحة مشروع بين حكومتى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة الأمريكية للربط بين الجامعات الموقعة فى القاهرة بتاريخ 28 / 9 / 1980، الجريدة الرسمية، العدد 19، القاهرة فى 7 / 5 / 1981.

150 – قرار رئيس مجلس الوزراء، رقم 924 لسنة 1975 فى 2 أكتوبر 1975 بشأن تعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات 49 لسنة 1972، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة 1975.

151 – قانون رقم 70 لسنة 1975، بتعديل بعض أحكام القانون رقم رقم 49 لسنة 1972، بشأن الجامعات، الجريدة الرسمية، العدد 31 (تابع) فى 31 / 7 / 1975، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة 1975.

152 – قرار وزارى رقم 274 فى 11 / 4 / 1983 بإصدار اللائحة المالية والإدارية لمشروع الترابط بين الجامعات المصرية والأمريكية – المجلس الأعلى للجامعات، جامعة القاهرة.

153 – كمال محمود المنوفى: أصول النظم السياسية المقارنة – الكويت، شركة الربيعات للنشر والتوزيع، ط 1، الكويت 1987.

154 – اللائحة الداخلية للفندق التعليمى لكلية السياحة والفنادق، إدارة الوحدات ذات الطابع الخاص جامعة حلوان، (و. ت).

155 – اللائحة الداخلية لكلية التربية الفنية، إدارة الوحدات ذات الطابع الخاص، (د. ت).

156 – اللائحة الداخلية لكلية الهندسة والتكنولوجيا بالمطرية، إدارة الوحدات ذات الطابع الخاص، جامعة حلوان (د. ت).

157 – اللائحة الداخلية لمركز تكنولوجيا التعليم بكلية التربية، إدارة الوحدات ذات الطابع الخاص جامعة حلوان (د. ت).

158 – لائحة مركز دراسات الطفولة بجامعة عين شمس، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة 1977.

159 – اللائحة الداخلية للوحدة الانتاجية لكلية الفنون التطبيقية، إدارة الوحدات ذات الطابع الخاص جامعة حلوان (د. ت).
160 – ليلى العقاد: دور وسائل الاعلام والجامعات المفتوحة مع بحث إمكان تطبيق نظام الجامعة المفتوحة فى بريطانيا على الوطن العربى باستخدام القمر الصناعى، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاعلام، جامعة القاهرة 1979.
161 – المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا الدورة الثانية، المجالس القومية، القاهرة 1977.
162 - ـــــــــــــ: تقرير المجالس القومية للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة
الثالثة، المجالس القومية، القاهرة 1977.
163 - ـــــــــــــ: تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة الرابعة، المجالس القومية، القاهرة 1978.
164 – المجالس القومية المتخصصة: تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجى الدورة السادسة، المجالس القومية، القاهرة 1979.
165 - ـــــــــــــ: هياكل وأنماط التعليم وتطوير التعليم الجامعى فى مصر، سلسة مصر عام 2000، المجالس القومية، القاهرة 1980.
166 - ـــــــــــــ: تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة التاسعة، المجالس القومية، القاهرة 1982.
167 - ـــــــــــــ: تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة العاشرة، المجالس القومية، القاهرة 1983.
168 - ـــــــــــــ: دراسات فى شعبة التعليم الجامعى، الدورات من الأولى حتى الثانية عشر، الجزء الأول، القاهرة 1985.
169 - ـــــــــــــ: المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا: سياسة تقييم أداء التعليم الجامعى (استنسل)، المجالس القومية، القاهرة 1990.
170 - ـــــــــــــ: تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة

الثامنة عشر، المجالس القومية، القاهرة 1991.
171 – المجلس الأعلى للجامعات: قرار رئيس جمهورية مصر العربية، رقم 1087 لسنة 1969 مطبعة جامعة القاهرة 1969.
172 - ـــــــــــــ: تقرير عن دعم الجامعات الاقليمية ورفع مستوى الأداء بها، جامعة القاهرة 1974.
173 - ـــــــــــــ: تقارير لجان تطوير التعليم الجامعى المشكلة بالقرار الوزارى رقم 31 بتاريخ 19 / 11 / 1986، (استنسل)، جامعة القاهرة 1986.
174 - ـــــــــــــ: تقرير لجنة دراسة نظام الجامعات المفتوحة – والدراسات والآراء التي أثيرت حول الفكرة، المجلس الأعلى للجامعات، جامعة القاهرة 1987.
175 - ـــــــــــــ: تقرير المؤتمر القومى لتطوير التعليم وتوصياته، (4 – 16 يوليو 1987)، المجلس الأعلى للجامعات بجامعة القاهرة، جامعة القاهرة 1987.
176 - ـــــــــــــ: الشعبة القومية لليونسكو: تقرير التعليم العالى والعمل المنتج فى مصر، ورقة مقدمة إلى اجتماع خبراء اليونسكو لمناقشة موضوع ربط التعليم العالى والعمل المنتج، المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة 1988.
177 - ـــــــــــــ: وحدة تنسيق العلاقات الخارجية – التقرير النهائى التمهيدى لمشروع
ترابط الجامعات فى مرحلته الأولى 1981 – 1988، أكتوبر 1988.
178 – ـــــــــــــ: مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى، تقرير فى شأن
التوصيات التى صدرت عن المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا فى قطاع التعليم العالى 1989.
179 - ـــــــــــــ: اللجنة العليا لتطوير الأداء الجامعى: تقرير اللجنة، المجلس الأعلى
للجامعات، جامعة القاهرة مارس 1991.
180 - ـــــــــــــ: دليل المجلس الأعلى للجامعات، القاهرة 1991.

181 - ــــــــــــــ: مركز بحوث تطوير التعليم الجامعى، دليل المجلس الأعلى للجامعات،المجلس الأعلى للجامعات، جامعة القاهرة 1991.
182 – وحدة تنسيق العلاقات الخارجية – تقارير المشاريع البحثية (استنسل).
183 – مجلس الشعب: تقرير لجنة التعليم والبحث العلمى بمجلس الشعب عن مشروع القانون رقم 70 لسنة 1975، مضبطة المجلس، الفصل التشريعى الأول، دور الانعقاد العادى الرابع، الجلسة السادسة والستين، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة 1975.
184 – مجلس الشورى: تقرير لجنة الخدمات عن موضوع الجامعات حاضرها ومستقبلها، سلسة تقارير مجلس الشورى، التقرير 239، القاهرة 1985.
185 – مجلة اتحاد الجامعات العربية: عدد كانون الأول، الأردن 1986.
186 – المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية، اليونسكو، عدد فبراير 1993.
187 – مجلة كلية التربية بالمنصورة، العدد السابع، الجزء الثالث، جامعة المنصورة 1985.
188 – محمد ابراهيم عطوة مجاهد: دور الجامعة فى خدمة البيئة، دراسة حالة جامعة المنصورة، رسالة دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية، جامعة المنصورة 1986.
189 – محمد ابراهيم كاظم: تقديم، وقائع ندوة التعليم العالى عن بعد، مكتب التربية العربى لدول الخليج، البحرين 1986.
190 – محمد الجوهرى: علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث، ط 3، دار المعارف، القاهرة 1981.
191 – محمد الجوهرى: المدخل إلى علم الاجتماع، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة 1984.
192 – محمد حسام مندور: ملاحظات حول الرأسمالية الصناعية، ملف أزمة النظام الرأسمالى فى مصر، قضايا فكرية، القاهرة 1983.
193 – محمد حسنين عبد العال: القانون الدستورى، دار النهضة المصرية، القاهرة 1992.

194 – محمد حمدى النشار: الإدارة الجامعية – التطوير والتوقعات، اتحاد الجامعات العربية الأمانة العامة، الجهاز المركزى للكتب الجامعية والمدرسية والوسائل التعليمية، القاهرة 1976.

195 – محمد الخوالدة: الجامعة المفتوحة، جامعة الموصل العراق، مجلة اتحاد الجامعات العربية، عدد كانون الأول، الأردن 1986.

196 – محمد السيد سليم: الجامعة والظيفة الاجتماعية للعلم، الفكر العربى (المؤسسة الجامعية فكرة ودور)، ط 2، العدد 20، السنة الثالثة، طرابلس ليبيا 1981.

197 - ـــــــــــــ: سوسيولوجية الجامعة المصرية، الأصالة والتبعية، بحث (استنسل) ندوة التعليم الجامعى والمجتمع 28 – 30 / 11 / 1981، مركز بحوث الحضر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة 1981.

198 – محمد عطية الابراشى: التربية الإسلامية وفلاسفتها، دار الفكر العربى، القاهرة 1976.

199 - ـــــــــــــ: التربية الإسلامية وفلاسفتها، ط 3، دار الفكر العربى، القاهرة 1986.

200 – محمد على الخولى: قاموس التربية، دار العلم للملايين، بيروت 1981.

201 – محمد عمارة: الإسلام وحقوق الإنسان، ضرورات لا حقوق، عالم المعرفة، الكويت 1985.

202 – محمد القطرى: الجامعات الإسلامية ودورها فى مسيرة الفكر التربوى، دار الفكر العربى, القاهرة 1986.

203 – محمد كامل محمود: المركز القومى للبحوث فى الماضى والحاضر والمستقبل، جمهورية مصر العربية، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، الشبكة القومية للتنمية التكنولوجية، القاهرة 1987.

204 – محمد مجيد السعيد: لماذا الجامعة المفتوحة، وقائع ندوة التعليم العالى عن بعد، مكتب التربية العربى لدول الخليج، البحرين 1986.

205 – محمد محمد عنان: الجامعة المفتوحة فى بريطانيا، دورية المجالس القومية المتخصصة، العدد الثالث، السنة الثانية، سبتمبر 1977.

206 – محمد مصطفى شحاته حسنى: تاريخ الأزهر وتطوره، بحث مقدم إلى الندوة العلمية العالمية بمناسبة العيد الألفى للأزهر، مجمع البحوث الإسلامية، الأمانة الفنية للمجمع بالأزهر، (د. ت).

207 – محمد منير مرسى: الاصلاح والتجديد التربوى فى العصر الحديث، عالم الكتب. القاهرة1992

208 - ـــــــــــــ: دراسات فى التربية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة 1977.

209 - ـــــــــــــ: الاتجاهات الحديثة فى التعليم الجامعى المعاصر وأساليب تدريسه، دار النهضة العربية، القاهرة 1992.

210 - ـــــــــــــ: التعليم الجامعى المعاصر – قضاياه واتجاهاته، دار النهضة العربية

القاهرة 1977.

211 – محمد نبيل نوفل: التعليم والتمنية الاقتصادية، مكتبة الانجلو، القاهرة 1979.

212 - ـــــــــــــ: تأملات فى مستقبل التعليم العالى، دار سعاد الصباح، القاهرة 1992.

213 – محمد الهادى عفيفى: أهداف الجامعة ووظائفها، أمانة المجلس الأعلى للجامعات، (استنسل) (د. ت).

214 – ـــــــــــــ: التربية والتغير الثقافى، ط 5، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة 1980.

215 – محمود عبد الفضيل: الاقتصاد المصرى بين التخطيط المركزى والانفتاح الاقتصادى، معهد الإنماء العربى، بيروت 1980.

216 - ـــــــــــــ: دور البحوث المشتركة والمعلومات الأجنبية فى الحياة المصرية، الأهرام الاقتصادى، العدد 721، القاهرة 1982.

217 – محمود قمبر: نظم التعليم المفتوح – الفكر التربوى فى التراث العربى – المؤتمر الفكرى الثانى للتربويين العرب، بغداد 1986.
218 – محيا زيتون: البحوث المشتركة ومستقبل مصر – الأهرام الاقتصادى، العدد 721، القاهرة 8 نوفمبر 1982.
219 – مديحة الصفتى: ملامح تطور سياسة التعليم العالى مع التركيز على الجامعات، أمانى قنديل وآخرون، سياسة التعليم الجامعى فى مصر – الأبعاد السياسية والاقتصادية، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة 1991.
220 – مركز البحوث والدراسات السياسية: سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير – أعمال المؤتمر السنوى للبحوث السياسية، مركز البحوث والدراسات لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1990.
221 – مركز البحوث والدراسات السياسية – مصر وتحديات التسيعينات – مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1991.
222 – مركز التعليم المفتوح: جامعة القاهرة: دليل نظم التعليم المفتوح، جامعة القاهرة 1992.
223 – المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية: المسح الاجتماعى الشامل للمجتمع المصرى 1952 – 1980، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة 1980.
224 – مرفت صالح ناصف: دراسة مقارنة لبعض أشكال التجديد فى التعليم العالى فى ضوء التجارب العالمية (انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية) رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التربية، جامعة عين شمس 1984.
225 – مستقبل التربية، عدد 2، مركز مطبوعات اليونسكو 1980.
226 – مستقبليات (مجلة التربية الفصلية) مجلد 19، عدد 3، مركز مطبوعات اليونسكو 1989.
227 – ـــــــ(مجلة التربية الفصلية) مجلد 20، عدد 4، مركز مطبوعات اليونسكو. القاهرة 1990.

228 – ـــــــــ (مجلة التربية الفصلية)، المجلد 21، العدد 2، مركز مطبوعات اليونسكو 1991.
229 – ـــــــــ (مجلة التربية الفصلية)، مجلد 21، عدد 3، مركز مطبوعات اليونسكو،القاهرة 1991.
230 – مصطفى أمين: تاريخ التربية، مطبعة المعارف، القاهرة 1929.
231 – مصطفى عبد المنعم شعبان: الجامعات المفتوحة – أسلوب للتعليم عن بعد، مطابع المختار الإسلامى، القاهرة 1991.
232 – مصطفى كمال حلمى: جامعة الغد، رؤية عن التعليم الجامعى (محاضرات الموسم الثقافى)،مطبعة جامعة القاهرة 1979.
233 – مصطفى نور الدين عطيه: الأزمة فى الولايات المتحدة الأمريكية (نظرة من الداخل)، دار الهمدانى للطباعة والنشر، عدن 1984.
234 – مكتب التربية العربى لدول الخليج: وقائع ندوة التعليم العالى عن بعد، مكتب التربية العربى لدول الخليج، البحرين 1986.
235 – مكتب المعلومات التعليمى والمهنى بالولايات المتحدة: جوانب من التجربة الأمريكية فى التعليم عن بعد، وقائع ندوة التعليم عن بعد، مكتب التربية العربى لدول الخليج، البحرين 1986.
236 – مؤتمر دور الجامعات فى تعليم الكبار، المركز الدولى للتعليم الظيفى للكبار فى العالم العربى مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى، سرس الليان 1979.
237 – مؤتمر التعليم الجامعى بين الحاضر والمستقبل، جامعة القاهرة 1989.
238 – مؤتمر التعليم العالى فى الوطن العربى (آفاق مستقبلية)، المجلدان الأول والثانى، كلية التربية، جامعة عين شمس، رابطة التربية الحديثة، القاهرة 1990.
339 – المؤتمر العلمى السنوى الأول للجمعية المصرية لتكنولوجيا التعليم، الجزء الأول، دار المعارف بمصر 1991.
240 – ميخائيل جى. مورافسيك: مفهومان للتنمية العلمية فى العالم الثالث، الثقافة العالمية، العدد 33، الكويت 1987.

241 – مى شهاب: تطوير التعليم فى جمهورية مصر العربية 1988 – 1990، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، القاهرة 1990.
242 – ناهد صالح: التمويل الأجنبى للبحوث الاجتماعية، دراسة فى سوسيولوجيا البحث الاجتماعى فى الدول النامية، الندوة التحضيرية لمؤتمر أخلاقيات البحث العلمى (4 – 6 يونيو 1985 ط 2، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة 1990.
243 – نخبة من خبراء مصر: نقل التكنولوجيا، الشبكة القومية للتنمية، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا، القاهرة 1987.
244 – نشرة التعليم المفتوح: (نشرة دورية) لقاء الدارسين مع أ. د / على السلمى مدير مركز التعليم المفتوح بجامعة القاهرة، مركز التعليم المفتوح بجامعة القاهرة، مارس 1991.
245 – نور الدين محمد عبد الجواد: دراسة مقارنة لإدارة وتنظيم برامج التعليم المستمر فى الجامعات فى مصر وبعض البلاد الأجنبية، رسالة دكتوراه (غير منشورة) كلية التربية، جامعة عين شمس 1980.
246 – مورمان ماكنزى وآخرون: التعليم المفتوح – النظم والمشكلات فى التعليم بعدالثانوى، ترجمة صالح عزب، بغداد 1986.
247 – هالة سعودى: السياسة الأمريكية تجاه الصراع المصرى الاسرائيلى (1967 – 1973)، سلسلة أطروحات الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1983.
248 - ـــــــــــــ: المساعدات الأمريكية ومواقف السياسة الخاجية المصرية (1970 – 1984) مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة 1983.
249 – هنداوى محمد حافظ: دراسة مقارنة لنظام الجامعة التكنولوجية فى جمهورية مصر العربية والولايات المتحدة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة عين شمس 1992.
250 – هوارد ويلسون، فلورنس ويلسون: التعليم العالى فى أمريكا والشئون الدولية، ترجمة عبد الفتاح المنياوى، مكتبة مصر، القاهرة (د. ت).

251 – هيئة التبادل الجامعى الألمانية DAAD الطالب الأجنبى فى جمهورية ألمانيا الاتحادية، ترجمة محمد على حشيش، هيئة التبادل الجامعى الألمانية، برلين 1976.

252 – هيتور غور غولين ودى سوزا: جامعة الأمم المتحدة: شبكة ذات رسالة عالمية، مستقبليات (مجلة التربية الفصلية) مجلد 19، عدد 3، مركز مطبوعات اليونسكو سنة 1989.

253 – ولترودنى: أوربا والتخلف فى أفريقيا: ترجمة أحمد القصير، عالم المعرفة، الكويت 1988.

254 – وديع حداد: التربية للجميع دور المعونة الدولية – مستقبليات (مجلة التربية الفصلية)، مجلد 20، عدد 4، مركز مطبوعات اليونسكو، القاهرة 1990.

255 – وزارة التربية والتعليم، إدارة الاحصاء: الاحصاء المقارن للتعليم فى السنوات من 51 / 52 حتى56 / 1957.

256 – وزارة التعليم العالى: التعليم العالى – مشكلاته وأسس تخطيطه، مطبعة جامعة القاهرة 1963.

257 – وزارة التعليم العالى: الأسس المقترحة لتطوير التعليم العالى، وارتباطه بتطوير المراحل التعليمية السابقة، وبهيكل القوى العاملة، وزارة التعليم العالى، القاهرة 1968.

258 - ـــــــــــــ: مذكرة فى شأن التعليم الفنى العالى، وزارة التعليم العالى، القاهرة 1970.

259 - ـــــــــــــ: الملامح الرئيسية فى تقرير خبراء اليونسكو لتطوير التعليم العالى فى جمهورية مصر العربية: وزارة التعليم العالى، القاهرة 1970.

260 - ـــــــــــــ: الإدارة العامة للنشاط الثقافى والعلمى والدولى، الجامعة المفتوحة، برنامج تخطيطى (استنسل)، القاهرة 1973.

261 - ـــــــــــــ: وزارة التربية والتعليم: التعليم فى مصر، مطابع روزاليوسف، القاهرة1990 .

262 – وضيئة محمد أحمد ابراهيم أبو سعدة: الخدمات الممتدة للجامعة – دراسة فى مجال التعليم اللانظامى، دكتوراه (غير منشورة)، كلية البنات، جامعة عين شمس 1983.

263 – اليونسكو: تقرير المدير العام – اليونسكو 1984 – 1985، اليونسكو، باريس 1986.
264 – اليونسكو: دليل عمل العقد المالى العالمى للتنمية الثقافية 1988 – 1997، ترجمة سعاد عبد الرسول، الشعبة القومية المصرية لليونسكو، مطابع مركز سرس الليان 1987.

ثانيا: المراجع الأجنبية

Guidelines for estabilishing an open university in ،265- Abdullah M. AI- Humaidy Arab
ph.D. Michigan State University. 1986. Dissertaion Abstracts ،Gulf States Internaional
. 1987، March، 9، No،Vol 47

Proceedings of the Sympo—،266- Arab Burea of Educaion for the Gulf States (ed)
. 1967، 1408 H، out look. (ABEGS) Bahrain،sium on the Arab Gulf Unversity Future

، David، C. B. Teacther Contemporary Universities and Challenes،267- Ben David
. 1982، London، Kogan page،Teacher Towards the Community University

McMillan & ، Interatonal Encyclopedia of Social Science،268- Ben David Universities
. N.y. 1978، 16،Free Press Vol

UNESCO، Sanyal (ed) Higher Education and the New Interational Order،269- Bikas
. 1982،Paris

Euroe، 1، Vol، International Hand Book of Education system،270- Brian Holmes (ed)
. 1983، John Wiley and sons Ny،And Canada

، Develoment Research and Technlogical Planning Center،271- Cairo Univerisity
. 1986، Cairo University،DRTPC

Britin,s Open University Clas – ، Reference،272- Central Office of Information
. 1984، March، London،sification 4 (b) No 2-84

Opening ، A Cnalysis،: Open Education & The Open Classroom، N. C،273- David
. 1976،V P Education in Theory & Practice,ed Gene Thibdeau

Cassel Educational ، Issues in Education، Open Learning،274- David P. Bosworth
. England 1991،Lim – ited Villieers House

Structureal and ، New Trend experiments in Higher Education،275- Edmund King Adminstrative Aspects
اتحاد الجامعات العربية: مؤتمر التنظيم الجامعى (الهيكل والإدارة
المؤتمر العام الثالث المنعقد فى جامعة بغداد 21 – 27 نوفمبر 1976.

Handbook on Contemporay Education ، Open Education،276- George E. Hein Steven
. London N.Y 1976، R. R. Bowker Company،E. Goodman (Complid & Edited)

Lnternational ،277- Hilary Perraton ;Atheory For Distance Education Distance Nerspec –
. 1983، London، Croon Helm،Tives

London، Routleadge،278- Hilary Perration: Disance Education For Teacher training .And Ny: 1993
Foreing Policy and International Relations in the، Education،279- Hiward E.Wilson
. 1963، NY، Columbia University،American Assembly

280- International Bureau Of Educaation and Unesco. reform and innovation in Higher
. 1985، Genave، 3، No، File،Education Information

3 The Modern West Mthuen ، Vol،281- James Bowen Ahistory of Western Education &
. London 1981، LTD،Co

282- Jose Biat Gimeno: Education in Latin American and the Caribean Trends and pros-
. 1983، paris،Pects (1970 -2000) Unesco

Califor ، Competency Based Teacher Education Corporation، Verve،283- M. De Voult

. NY. 1973، Nia Univeisity

into ، The Socity for Research،284- Michael Allen P: The Goals of Universities Higher
. 1988، USA، Philadephia،Education & Open University
s in the Com-، The World in the 2Ist Century The 2020، J. Moravesik،285- Micheal text
Proceed – ings of the ،Of Education Arab Bureation for the Gulf States (ed) Symposium
. 1987، 1408H، out look. (ABEGS) Bahrain،On the Arab Gulf Unversity Future

. 1988، M I T Press, Cambridge،286- MIT: M I T Today

287- Mohamed R.EI – Tahlawi: Assiut University Prosepectes,Assiut Egypt،University
.1993

A History of Educationl ، Teacher Collage Projectes in East Africa،288- Nank Burce Co
Teacher ،Columbia University، Ph. D، 1961 – 1971،Operation
. March 1988،9،VOL. NO،Abstracts International،Dissertaion،Collage

289- National Advisory Committee on black Higher Education and black Collages and
Equity for ، Needed Systems Supports for achieving High Education،Universities black
November ، NACBHE Washington,D. C، U S Department of Education،Americans
.1980

Public Seivice In Higher Education – Practices and ،290- Patricia H.Crosson Priorities
. 1983، D.C، Washington، 1،Higher Education Reseach Report No،RSHE- ERIC
N.Y، 2ed،John Wiley & Sons INC، Mangement Systems،291- Peter P. Sohoclerb K
1971.

‹292- Peter P. sohoclerb K,Manegment Systems, John Wiley & Sons INC N.Y,1971‹2ed

293- Philip G.Atabach: University Reform in AS: Knowlos(ed): The International . San Francisco‹Jossey Bass‹Eneyclopedia of Higher Education

‹Supreme Council of Universities‹ University Education in Egypt‹294- Ragei Sherif . 1982‹Central Division of Development of Universty Education

Social conflict and Intellectuals: The Case of ‹, Universty reform‹295- Rose Cecitia the
1988 in Disserta – tion ‹National University of Colombia Ph D Stanford University . 1989‹ no. 12 June‹49‹ vol‹abstracts Intrenational

. 1970‹ Principles of Cultural Cooperative,UNESCO,Paris‹296- Solwyn Lewis

1987,‹297- Stauts report-Untid states Economic Assistance to Egypt December

. 1991‹ December‹298- Stauts report – Untid states Economic Assistance to Egypt

2ed‹ (ed) the Task of Universities in Changing World‹299- Stephen D.Kertesz . 1972‹London‹ N.D‹ University of Notre Dam Press‹Printing

Manual Grant ‹300- Supreme Council of Univeraities: Policies and Procedures Guide-
. 1984‹Cairo‹ FRCU‹Lines

Guidlnes Manual for ‹301- Supeme Counsil of Universities: Policies and Procedures the
. 1992‹June‹ Phase II‹University Project

Forms of International Coopratajon in Staff Development in Higher ‹302- Ulrich Peter . 1982‹ Copes Bucarst‹ UNESCO‹Education

European Centre for Higher ،303- UNESCO,Higher Education Research Educatio(CE-
1986 >، Bucharest،PIS)

. 1978، Great Britain، Athanaeum، Amreican Higher Eduction،304-V. r Cardozier

An historical Study of the Development of Campus Centers،305- William Tacueline At the University of Alabama and the two Land grant Universities in Alabama (1917-vol 3، Dissertation Abstracl Intenational،D University of Alabama 1992،1989) ph
. 1993،Septmber

the Dryden ،306- William Stanley and Others: Scocial Foundations of Education Press
. NY 1956،INC

. 1991، UNESCO،307- World Education Report

ملاحق الدراسة

ملحق رقم 1:

الجامعة الشعبية فى القاهرة

18 شارع القصر العينى

أصدر الدكتور عبد الرازق أحمد السنهورى باشا وزير المعارف يومئذ القرار الوزارى رقم 6545 بتاريخ 10

أكتوبر سنة 1945 بإنشاء جامعة شعبية بالقاهرة وقد أصدر بعدئذ القرار الوزارى 6546 بتاريخ 10 أكتوبر

سنة 1945 بتكوين مجلس إدارة لهذه الجامعة فى 22 يناير سنة 1946, أصدر القرار الوزارى رقم6659

جاء فى المادة الأولى أنه يعمل بالنظام الأساسى للجامعة الشعبية المرافق لهذا القرار، وفى المادة 2 –

يصدر باللائحة الداخلية للجامعة الشعبية وبمناهج الدراسة بها قرار من مجلس الإدارة.

أغراض الجامعة الشعبية

نصت المادة الأولى على أن تقوم الجامعة الشعبية على تحقيق الأغراض الآتية:

1 – تنظيم دراسات عقلية وفنية بقصد تكوين الشخصية وترقية الملكات ورفع المستوى الثقافى.

2 – العمل على نشر الثقافة العامة بين طبقات الشعب على أساس من الرغبة الشخصية دون اشتراط مؤهلات خاصة.

3 – المساهمة فى ايقاظ الوعى القومى عن طريق العمل على رفع المستوى العام الفكرى والاجتماعى.

4 – العناية بنواحى النشاط الاجتماعى للطلبة المنتبسين للجامعة عن طريق تنظيم رحلات وإقامة حفلات رياضية وترفيهية.

أما المادة الثانية فقد نصت إلى أنه يراعى فى تنظيم الدراسات التى تقوم عليها الجامعة توفير العوامل التى تستثير الاستعدادات الكامنة والرغبة فى الرقى وفى المادة الثالثة أنه لاتقتصر الدراسات فى الجامعة الشعبية على ماهو نظرى منها بل تشمل دراسات تقفيفية متصلة بالمهنة، والمادة الرابعة تنص على أنه يجوز أن تنظم الجامعة دراسة ملائمة لفئات العمال وأعضاء المؤسسات الاجتماعية فى مراكزهم الخاصة.

خطة الدراسة ومناهجها

أما المادة الخامسة – فقد نصت على أن الدراسة فى الجامعة تشمل المواد الآتية:

1 – الثقافة السياسية والقومية والدولية.

2 – الثقافة التاريخية.

3 - الثقافة الأدبية.

4 – الثقافة العلمية.

5 – الثقافة التجارية.

6 – الثقافة الزراعية.

7 – الثقافة الصناعية.

8 – الثقافة الاجتماعية.

9 – الثقافة الدينية.

10 – الثقافة الطبية والصحية.

11 – الثقافة النسوية.

12 – الثقافة الفنية.

ويكون لكل مادة من المواد المتقدمة شعب خاصة، ويجوز بقرار من مجلس الإدارة إنشاء شعب أخرى لتدريس مواد غير ماتقدم، وفى المادة السادسة – يوضح لكل شعبة من هذه الشعب مناهج خاصة يختلف مستواها باختلاف المستوى الثقافى للطلاب المنتسبين لها، وفى المادة السابعة تنظم الدراسة فى مقر الجامعة ويجوز أن تؤدى فى أماكن صالحة لهذا الغرض، وفى المادة الثامنة – تنظم الجامعة إلى جانب الشعب سلاسل من المحاضرات العامة يلقيها الممتازون فى فروع الثقافات المختلفة، أما شروط القبول:

فقد نصت المادة التاسعة على أن يكون حق الانتساب للجامعة والاستماع لما يلقى فيها من دراسات ومحاضرات مباحا للجنسين على السواء، والمادة العاشرة – يشترط فى الطالب المنتسب إلا تقل سنه عن السادسة عشرة وأن يكون ملما بالقراءة والكتابة، والمادة الحادية عشرة – يكون رسم القيد عن كل شعبة مائتى مليم، والمادة الثانية عشرة – لا يجوز للطالب أن ينتسب فى عام دراسى لأكثر من ثلاث شعب. تنظيم

تنظيم العمل فى الشعب

وفى المادة الثالثة عشرة – يخصص لكل شعبة مشرف اخصائى يكون من اختصاصه الاشتراك مع إدارة الجامعة فى اختيار صلاحية المتقدمين للدراسة فى شعبته والاشراف على سير الدراسة فى مادته كما يشترك فى اعداد المناهج واختيار المحاضرين ويمنح المشرفون مكافأة يحددها وزير المعارف العمومية بناء على طلب مجلس إدارة الجامعة، وفى المادة الرابعة عشرة – يعلن عن الشعب التى يتم تنظيم العمل فيها، وتبدأ الدراسة بها متى تقدم للالتحاق عدد مناسب.

أوقات الدراسة

وفى المادة الخامسة عشرة – تكون مدة الدراسة فى الشعب ثمانية أشهر فى السنة، ويحدد موعد بدء الدراسة وانتهائها فى كل شعبة بقرار من مجلس ادارة الجامعة، وفى المادة السادسة عشرة – مدة المحاضرة خمسون دقيقة، وفى المادة السابعة عشرة – تكون الدراسة مسائية فى جميع أيام الأسبوع ماعدا أيام الجمع والأعياد الرسمية، كما يجوز تنظيم دراسات ومحاضرات نهارية للسيدات.

وهناك أحكام عامة، ورد ذكرها فى المادة الثامنة عشرة – التى نصت على أنه لا تمنح الجامعة اجازات علمية، وانما يجوز أن تعطى الطالب المنتظم فى دراسته شهادة تدل على متابعته للدراسة بانتظام وفى التاسعة عشرة – يجوز للجامعة أن تمنح المتفوقين من الطلبة مكافآت مالية، أما المادة العشرون فقد جوزت للجامعة أن تستعين فى نشر رسالتها الثقافية بالممتازين من الطلبة المنتسبين لها، وزير المعارف (السنهورى)

هذا ويقوم التدريس فى الجامعة الشعبية، كبار رجال الجامعة والتعليم والطب والزراعة، منهم الوزراء

ووكلاء الوزارات ومديرها الاستاذ أمين ابراهيم كحيل بك، ورئيس مجلس إدارتها الاستاذ أحمد أمين بك

ويتجه الرأى إلى تعميم الجامعات الشعبية فى الوجهين البحرى والقبلى، تبعا حال الميزانية والاقبال على الجامعة الشعبية عظيم ومن طبقات الأمة، صناعها وأعيانها وكبار موظيفها.

ملحق رقم 2:

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أسيوط

مركز التعليم المفتوح

وحدة كلية التجارة

يعلن مركز التعليم المفتوح بجامعة أسيوط عن فتح باب القبول لدفعة جديدة، لنيل درجة البكاريليوس

فى التجارة (شعبة اقتصاديات وإدارة المشروعات) وذلك اعتبارا من يوم الخميس أول أغسطس 1991

بالشروط التالية:

أولا: أن يكون الطالب حاصلاً على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها من الشهادات الفنية المتوسطة

(تجارى – زراعى – صناعى... الخ) بصرف النظر عن المجموع وسنة الحصول على المؤهل والسن.

ثانيا: حملة الشهادات الفنية المتوسطة (دبلوم إعداد الفنيين التجاريين أو ما يعادلها) بصرف النظر عن المجموع وسنة الحصول على المؤهل والسن.

ثالثا: حملة المؤهلات الجامعية (بكاريليوس – ليسانس) أو أى شهادة أخرى معادلة من كلية أو معهد عال.

رابعا: المعاملة المالية: يسدد الطالب حوالى (665 جنيه) للفصل الدراسى الأول ويسدد الطالب الوافد الرسوم المقررة على الطلاب الوافدين، تشمل الرسوم الكتب والمذكرات والأشرطة المسموعة والمرئية ومحاضرات التوجيه.

خامسا: الشهادة التى يحصل عليها خريجى كلية التجارة نظام التعليم المفتوح معادلة تماماً لتلك الشهادة التى يحصل عليها الطالب خريجى كلية التجارة.

سادسا: يعامل الطلاب الملتحقين بالتعليم المفتوح معاملة طلاب الكلية بشأن تجنيدهم حتى سن 28 سنة.

سابعا: مدة الدراسة أربع سنوات كحد أدنى بدون حد أقصى للحصول على درجة البكاليوس.

ثامنا: ثمن مصاريف الأوراق خمسة وخمسين جنيها يسحب من مقر مركز التعليم المفتوح بمبنى الجامعة

بأسيوط، يتم استيفاء الأوراق المطلوبة وإعادتها للمركز.

تاسعا: الأوراق المطلوبة:

1 – المؤهل الدراسى. 2 – شهادة الميلاد أو المستخرج.

3 – الموقف من التجنيد. 4 – صورة من البطاقة الشخصية. 5 – 6 صور شخصية.

1991 / 7 / 17

عميد الكلية

ورئيس وحدة التعليم المفتوح

ملحق رقم 3:

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة حلوان

كلية الهندسة والتكنولوجيا

القاهرة ت: 862398

هندسة السيارات والجرارات

السيد الاستاذ الدكتور / وكيل الكلية لشئون الدراسات العليا والبحوث

تحية طيبة وبعد.....

بالإشارة إلى خطابكم بتاريخ 29 / 11 / 86 بخصوص طلب السيد الاستاذ وكيل أول وزارة

التعليم العالى والاستاذ الدكتور / نائب رئيس الجامعة 24 /11 / 1986.

نرجو التفضل بالإحاطة بأن قسم هندسة السيارات والجرارات قد تعاقد مع المجلس الأعلى للجامعات على مشروع بحثى من مشروعات رفع الكفاءة البحثية وهو من المشروعات التى

تقوم بها الجامعات المصرية مع الجامعات الأمريكية ضمن ما يسمى مشروعات الترابط بين

الجامعات المصرية والجامعات الأمريكية والتى تشرف عليها وحدة تنسيق العلاقات الخارجية

FRCU بالمجلس الأعلى للجامعات.

وفيما يلى بيانات المشروع:

اسم المشروع: دراسة تحمل الاطارات المطاطية المصنعة محليا.

An Endurance Study of Nationaly Produced Automotive Tires.

1 – الباحث الرئيسى للمشروع: د. الامام محمد سليم رئيس قسم هندسة السيارات والجرارات جامعة حلوان

الطرف الأمريكى: لم يحدد حتى الأن.

2 – الباحثين المشتركين: 1 – د. عبد الدايم سليمان شراره استاذ مساعد بقسم السيارات،

2 – د. محمد عبد الحميد النشار مدرس بقسم السيارات والجرارات جامعة حلوان

3 – م. مصطفى عبد المنعم معيد ،، ،، ،، ،، ،،

4 – م. ابراهيم مسعد ،، ،، ،، ،، ،،

3 – جهة التصديق على اجراء البحث: جامعة حلوان – المجلس الأعلى للجامعات وحدة تنسيق العلاقات الخارجية FRCU

1 – مصادر التمويل: التمويل عن طريق المجلس الأعلى للجامعات المصرية.

ملحوظة: لم يبدأ التمويل حتى الان بالرغم من توقيع عقد المشروع واعتماده للتنفيذ من يناير 1986 وعليه فالمشروع متعثر وهناك وعود دائمة بانفراج أزمة التمويل من قبل وحدة تنسيق العلاقات الخارجية FRCU بالمجلس الأعلى للجامعات.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

تحريرا: فى 1 / 12 / 1986

رئيس القسم

د. الامام محمد سليم

ملحق رقم 4:

المجلس الأعلى للجامعات F R C U

وحدة تنسيق العلاقات الخارجية

728174 فاكس

مبنى جامعة القاهرة – الجيزة – القاهرة – تليفون 778877 – 735405 – 728174 UN FRCU

92312 تلكس

السيد الاستاذ / المدير العام
لإدارة التعليم العالى والبحث العلمى
الجهاز المركزى للجامعات
تحية طيبة وبعد....

بالإشارة إلى خطاب سيادتكم المتضمن طلب بالمشروعات الممولة فى اطار مشروع ترابط الجامعات موزعة طبقا للمجالات البحثية المختلفة والمخصص منه لجامعة القاهرة، وكذلك الاعتمادات المخصصة للمشروعات والمنصرف منها فى المرحلة الأولى.

أتشرف أن أرسل لسيادتكم رفق هذا البيانات المطلوبة وتشمل المشروعات الممولة وكذلك الموازنة التقديرية لهذه المشروعات وبالنسبة للمنصرف منها حتى 30 / 6 / 1992 لم يتم حتى الأن الانتهاء من تسوية حسابات هذه المشروعات وسنوافيكم فور الانتهاء من اعدادها.

مع قبول خالص شكرى وتقديرى

المدير التنفيذى

لمشروع ترابط الجامعات

(أ. د علىٌ الدين هلال)

1993 / 1 / 31

وحدة تنسيق العلاقات الخارجية

المعلومات والاعلام العلمى

بيـــــــــــــان

بإجمالي المشروعات البحثية الممولة والاعتمادات المالية المخصصة لها لجامعة القاهرة فى إطار مشروع الترابط الجامعات المرحلة الأولى (83 – 1992)

(المبالغ بالاف دولار)

البيان المجال	اجمالى المشروعات الممولة		اجمالى المشروعات الممولة لجامعة القاهرة	
	العدد	الاعتماد المخصص	العدد	الاعتماد المخصص
الزراعة وانتاج الغذاء	123	8710	23	2310
الطاقة	100	6710	38	3850
تنمية الاراضى	12	2440	4	400
السياسة الاقتصادية	15	960	15	960
الصحة	69	6020	27	2280
الصناعة	47	3240	23	1760

البنية الاساسية	26	1100	11	580
الدراسات البيئية	23	1550	4	310
تنمية الموارد البشرية	26	1460	4	160
العلوم التطبيقية	33	1320	13	460
الجملة	474	33510	162	13070

الفهرس

الفصل الخامس.....5

الفصل الخامس جهود تطوير وظيفتى الجامعة المصرية في تنمية 6

المجتمع والبحث العلمي 6

أولا الوحدات ذات الطابع الخاص بالجامعات المصرية.....7

نشأة الوحدات وتطورها 9

1 – الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة القاهرة.....14

2 – الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الاسكندرية.....20

3– الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة عين شمس.....23

4 – الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط 31

5 – الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة طنطا.....33

6– الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة المنصورة.....35

7 – الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة الزقازيق.....39

8 – الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة حلوان.....40

9 – الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة قناة السويس.....49

10 – الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة المنوفية.....51

11 – الوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة المنيا.....53

ثانيا: مشروع الترابط بين الجامعات المصرية والامريكية.....58

تطور وظيفة الجامعة البحثية:.....58

العلاقات الثقافية بين مصر والولايات المتحدة – نظرة تاريخية:.....66

الأساس التشريعى للمشروع:.....69

أولا: الانشطة البحثية: -.....70

ثانيا: الأنشطة غير البحثية:.....70

شروط اتفاقية المشروع:.....71

إدارة مشروع الترابط:.....75

الفصل السادس نتائج الدراسة ومناقشتها والتوصيات.....129

التوصيات.....132

أولا: التعليم الجامعى المفتوح:.....132

ثانيا: الوحدات ذات الطابع الخاص:.....133

ثالثا: الترابط بين الجامعات المصرية والأمريكية:.....134

المراجع.....136

أولا: المراجع العربية:.....136

ثانيا: المراجع الأجنبية.....159

ملاحق الدراسة.....165

كم لديك من السطور الجميلة التى أخذت منك الكثير من المجهود والاعتناء لكى تكون أفضل ما يمكن لتعبر بها عن شعور داخلى لم تستطع أن تشاركه مع أحد غيرك.

مهما كانت سطورك

قصص... روايات... أشعار... مقالات

باللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية

تواصل معنا

لتشارك سطورك مع العالم

٠١١٢٢٣٨٠٤٤٣